









# المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي  
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتي  
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الحادي عشر

«أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل»

«حقوق الطبع محفوظة للملزم»

الحاج محمد فدي سائبي المغربي البوني

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينف ناريخها عن  
عامة سنة مكتوبة في رق غزrak صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله  
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ النفقات ووجدني حواشي هذه  
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له  
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث  
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣هـ - لصاحبا محمد لساميل

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الصلح ﴾

﴿ ما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره فيصيب به العيب ﴾

﴿ فصالح البائع من عيبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت عبدا بمائة دينار فأصبت بالعبد عيبا والعبد لم يفت فصالح البائع من العيب على من دفع إلى مائة درهم إلى ستين أيجوز هذا ( قال ) لا يجوز لأن هذا ذهب بفضة ليس يدأيد إنما هو ذهب هو على بائع العبد للمشتري ان رضيا بامضاء الشراء فلما فسخا قيمة العيب من الذهب في دراهم الى أجل كان ذلك ذهبا بفضة الى أجل ﴿ قلت ﴾ فان صالحه البائع من العيب على عشرة دنانير نقدا وقد كان شراؤه بمائة دينار ( قال ) هذا جائز ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه كانه استرجع عشرة دنانير من دنانيره وأمضى العبد بتسعين دينارا وان رد اليه دنانيره الى أجل فلا خير فيه وان تأخرت الدنانير على غير شرط في الاجل فلا بأس به وانما كره أن يرد اليه دنانيره الى أجل على شرط لأنه يدخله بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ فان صالحه على دراهم في قيمة العيب قبل أن يتفرقا قبل ذلك جائز ( قال ) نعم ان كان أقل من صرف دينار ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب لا بأس به وان كان أكثر من صرف دينار ﴿ قلت ﴾ لا بق التاهم ولا كان العبد قد فات بحوبه عيب فصالحه البائع

على أن يرد قيمة العيب دنائير أو دراهم أو عرضا وكل ذلك نقدا فهل ذلك جائز (قال) لا بأس به بعد معرفتهما بقيمة العيب وإن صالحه بدنائير إلى أجل فأنظر فإن كان مثل قيمة العيب أو أدنى فلا بأس به وإن كان أكثر من قيمته فلا خير فيموان كان عرضا أو دراهم إلى أجل فلا خير فيه ووجه ما كرهه من الدنائير إذا كانت إلى أجل وهي أكثر من قيمة العيب أن قيمة العيب قد كان ويجب له ردها وصار ذلك دينا له على البائع فأخبرم بالدين ويؤيد عليه فلا يحل وإن كانت دراهم إلى أجل صار صرفا ليس يدايد ففسخ ما كان له من الذهب في فضة إلى أجل وإن كان ماصالحه عليه عرضا إلى أجل صار دينا بدني لانه يفسخ ما كان له من الذهب التي صارت له على البائع لمكان العيب الذي دلس فأخبر ذهبه بغير شيء أو ضله إليه ففسخ ذلك المشتري في عرض إلى أجل فصار الدين بالدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي

— في الرجل يبيع الطوق فيجد المشتري به عيبا فصالحه المشتري —  
 ﴿على أن زاده البائع دنائير أو دراهم أو عرضا﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن يمت طوقا من ذهب فيه مائة دينار بألف درهم فأصاب المشتري بالطوق عيبا فصالحه من ذلك العيب على دينار دفعه إليه (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن هذا باع طوقا فيه مائة دينار ودينار مع الطوق بألف درهم نقدا فلا بأس بذلك وإن كان له أن يرده بالعيب فإنما اشترى منه العيب بدينار ﴿قلت﴾ فإن صالحته من العيب على مائة درهم دفعها إليه (قال) إن كانت هذه المائة لدرهم التي دفعها إليه مثل الدراهم التي انتقد في ثمن الطوق فلا بأس بذلك إذا كانت من سكتها وإن كانت من غير سكتها لم يصلح لانه باع الطوق بألف درهم بمحمدية فصالحه من العيب على مائة يزيدية فلا يصلح ذلك ولا يجوز له لانه يصير بيع طوق من ذهب ومائة درهم يزيدية بألف درهم محمدية فلا يجوز ذلك لأن مال الكالا لا يجوز الذهب والنفضة بالذهب وكذلك لو صالحه على تبرقشة لم يحز وإذا صالحه على مائة محمدية

فأما هذا رجل رد إليه من الألف الممونة التي أخذ مائة مائة مائة فأنما صار ممن الطوق بسمائة درهم فلا بأس بذلك (قلت) أرايت ان صاحته من العيب على مائة مائة مائة مثل الدرهم التي انتقد في الطوق الى أجل يصلح ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك عند مالك (قلت) لم (قال) لانه يصير بيعا وسلفا اذا أخره بالمائة لانه كأنه رجل باع الطوق بسمائة على أن أسلفه يشتري مائة الى أجل

﴿ مصالحة المرأة من مَورثها من زوجها المَورثة ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك مالا دنائير أو دراهم وعروضاً وأرضاً وترك من الورثة امرأة وولداً فصالح الورثة المرأة من حقها على مائة درهم عجّلوها لها (قال) إن كانت الدراهم التي يمتطون للمرأة من الدراهم التي ترك الميت وهي قدر ميراثها من الدراهم أو أقل فلا بأس بذلك وإن كانت أكثر فلا خير في ذلك لأنها باعَت عروضاً حاضرة وغائبة وذهباً بدراهم تمجّلتها فلا خير فيه وهو حرام ﴿قلت﴾ فإن كانوا صالحوها على أن يمتطوها المائة من أموالهم على أن تسلم لهم جميع ما ترك الميت وقد ترك الميت دنائير ودراهم وعروضاً وأرضاً (قال) لا يصلح ذلك لا بالدنائير ولا بالدراهم وإن اشتروا ذلك منها بعروض فلا بأس بذلك بعد أن صرف ما ترك الميت من دابة أو دار أو عروض أو قرض أو دين حاضر فإن اشتروا حقها منها بعرض من العروض فلا بأس بذلك بعد أن يسموا ما ترك الميت فيقال ترك الميت من العبيد كذا وكذا ومن الدور كذا وكذا ومن البقر كذا وكذا ومن الدين على فلان كذا وكذا وجميع ذلك حاضر ولفلانة من جميع ذلك الثمن فقد اشترينا ثمنها من هذه العدة التي سميناهذا العرض فيجوز ذلك إذا كان كل ما سموا من الدين والعروض أو العبيد حاضراً ﴿قلت﴾ ولا يجوز ذلك حتى يصفوا جميع ما ترك الميت عند شرائهم ثمنها ولا يجوز أن يقولوا اشترينا منها ثمنها من جميع ما ترك فلان (قال) لم لا يجوز حتى يسموا ما ترك فلان أو يكونوا قد عرفوا ذلك وعرفته ﴿قلت﴾ فإن اشتروه بدنائير عجّلوها لها من أموالهم وفي ميراثها من تركه الميت دراهم يصير



حظها من الدراهم صرفا (قال) لا يجوز ذلك وإن كان حظها من الدراهم ينفها يسيرا  
 لا يكون صرفا مثل الخمسة دراهم والعشرة فالبيع جائز إذا لم يكن من ذلك شيء غائب  
 وإن كان في حظها دنائير فاشتروا ذلك منها بدنائير عجولها لها فقد وصفت لك أنه  
 لا يصلح لأنه يصير ذهباً بذهب مع أحد الذهبين سطة وإن كان للميت فيما ترك  
 على الناس دنائير ودرهم فاشتروا حظها بدرهم أو دنائير عجولها من أموالهم لم يجوز  
 ذلك لأنهم اشتروا منها دنائير ودرهم بدرهم أو دنائير عجولها من أموالهم لم يجوز  
 ذلك وإن كان الدين الذي على الناس طعاما قرضا أقرضه الميت الناس أو عرضا أو  
 حيوانا فاشتروا ذلك منها وسموه بحالها وصفت لك بدنائير عجولها لها أو بدرهم  
 فلا بأس بذلك إذا كان الذين عليهم الدين حضوراً مقرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن  
 كان الطعام الذي للميت على الناس إنما هو من اشتراء كان اشتراء منهم (قال)  
 لا يجوز أن يصلحوها من ميراثها على شيء من الأشياء على أن يكون لهم ذلك  
 الطعام لأنه يدخله بيع الطعام قبل الاستيفاء وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن  
 صالحوها من حقها على دنائير عجولها لها من الميراث وقد ترك الميت دنائير أو  
 دراهم وعروضاً ولم يترك ديناً (قال) لا بأس بذلك إذا كانت الدراهم قليلة وإن  
 كان ذلك يقبض مكانه بدأ به ﴿ قلت ﴾ فإن ترك ديناً دنائير أو دراهم فصالحوها  
 على دنائير أعطوها من تركه الميت على أن يكون لهم ذلك الدين (قال) لا يجوز  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز (قال) لأن الدنائير والدراهم التي اشتروها من المرأة  
 من مورثها من ذلك الدين بدنائير عجولها لها من حقها من الميراث فلا يجوز ذلك  
 لأنه يدخله الذهب بالذهب إلى أجل إلا أن يكون ما أخذت من الدنائير مقدار  
 مورثها من هذه الدنائير الحاضرة فلا يكون بذلك بأس لأنها إنما تركت لهم حقها  
 من الدين وأخذت حقها من هذه الحاضرة وذلك أن لو كان ما ترك الميت من  
 الدنائير ثمانين دينارا حاضرة وعروضاً وديناراً على الناس دراهم ودنائير أو طعاماً  
 اشتراه ولم يقبضه فصالحوا المرأة من ثمنها على عشرة دنائير من الثمانين الدينار التي

ترك الميت فلا بأس بذلك لانهما أخذت حقها من الثمانين ووهبت لم ما بقي من ذلك فلا بأس بذلك ولو كانوا انما يعطوها الدنانير العشرة التي صالحوها عليها من أموالهم ليس مما ترك الميت من الدنانير لم يجز ذلك ودخله بيع الذهب الى أجل لانهم اشتروا بدنانيرهم صرة دينار بدين دنانير وباعت المرأة بهذه الدنانير طعاما قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك **وقد سئل مالك عن شريكين كانا يعملان في خانوت فافترقا على أن أعطى أحدهما صاحبه كذا وكذا دينارا وفي الخانوت شريك متاع لهما ودنانير ودرهم وقلوس كانت في الخانوت بينهما (قال مالك) لا خير في ذلك ونهى عنه**

### في الصلح على الاقرار والانكار

**قلت** رأيت ان ادعيت على رجل مائة درهم فصالحته من ذلك على خمسين درهما الى شهر (قال) لا بأس بذلك اذا كان الذي عليه الحق مقرا **قلت** رأيت ان صالحه على ثوب أو على دنانير الى سنة أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك اذا كان الذي عليه الحق مقرا بما عليه **قلت** لم (قال) لانه فسخ دين في دين فأما اذا صالحه من مائة درهم على خمسين درهما الى أجل فهذا رجل حط خمسين درهما من حقه وأخره بخمسين **قلت** رأيت ان كان المدعى قبله ينكر والمسالاة بحالها (قال) لم أسمع من مالك في الانكار شيئا الا أنه مثل الاقرار لان الذي يدعي ان كان يعلم أنه يدعي الحق فلا بأس أن يأخذ من مائة درهم خمسين درهما الى أجل وان أخذ من المائة درهم عروضاً الى أجل أو دنانير الى أجل وهو يعلم أن الذي يدعي حق فلا يصلح ذلك لانه لا يصلح أن يفسخ درهم في عروض الى أجل أو دنانير الى أجل وان كان الذي يدعي باطلا فلا يصلح أن يأخذ منه قليلا ولا كثيرا **ابن وهب** وأخبرني يزيد بن عياض عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين **ابن وهب** قال أخبرني عبد الله بن عمر أن عمر ابن الخطاب كتب الى أبي موسى الاشعري أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا **ابن وهب** وأخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن

يزيد عن وليد بن زباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 الصالح جائز بين المسلمين (قال) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على  
 شروطهم ابن وهب قال وأخبرني سعيد بن عبد الرحمن ومالك بن أنس عن  
 هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي  
 ولعل بعضكم أن يكون ألحن بالحجة من بعض فأقضي له بخو ما أسمع منه فمن  
 قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار ابن  
 وهب عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب  
 إلى أبي موسى الأشعري أن البيعة على من ادعى وأمين على من أنكر والصلح جائز  
 بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً

— مصالحة بعض الورثة عن مال الميت —

قلت أ رأيت لو أن رجلاً هلك وقد كانت بينه وبين رجل خبطة فادعى أولادُ  
 المالك أن لا يهيهم على هذا الرجل الذي كانت بينه وبين أبيهم معاملة وخطبة مالا  
 فأقر أو أنكر فصالحه أحدهما على حقه فدفع إليه دراهم أو دنانير أو دفع إليه من  
 دعواه عرضاً من العروض على انكار من الذي يدعي قبله أو على اقراره أن يكون  
 لآخوته أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال لي مالك كل ذكر  
 حق كان لقوم بكتاب واحد فأقتضى بعضهم دون بعض فإن شركاهم يدخلون معهم  
 فيما اقتسموا وإن كان لكل إنسان منهم ذكر حق على حدة وكانت صفقة واحدة  
 فإن من اقتضى شيئاً من حقه لا يدخل معه الآخرون في شيء (قال ابن القاسم) وإذا  
 كان لرجلين ذكر حق بكتاب واحد أو بغير كتاب من بيع باعاه منهم بين أو بشئ  
 مما يوزن أو يكال غير الطعام والادام أو من شيء أقرضاه من الدنانير والدرهم والطعام  
 أو شيء مما يكال أو يوزن أو ورث هذان الرجلان هذا الذكر الحق فقبض أحدهما  
 من ذلك شيئاً فإن كان الذي عليه الدين غائباً فسأل أحد الشريكين في الدين صاحبه

في الخروج معه لاقتضاء الدين وأخذه من الغريم فأبى ذلك وكره الخروج فان خرج بالشريك بعد الاعتذار فيما بينه وبين صاحبه فاقضى حقه أو أدنى من ذلك فان ذلك له لا يدخل معه شريكه فيه لان تركه الخروج والاقضاء والتوكيل بالاقضاء اضرار منه بصاحبه وحول بينه وبين الاقضاء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار لما يتجشم صاحبه من الخروج والنفقة والمؤنة فيريد المقيم أن لا يأخذ الخارج شيئاً الا دخل عليه فيه وهو لم يرج ولم يتجشم خروجاً ولا مؤنة وقد أعذر اليه صاحبه ولم يعتقله في الخروج لاغتنام الاقضاء دونه فهو اذا أعذر اليه وأعلمه بالخروج فتركه الخروج معه فهو رضا منه بما يقتضى دونه أولاً ترى أنه لو رفعه الى للسلطان لأمره السلطان بالخروج أو التوكيل فان قبل والا خلى السلطان بين الشريك وبين اقتضاء حقه ثم لا يدخل عليه شريكه فيما اقتضى وان خرج أحد الشريكين لاقتضاء حقه دون مؤامرة من صاحبه والاعتذار اليه أو كان الغريم حاضراً فاقضى منه جميع مصابته أو بمضاه كان شريكه بالخيار ان شاء شاركه فيما اقتضى وان شاء سلم له ما اقتضى وأبى الغريم فان اختار اتباع الغريم ثم بدله بعد أن يتبع شريكه لم يكن له ذلك بعد ما سلم نوبى ما على الغريم أو لم ينو لان ذلك مقاسمة للدين على الغريم ألا ترى لو أن رجلين ورواً ديناً على رجل فاقسما ما عليه جاز ذلك وصار ذلك كالدين يكون لهما على رجل لكل واحد فن اقتضى من هذين شيئاً دون صاحبه لم يشركه صاحبه فيما اقتضى لانه لا شركة بينهما فكذلك اذا اقسما

﴿ في مصالحة أحد الشريكين على أخذ بعض حقه ﴾

﴿ ووضع بعضه عنه ﴾

﴿ قال ﴾ ابن القاسم ولو أن أحد الرجلين اللذين لهما ذكر حق بكتابه واحد أو غير كتاب وهما شريكان في الدين الذي على الغريم صالح الغريم وهو حاضر ليس بقائب أو كان الغريم غائباً ولم يذكر الى صاحبه ولم يعلمه بالخروج على قاضي حقه مثل أن يكون بينهما مائة دينار فصالحه أخذها من نصيبه على عشرة دنانير وأبرأه مما بقي

فهو جائز فقيها قولان أحدهما أن شريكه بالخيار أن شاء سلم لشريكه ما اقتضى وتابع  
 الغريم بالحسين ديناراً حقه وإن شاء رجع على شريكه فأخذ منه نصف ما في يديه  
 وهو خمسة ورجما جميعاً على الغريم فاتبه الذي لم يصلح بخمسة وأربعين ديناراً واتبه  
 الذي صالح بخمسة دنانير وهي التي أخذ منه شريكه وهو قول ابن القاسم أن  
 شريكه بالخيار والقول الآخر أن شاء اتبع الغريم بجميع حقه وإن شاء اتبع شريكه  
 المصالح فإن اختار اتباع شريكه قسمت العشرة التي صالح بها الشريك على ستة أجزاء  
 جزء من ذلك للذي صالح وخمسة أجزاء للذي لم يصلح لأن المصالح لما أبرأ الغريم من  
 الأربعين فالذي أخر كانه لم يكن له غير العشرة دنانير التي أخذ ولصاحبه خمسون  
 ديناراً ثم يرجعان على الغريم فيقبض المصالح بالعشرة بما أخذ منه وذلك خمسة أسداس  
 العشرة ويتبعه صاحب الحسين بما بقي له وهو أحد وأربعون ديناراً وثلاثاً ديناراً  
 وكذلك لو أنه قبض العشرة على غير صالح وحط الأربعين عن الغريم ثم قام شريكه  
 فإن اختار مقاسمة شريكه اقتسم على ستة أجزاء على ما وصفت لك ورجما بما وصفت  
 لك فلو أن أحد الشريكين قبض العشرة على الاقتضاء من حقه ثم قام شريكه  
 العشرة التي اقتضى من حقه فأنما يقاسمه إياها شطرين لأن حق كل واحد منهما سواء  
 فإن حط الشريك المقتضى للعشرة الأربعين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه في المقاسمة  
 فيقول له قاسمني على أن حقتك إنما كان عشرة لأن القسم كان والحق كامل ولكنهما  
 يرجعان على الغريم فيرجع المقتضى للعشرة بما أخذ منه صاحبه وهو خمسة ويرجع  
 شريكه بخمسة وأربعين نفذ هذا الباب على قول ابن القاسم الأول فإنه أشبه بأصول  
 أصحابنا ولو أن أحد الرجلين اللذين لهما حق على هذا بكتاب واحد أو بغير كتاب  
 وهما شريكان في الدين الذي على الغريم ثم صالح الغريم أحدهما وهو حاضر أو كان  
 الغريم غائباً ولم يمدد إلى صاحبه ويعلمه بالخروج صالح من حقه ودينهما مائة دينار  
 على عشرة أفقره قبح وقبضها قبل أن يتفرقا ثم أتى الشريك الآخر فأنما له الخيار في  
 تسليم ما صنع صاحبه ولتباع الغريم بحقه بالخمسين ديناراً أو الرجوع على شريكه

المصالح أو المشتري للقمح ينصف ما أخذ لأن الشريك إنما تعدى وهو على عين  
 وهو دين والدين حكمه حكم العرق والدين ليس مثل العين الذي هو أشبه شئ بالعروض  
 فلذلك يكون له نصف ما أخذ الشريك إذا اختار أخذه ولم يكن عليه شئ من العين  
 ﴿قال سحنون﴾ ثم يرجعان جميعا على الغريم فيكون ما عليه بينهما نصفين وإنما يخالف  
 الصلح في هذا الموضع الشراء لأن الصلح أشبه شئ بالشراء في غير وجه وهو في هذا  
 الوجه مثله ألا ترى أن الرجل لو كان له على رجل مائة دينار فصالحه من المائة على  
 سلمة أو اشترى منه سلمة بالمائة لم يحز له أن يبيع مرابحة حتى يبين فكذاك جميع  
 الدين إذا كان عينا فصالح من بعضها على بعض سوى نوع الدين أو اشترى ذلك  
 فهو على ما وصفت لك ولو كان الدين سوى العين وهو بما يكال أو يوزن من غير  
 الطعام والادام أو العروض التي لا تكال ولا توزن مثل ما يكون لها مائة رطل  
 حناء أو مائة ثوب شطوى موصوفة معروفة فصالح أحدهما من نصيبه على دنانير  
 وصالحه من الخمسين الثوب الشطوى أو من الخمسين الرطل الحناء على عشرة دنانير  
 ونصيبها منه قبل أن يتفرقا ثم خسر شريكه فهو بالخيار أن شاء اتبع الغريم بجميع حقه  
 وسلم لصاحبه إذا أخر ثم لا يكون الرجوع على شريكه وإن نوى ما على الغريم وإن  
 شاء اتبع شريكه فأخذ منه نصف ما في يديه من ثمن سلمة هي بينهما ومن تعدى  
 على سلمة رجل فباعها فلم تعدى عليه أن يأخذ ثمن سلمته ثم يرجعان على الغريم  
 فيتبعانه بما بقى لها عليه من حقوقهما وهي الخمسون الرطل الحناء أو الخمسون الثوب  
 الشطوى وكذلك الجواب فيها ولو باع نصيبه بعشرة دنانير لأن الصلح والبيع في  
 هذا سواء لما أعلمتك من أن الرجل لو كان له على رجل مائة دينار دينا فصالحه من  
 المائة على سلمة أو اشترى منه سلمة بالمائة لم يحز له أن يبيع مرابحة حتى يبين ومن  
 ذلك لو أن لرجل على رجل مائة دينار فرهنه بها شيئا بما يغاب عليه ضمن المرهن  
 وقيمته مثل الدين أو أكثر أو أقل ثم إن الراهن صالح المرهن على ألف درهم أو  
 اشترى الراهن من التوأمين المائة دينار التي له عليه بالألف درهم وتقده قبل أن

يتعرفاً ثم تلف الرهن فادعى الرهن أنه تلفه بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك فالصالح بينهما والبيع جائز ليس بمقنوع ويرجع على المرهن بقيمة الرهن وإن كان تلف الرهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك بأمر مرفق تقوم عليه بينة تم ما كان بينهما من صلح أو بيع ولم يكن على المرهن شيء.

— الدعوى في صلح على دم ممد وأنكر صاحبه —

قلت ﴿أرأيت لو أن لي على رجل دم ممد أو جراحات فيها فصاص فادعت أني صالحته منها على ماله وأنكر ذلك وقال ما صالحتك على شيء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى على ما قال مالك في الطلاق أنه لا يقتص منه وله عليه اليمين

— الصلح على دية الخطأ تجب على العاقلة —

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه اليهم أيجوز هذا الصلح أم لا والمال إنما أزم العاقلة (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل قتل خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه اليهم ونجموا ذلك عليه فدفع اليهم نجماً من ذلك ثم اتبعوه بالنجم الآخر فقال إنما صالحتهم وأنا أظن أن الدية تلزمني (قال) قال مالك ذلك موضوع عنه ويتبع أولياء المقتول العاقلة (قلت) ويرد عليه أولياء المقتول ما أخذوا منه (قال) نعم ذلك له إذا كان جاهلاً يظن أن ذلك يلزمه (قلت) فلو أقر رجل بقتل رجل خطأ فصالح أولياء المقتول على مال دفعه اليهم قبل أن يقسم أولياء المقتول أو قبل أن يجب للمال على العاقلة وهو يظن أن ذلك يلزمه أيجوز هذا الصلح أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك جائزاً (قال سجنون) وهذا أمر اختلف الناس فيه عن مالك فقال بعضهم هو على العاقلة وقال بعضهم هو على المقر في ماله وقاله ابن القاسم (قال) يحيى وابن الماجشون يقول هو على المقر في ماله لأن العاقلة لا تحمل الاعتراف قال وهو قول المغيرة (قال)

مالك وأشبهت على المأفلة بالقسامة وهي رواية أشهب عن مالك

حجج في صلح للعمد على أقل من الدية أو أكثر

قلت ﴿أرأيت أن قتل رجل ولياً عمداً أو قطع يدي عمداً فصالحته على أكثر من دية ذلك أيجوزي هذا الفضل في قول مالك﴾ (قال) قال لي مالك القود في العمدة إلا ما اصطاحوا عليه فإن كان أكثر من الدية فذلك جائز وإن كان ديتين قلت ﴿أرأيت لو أن لي على رجل جراحات عمداً فصالحته في مرضي على أقل من أَرْض تلك الجراحة أو أقل من الدية ثم مت في مرضي أيجوز ذلك في قول مالك﴾ (قال) قال مالك في الرجل ينفو عن دمه إذا كان القتل عمداً ان ذلك جائز كان له مال أولم يكن فهذا يدل على أن الذي عفا على أقل من الدية ان ذلك جائز

• حجج في أحد الولدين يصلح أحدهما على دم عمه بغير أمر صاحبه

قلت ﴿أرأيت لو أن قتيلاً قتل عمداً وله وليان فعفا أحدهما على مال أخذه عرض أو قرض فأراد الولي الذي لم يصلح أن يدخل مع الذي صالح فيما أخذ أو يكون ذلك له أم لا في قول مالك﴾ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى له أن يدخل فيما أخذ أخوه من القاتل ولا سبيل لهم إلى القتل وقد ذكر غيره أنه إذا صالح في دم أبيه عن حقه بأكثر من الدية ان الذين بقوا انما لهم بحساب دية واحدة ومثله لو صالحهم من دم أبيه في حقه على نخل فأخذها أو جارية أو ما أشبه ذلك كان الصلح قد وقع ولم يكن له إلا ما صالح عليه في حقه قل أو أكثر ولم يكن لمن بقي إلا على حساب الدية ولأنه لو عفا جاز عفوه عليهم فلم يجعل لمن بقي شركاً فيما أخذ المصالح من قال هذا القول لان الدم ليس هو مالا وإنما شركتهما فيه كشركتهما في عبده هو بينهما جميعاً فإن باع أحدهما مصابته بما يشاء لم يدخل معه صاحبه لشرك ﴿وقال أشهب﴾ ان عفا أحد الابنين على الدية ولهما أخت فقال ان كان عفا على الدم صلحاً صالح به عن الدم فهو بينهما جميعاً أخماساً لا تحت من ذلك الخمس وأربعة أخماس بينهما عن



شظيرين وكذلك لو صالحه على الدم كله بأكثر من المدية أو ديات فإن جميع ما صالح عليه بينهما على ما فسر لي مالك أخماسا وإن كان إنما صالح عليه من دية أو ديتين أو ديات ليس على الدم كله ولكن على مصابته منه فإن للأخ والاخت الذين لم يصلحوا ثلاثة أخماس الدية على القاتل في ماله يضم إليه ما صالح عنه الذي عفا عما صالح من الدية أو أكثر منها ثم يقسمون جميع ذلك أخماسا على ما فسر لك وكذلك إن صالح لنفسه على خمسي الدية فأكثر فإن ذلك يضم إلى ثلاثة أخماس الدية ثم يؤخذ بذلك كله القاتل ثم يقسم على ما فسر لك فإن صالح على أقل من خمسي الدية لنفسه خاصة وإن درهما واحدا فليس له إلا ما صالح عليه من ذلك ويرجع الأخ والاخت اللذان لم يصلحا على القاتل في ماله بثلاثة أخماس الدية يقسمان ذلك للأخ خمسا ذلك وللأخت خمسه فإن صالح من الدم كله بأقل من الدية فليس له مما صالح عليه إلا خمسه وثلاثة أخماس من صالح عليه ساقط عن القاتل وللأخ والأخت اللذين لم يصلحا ثلاثة أخماس الدية كالمدة في مال القاتل وكذلك لو صالح من الدم كله على درهم واحد لم يكن له إلا بخسا الدرهم وكان للأخ والأخت ثلاثة أخماس الدية يقسمان ذلك على الثلث والثلثين وقد أعلمتك أنه إذا صالح من الدية لنفسه خاصة إذا جاوز خمسي الدية فأكثر أن ذلك يضم إلى ثلاثة أخماس الدية فيؤخذ بذلك القاتل كله ثم يقسمونه بينهم أخماسا على ما فسر لك ﴿ قلت ﴾ فإن كان للمقتول زوجة وأم أبداخلان على هؤلاء فيما صار لهم من الدية (فقال) نعم كل دم عمد أو خطأ وإن صالحوا منها على ديات فإن ذلك موروث على كتاب الله وفرائضه ﴿ ابن وهب ﴾ وأشهب قال ذلك سليمان بن يسار وأبو الزناد ومالك وعبد العزيز فأما سليمان بن يسار فإن ابن لهيعة ذكر أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل ابن يسار عن قتل رجلا عمدا فقبلت المصبة الدية أمي للمصبة خاصة أم هي ميراث بين الورثة فقال سليمان بل هي بين الورثة ميراثا

﴿ في جماعة جرحوا رجلاً لئلا له أن ينفو عن بعض ويقتص من بعض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الجراح إذا اجتمعت على رجال شتى أن يكون له أن يصالح من شاء ويقتص من شاء وينفو من شاء ( قال ) نعم مثل قول مالك في القتل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اجتمع على قطع يد رجل قطعوها عمداً أيكون له أن يصالح من شئت منهم في قول مالك وأقطع من شئت وأعفو من شئت ( قال ) قال مالك في القتل للولياء أن يصالحوا من شاؤوا وينفوا من شاؤوا ويقتلوا من شاؤوا وكذلك الجراحات عندي مثل القتل

﴿ في رجل قطع يد رجل عمداً فصالحه المجرع ثم مات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً فصالحه المقتوعة يده على مال دفعه إليه القاطع ثم مات من القطع بعد ذلك ( قال ) سألت مالكا عن من أصاب رجلاً موضحة خطأ فصالحه عنها ثم أنه نرى فيها بعد ذلك فوات منها ( قال ) لنا مالك أرى فيها القسامة ويستحقون القتل على عاقبته ويرجع الجاني على المال الذي دفع إليه فيأخذه ويبطل الصلح ويكون في القتل كرجل من قومه ( قال ) ابن القاسم العمدة مثل ذلك فكذلك مسألتك أن أحبوا أن يقسموا أنفسهم وقتلوا وبطل الصلح ( قال ) أ رأيت أن أبوا أن يقسموا وقال الجاني قد عادت الجناية نفساً فردوا على المال واقتلوني أن أحبيتم فأما مالي فليس لكم ( قال ) ابن القاسم لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك وليس له ذلك لأنهم لو لم يقسموا لم تبطل جانيته في اليد ألا ترى لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً فنزى في جرحه فوات أن الورثة أن أحبوا أن يقسموا ويقتلوا فملوا وإن أبوا كان لهم أن يقطعوا يده ( قال ابن القاسم ) وهذا قول مالك وكذلك هذا الذي صالح على جرحه ثم نرى المقتوعة يده في الجرح فوات فقال ورثته لا تقسم أن جناية الجاني في قطع اليد لا تبطل ولهذا المال الذي أخذوا أن لم يقسموا وإن أرادوا أن يقسموا ردوا المال المقتولوا •

﴿ في الصلح من جناية عمد على ثمر لم يبد صلاحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا جنى جناية عمدا فصالح من جنيته على ثمر لم يبد صلاحه أ يجوز هذا في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ ولم وهذا إنما أعطاه ثمرته ولم يأخذ شيئا إنما أعطاه ثمرة على أن هضم عنه القصاص (قال) لو أجزت هذا لأجزت النكاح بثمره لم يبد صلاحها ألا ترى أن مالكا قال في النكاح أنه غير جائز فإذا نكح فإن أدرك قبل البناء فسحق وإن أدرك بعد البناء كان لها مهر مثلها فكذلك القصاص مثل النكاح ﴿ قلت ﴾ فإذا عفا علي ثمرة لم يبد صلاحها أ يكون هذا عفوآ لا يستطيع الرجوع في القصاص ويرده إلى الدية عليه مثل ما صار في النكاح إذا دخل بها لم يرد النكاح وكان لها صداق مثلها وبث النكاح (قال) نعم ذلك أحب ما فيه إلى لأن العفو قد ترك فلا أرى أن يرد إلى القصاص وقد قال غيره ليس الصلح في القصاص بالنور مثل النكاح إنما القصاص مثل الخلع ألا ترى أن الخلع يجوز بالنور ولا يجوز له بالنكاح لأن الخلع يجوز له أن يرسل من يديه بالنور ما كان جائزا له أن يرسله بغير شيء يأخذه فكذلك القصاص

﴿ في الصلح من دم عمد على عرض أو عبد فيوجد بذلك عيب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من الدم العمد على عبد أ يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت كل من صالح من دم عمد فصالح على عبد أو عرض أو خالع امرأته على ذلك أو نكح امرأة على ذلك فأصاب الذي قبض البسد أو المرض بذلك عيبا أنه أن يردّها ويرجع بقيمته (قال) إذا كان عيبا يرد من مثله في البيوع فله في مسائلتك هذه أن يرجع بقيمته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) أما في النكاح فهو قوله ألا ترى أن دم العمد والطلاق ليس هما بمال فإذا استحق ما أخذ فيهما رجع بقيمتها قيمة ما أخذ لا بقيمة الدم ولا بقيمة الطلاق إنما فيهما ما صالحوا به فيها ألا ترى أن دم العمد ليس له قيمة إلا ما صالحوا

فيه عن الرضا حينئذ لا ترى أن المقتول ينفق عن دمه فلا يكون للورثة حجة في أن يقولوا فعله في ثلثه ولا لأصحاب الدين أن كان عليه دين محيط فمعا عن دمه أن يقول الغريم فزعمى بما له ولو أنه صالح من دم أو من جراحة عمداً أصيب بها على مال وهو يخاف عليه الموت أو عليه دين محيط فثبت الصلح ثم حط ما صالح عنه لكان ذلك في ثلثه إذا كان لا دين عليه فإن كان عليه دين فالدين أولى من المعروف الذي صنع ولو أن رجلاً جنى جناية عمداً وعليه دين محيط بماله فأراد أن يصلح له ويسقط عن نفسه القصاص بمال يعطيه من عنده لكان للزعماء أن يردوا ذلك عليه لأن في ذلك تلف أموالهم

❦ في رجل صالح رجلاً على انكار ثم أصاب المدعي بئنة أو ❦  
❦ أقر له النكر بعد الصلح ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً ادعى داراً في يدي رجل وأنكر الذي الدار في يديه فصالحه المدعي على مال أخذه ثم أقر الذي الدار في يديه أن دعوي المدعي حق وأنه جحده (قال ابن القاسم) سألت مالكا عن الرجل يدعي قبل الرجل ديناً فيجعله ثم يصلح له ثم يجد بعد ذلك بئنة عليه (قال) قال مالك أن كان صالحه وهو لا يعرف أن له بئنة وإنما كانت مصالحته أياماً أنه جحده فله أن يرجع عليه ببقية حقه إذا وجد بئنة (قال) فقلت لمالك فلو كانت له بئنة غائبة فقال له أن لي عليك بئنة وهم غيب وهم فلان وفلان فجحده فلما رأى ذلك الرجل خاف أن تموت شهوده أو يعدم هذا المدعي عليه أو يظن فصالحه فلما قدم شهوده قام عليه (قال) لا أرى له شيئاً ولو شاء لم يجعل ولم يره مثل الأول وهذا يدل على مسئلتك

❦ ما يجوز من الصلح على انكار وما لا يجوز ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اصطلياً على الانكار أيجزه مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ مثل ما يدعي على المدعي قبله مائة دينار فينكرها فصالحه على شيء ينفقه إليه وهو ينكر أيجزه

مالك ويحمله قطعاً لدعواه ذلك وصحها من تلك المائة كما لو أقر بما صالحه عليه (قال) نعم (قلت) أرأيت لو ادعيت ديناً على رجل فصالحته من ذلك على ثياب موصوفة إلى أجل وهو منكسر للدين أيجوز هذا (قال) قال مالك الصلح بيع من البيوع ولا يجوز هذا الذي سألت عنه في البيوع وكذلك في الصلح لا يجوز لأنه دين بدين

### ❦ في الصلح بالاحم ❦

(قلت) أرأيت لو أتى أدعيت في دار رجل دعوى فصالحني على عشرة أرطال من لم شاة هذه أيجوز هذا بالصلح في قول مالك (قال) لا يجوز عندي (قال) أشهب أكرهه أن نزل وإن شرع في ذبح الشاة مكانه لم أفسخه إذا كان قد جساها وعرف نحوها

### ❦ فيمن استهلك لرجل متاعاً فصالحه من ذلك على دنائير إلى أجل ❦

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً استهلك لرجل متاعاً فصالحه من ذلك على حنطة إلى أجل أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عندي (قلت) لم (قال) لأنه فسخ دين في دين (قلت) أرأيت لو أن رجلاً استهلك لي متاعاً فصالحته من ذلك على دنائير إلى أجل (قال) إن كان صالحه على مثل القيمة جاز ذلك وإن كان صالحه على أكثر من القيمة لم يجز ذلك وإنما يجوز له أن يصالحه على ما هو بمن السلة ببلادهم إن كان ما يتبايعون به دنائير فدنائير وإن كان دراهم فدراهم ولا يجوز له أن يصالحه إلا على ما يتبايع به أهل بلادهم مثل القيمة أو أدنى لأنه لو صالح على غير ذلك كان رجلاً قد باع القيمة التي وجبت له بالذي صالحه به إلى أجل فصار ديناً بدين فصار ذهباً بورق إلى أجل إن كان الذي يتبايعون به ذهباً فصالحه على ورق إلى أجل فهذا الحرام بعينه (قلت) فإن أخذ ما صالحه به من السلع عاجلاً أو الورق (قال) فلا بأس بذلك إذا كان عقد الصلح على الانتقاد بمد معرفته قيمة ما استهلك له

﴿ فِيمَنْ أَوْصَى لِزَجَلٍ بَفْلَةٍ جَنَانٍ أَوْ سَكَنِي دَارٍ أَوْ بِخَدْمَةٍ ﴾

﴿ عَيْدٍ أَوْ بِمَا فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَصَالِحُ الْوَرْثَةِ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَوْصَى لِي بِمَا فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَصَالِحِي الْوَرْثَةِ عَلَى دِرَاهِمٍ وَخَرَجْتُ لَمْ مِنْ الْوَصِيَّةِ ( قَالَ ) لَا يَجُوزُ هَذَا لِأَنَّ مَا فِي بَطْنِ الْأُمِّ لَيْسَ لَهُ مَرْجِعٌ إِلَى الْوَرْثَةِ وَالْمَبْدُ وَالْدَارُ إِذَا أَوْصَى بِخَدْمَةِ الْمَبْدُ أَوْ سَكَنِي الدَّارَ فَانْ مَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْوَرْثَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَالِحُوا وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ مَرْجِعٌ إِلَى الْوَرْثَةِ فَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا فِي الْبَطْنِ لَيْسَ مَرْجِعُهُ إِلَى الْوَرْثَةِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَالتَّخْلُ إِذَا أَوْصَى بِفَلْتِهَا لِرَجُلٍ أَيْصَلِحُ أَنْ يَصَالِحَ الْوَرْثَةُ عَلَى شَيْءٍ وَيَخْرُجُوهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَرْجِعَ التَّخْلِ إِلَى الْوَرْثَةِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّكَنِ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَافْرُقْ مَا بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْوِلَادَةِ ( قَالَ ) لِأَنَّ الْوِلَادَةَ لَيْسَ بِفَلَةٍ وَإِنْ ثَمَرَةُ التَّخْلِ وَاسْتِخْدَامُ الْفَلَامِ وَكَرَاءُ الدَّارِ وَصُوفُ النَّمِّ وَلِبْنُهَا وَزَبْدُهَا غَلَّةٌ وَقَدْ أَرَخَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَشْتَرِيهَا بِخَرْصِهَا إِلَى الْيَدَادِ وَقَدْ جُوزَ أَهْلُ الْعِلْمِ ارْتِهَانُ غَلَّةِ الدَّوْرُوعَةِ الْفَلَامِ وَثَمَرَةُ التَّخْلِ الَّذِي لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا وَلَمْ يَجُوزْ ارْتِهَانُ مَا فِي بَطْنِ الْأُنَاثِ وَلِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ اشْتَرَى دَارًا أَوْ جَنَانًا أَوْ غَنَمًا أَوْ جَارِيَةً فَاسْتَفْلَهَا زَمَانًا وَكَانَتِ الْفَلَةُ قَائِمَةً فِي يَدَيْهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدَيْهِ مُسْتَحَقٌّ فَأَخَذَ مَا وَجَدَ مِنْ دَارِهِ أَوْ جَنَانِهِ أَوْ غَنَمِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا اسْتِفْلٌ لِلْمَشْتَرِي شَيْءٌ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اخْرَاجِ بِالضَّمَانِ وَقُلْهُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَإِنْ الْغَنَمُ لَوْ وَلَدَتْ أَوْ الْجَارِيَةُ لَوْ وَلَدَتْ ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ وَأَصَابَ الْوَلَدَ لَمْ يَمِتْ لِأَخْذِ النَّمِّ وَمَا وَلَدَتْ وَالْجَارِيَةُ وَلَوْلَاهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَبْسٌ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ بِفَلَةٍ

﴿ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ اسْتَهْلَكَ لَهُ عَيْدًا أَوْ مَتَاعًا ﴾

﴿ فَصَالِحُهُ عَلَى دَنَائِيرٍ أَوْ دِرَاهِمٍ أَوْ عَرُوضٍ إِلَى أَجَلٍ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي ادَّعَيْتُ قَبْلَ زَجَلٍ أَنَّهُ اسْتَهْلَكَ لِي عَيْدًا أَوْ مَتَاعًا أَوْ غَيْرَ فَلَكَ

من البروض فصالحته من ذلك على دنانير أو دراهم أو عروض الى أجل (قال) أما المروض فلا يجوز وأما الدنانير والدرهم فذلك جائز ما لم يكن ذلك أكثر من قيمة ما استهلك له ﴿قلت﴾ فإن كان الذي ادعى قبله قائماً بعينه غير مستهلك فصالحته منها على عرض موصوف الى أجل أو عين الى أجل أيجوز هذا (قال) نعم لأن مالكا قال الصالح بيع من البيوع ﴿قلت﴾ وهو مفترق إذا كان ما يدعى قائماً بعينه ولم يتغير أو يستهلكا (قاله) نعم هو مفترق بحال ما وصفت لك

﴿ في رجل غصب رجلاً عبداً فأبقى العبد فصالحه على عين أو عرض ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا غصبه رجل فأبقى منه أيصلح أن أصلحه منه على دنانير الى أجل أو عرض (قال) أما المروض فلا يصلح الى أجل وأما الدنانير فلا بأس به اذا كان ما صالحه مثل القيمة التي وجبت له أو أدنى ﴿قلت﴾ لم أجزت هذا وبيع العبد الآبق لا يصلح عند مالك (قال) لأن مالكا قال في الرجل يكرى الدابة فيتمدى عليها الى غير الموضع الذي تكارها اليه فتضل منه في ذلك ان له أن يلزمه قيمتها وكذلك العبد لما غصبه وأبقى منه فهو ضامن لقيمه الا أن يردّه

﴿ ما جاء في الصلح من موضة خطأ وموضة عمداً ﴾

﴿ بشقص في دار هل فيها شفعة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى ادعيت شقصاً من دار في يد رجل وله شركاء وهو منكر فصالحني من دعواي الذي ادعيت في يديه على مائة درهم فدفعها الى مقام عليه شركاؤه فقالوا نحن شفعاء وهذا شراء منك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى لهم فيه شفعة ولكن ان كان الصلح على الافرار منه قلهم الشفعة عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يصيب الرجل بموضة خطأ وموضة عمداً فصالحه الجارح على شقص في دار هل فيه شفعة وهل هو جائز (قال) نعم ﴿قلت﴾ فبكم يأخذ الشفع (قال) بخمسين ديناراً قيمة موضة الخطأ ونصف قيمة الشقص الذي كان لموضة العمد

لأننا قسمنا الشقص على الموضعتين وصار لكل موضعة نصف الشقص فوضعة  
الخطأ دينها مرفوعة وهي تحسبون ديناراً وموضعة الممد لا دية لها الا ما اضطلحوا  
عليه فصار لها من الصلح نصف الشقص فلذلك أخذها الشفع بخمسين ديناراً  
قيمة الخطأ وقيمة نصف الشقص وهو خمسة موضعة الممد وقال غيره وهو الخزوي  
وغير الخزوي الصلح جائز وقال الخزوي وللشفيع الشفعة فان أخذ بالشفعة فاما يأخذ  
بأن تجمع قيمة الشقص لأنها كأنها عقل الموضعة الممد والحسبين جميعاً فننظر كم  
الحسون من ذلك فان كانت الحسون ثلث القيمة والحسون اذا اجتمعنا جميعاً  
استشفعنا بالحسين الدينار وبشيء قيمة ذلك الشقص من الدار أو ربع أو خمس أو سدس  
أو نصف فلي حساب ذلك لان الذي به يستشفع القيمة الا ما حطت الحسون من  
القيمة والذي حطت الحسون من القيمة ما يكون به الحسون من الحسين والقيمة اذا  
اجتمعنا جميعاً ان ثلث فثلث وان ربع فربع وان سدس فسدس وان نصف فنصف فلي  
هذا فنخذ هذا الباب ان شاء الله

في المبد يوجد به غيب فينكر البائع ثم يصطلحان على مال

قلت رأيت الرجل يبيع المبد فيطمن المشتري بسب فيه وينكر البائع ثم يصطلحان  
على مال أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) ذلك جائز في قول مالك قلت رأيت  
لو أني اشتريت عبداً من رجل بدراهم نقداً أو الى أجل فأصبت به عيباً فجبث لارده  
فيجحد وقال لم يكن العيب عندي فصالحته قبل حل الاجل على أن رددته عليه  
وأعطيته عبداً آخر ( قال ) لا بأس بذلك في قول مالك لان مالك قال لا بأس بأن  
يشترى الرجل المبد بذهب الى أجل ثم يستقبل قبل حل الاجل على أن يرد المبد ويرد  
معه عرضاً من العروض نقداً وانما تقع الكراهية اذا رد معه ذهباً أو فضة مجلدة قبل  
أن يحل الاجل فان حل الاجل فلا بأس به أن يرده ويرد معه ذنانير أو دراهم نقداً  
ولا خير فيه اذا أخره بمد ذلك قلت وهو قول مالك ( قال ) نعم وان كانت الزيادة  
عرضاً أو ذهباً أو ورقاً قد حل الاجل فلا يؤخر من الزيادة شيئاً لانه يدخله الدين



بالدين ويدخله بيع وسلف (وقال غيره) وان صالح البائع المشتري في العيب الذي طعن فيه المشتري والعبد لم يفت على أن زاده البائع عبداً آخر نقداً فلا بأس به لانه كان المشتري اشترى منه هذين العبدين والعبد الاول أو المرض الذي زيد ألا ترى لو أن المشتري استغنى العبد المشتري فسأله الزيادة فزاده عبداً آخر أو سلمه لم يكن بذلك بأس وان كان اشترى جميعاً بدرهم الى أجل فلا خير في أن يصلحه البائع على درهم نقداً إذا كان البيع بدرهم الى أجل أو بدناير الى أجل لانه بمنزلة من اشترى عبداً ودراهم نقداً بدرهم أو بدناير الى أجل اذا كان العبد قائماً لم يفت وان كان العبد قد فات بمتى أو تدير أو موت لم يصلح أنه يصلحه بدرهم نقداً لانه كأنه تسلف منه درهم نقداً يطويه اياها اذا حل أجل ماعليه وانما كان ينبغي له أن يحيط عنه مما عليه الى أجل قدر العيب الذي دلس له به

الرجل يصلح من كل عيب بعبدة بعد البيع

على درهم يدفعها الى المشتري

قلت رأيت ان بعت عبداً الى من رجل فأنته فصالحته من كل عيب بالعبد على درهم دفعتها اليه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يبيع الدابة فيقول له البائع أنا أبيع منك كل عيب بها بكذا وكذا (قال) مالك لا ينفعه ذلك فان وجد المشتري عيباً رده قلت رأيت ان قال له اشترى منك كل مشش يديها ورجليها بكذا وكذا أيجوز هذا في قول مالك (قال) ان كان عبداً قائماً مروفاً فان تبرأ منه جاز ذلك والا لم يجز

في رجل صالح رجلاً من دين له على رجل

ولم يقل له أنا ضامن لك أيلزمه

قلت رأيت الرجل يصلح عن رجل عليه دين فقال للطالب هلم أصالحك من حقك الذي لك على فلان بكذا وكذا ولم يقل أنا ضامن (قال) قال مالك بن أنس في

رجل أتى إلى رجل فصالحه عن امرأته بشيء سعى فألزمه مالك الصلح وألزم الرجل الذي صالحه عن امرأته ماسعى للزوج ولم يذكر فيه أنك ضامن فكذلك مسائلك لا تبالي قال أنك ضامن أو لم يقل من قبل أنه إذا صالح قائما قضى حين صالحه عن الذي عليه الحق مما يحق عليه .

❦ الرجل يكون عليه ألف درهم فيصالح منها ❦  
❦ على مائة ثم يفرقان قبل القبض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أنه لي على رجل ألف درهم ثم بعداً فصالحته على مائة درهم يعطيني أياها فافترقنا قبل أن أقبضها أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم إنما هذا حط وهو جائز

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين من سلم فصالحه ❦  
❦ على رأس ماله ثم يفرقان قبل القبض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل ديناً من سلم فصالحته على رأس مالي فافترقنا قبل القبض (قال) لا يجوز ذلك ❦ قلت ❦ لم (قال) لأن هذا من الدين بالدين ❦ قلت ❦ أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في طعام فصالحته على رأس مالي فافترقنا قبل أن أقبض أ يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا في قول مالك

❦ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم جياداً ❦  
❦ فيصالح فيأخذ مكانها زيوفاً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل ألف درهم جياداً أ يجوز لي أن أخذ منها زيوفاً أو مبهرجة (قال) قال مالك لا ينفع الرجل الزیوف هذه التي فيها النحاس المجهول عليها (قال) مالك وإن أنفقها أيضاً فلا أحب له أن يشتري بها ولا يبيع (قال ابن القاسم) ولا أعلم الذي كره من شرائها ومن بيعها إلا من الصياغة ولا أدري أ كره بيعها من جميع الناس أم لا والذي سيأثم منه من الصياغة (قال) مالك وأرى أن يقطعها (قال ابن القاسم) وأرى هذا الصلح جائزاً إذا كان لا يقربها أحد أو كان يأخذها فيقطعها

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجب حقه فأخذه ❦

❦ منه عبدا فيريد بيعه مراهجة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أئدتى على رجل مالا فجحدنى فصالحته على عبد أخذه منه أيجوز أن أبيع مراهجة في قول مالك (قال) قال مالك في عبد اشتراه سيده بذنانير فتقد في ثمن العبد عرضا لم يجز له أن يبيعه مراهجة حتى يبين له ما نقد وأنا لا أرى بالبيع في مستهلك مراهجة بأسا إذا بين ولا يجوز له أن لم يبين وإن باع ولم يبين رد البيع إلا أن يفوت البيع فتكون له قيمته (قال) مالك ولو اشتراه بدين له على رجل لم يصلح له أن يبيعه مراهجة حتى يبين ذلك فستهلك مثل هذا ❦ قلت ❦ أ رأيت لو اشتريت ثوبين بدينار صفقة واحدة أو أسلمت فيهما صفقة واحدة ثم قبضتهما ولم أقبضهما أيجوز لي أن أبيع أحدهما مراهجة على نصف الثمن إذا كانت صفقة الثوبين سواء (قال) أما اللذان اشتريتهما بأعينهما فلا يجوز لك أن تبيع أحدهما مراهجة وإن كانت قيمتهما سواء وصفتهما سواء لأنه لو استحق أحدهما لم يرجع بمثله على صاحبه وإنما يرجع عليه بالذي يصيبه من الثمن وقد تختلف الاسواق والقيم وإن كانت صفتهما واحدة وأما اللذان سلفت فيهما بصفة معلومة فلا بأس أن تبيع أحدهما مراهجة إذا أخذه على الصفة التي اشتريتها عليه ولم تقبوز عنه في الصفقة وذلك أنه لو استحق فأما ترجع عليه بمثله على كل حال مضمونا فلا بأس أن يبيعه مراهجة ❦ قلت ❦ وكل شيء اشتريته من العرض إذا اشتريت شيئين صفقة واحدة وصفتهما واحدة اشتريت برذوين قيمتهما سواء وصفتهما سواء أو شاتين أو بعيرين اشتريتهما بأعينهما ولم أسلف فيهما فلا يجوز لي أن أبيع أحدهما مراهجة ولا على التولية ولا على حصة قيمته من الثمن إن كانت قيمتهما مختلفة إذا كانت سلما بأعينهما (قال) نعم ❦ قلت ❦ وما أسلمت فيه من ذلك فهو على ما قلت يجوز لي أن أبيع أحدهما مراهجة قبل أن أقبض وبعد أن أقبض أيجوز في الصفقة إذا كانت صفتهما سواء واحدة (قال) نعم ❦ قلت ❦ فإن أسلمت في حنطة وقبضتها أو اشتريت حنطة وقبضتها أو شيئا مما يكال أو يوزن مما يؤكل

ويشرب أهمل لا يؤكل ولا يشرب أيجوز لي بيع نصفه مراوحة على نصف الثمن أو  
درمه مراوحة على ربع الثمن في قول مالك ( قال ) نعم

❦ في الرجل يكون له على الرجل الطعام من قرض فيديه ❦

❦ منه مائة درهم فيقبض خمسين ويتفرقان قبل أن ❦

❦ يقبض الحسين الأخرى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل مائة أردب من حنطة من قرض فصالحته من  
ذلك على مائة درهم فدفع خمسين درهما واقترعنا قبل أن أقبض الحسين الأخرى  
أيجوز حصه ما استعدت في قول مالك ( قال ) لا يجوز حصه ما قبضت ولا حصه  
ما لم تقبض ولا يجوز من ذلك شيء ويرد الدراهم ويكون الطعام على حاله عليه الآن  
يكون إنما اقترعنا الشيء القريب ثم أتاه ففقدته مثل أن يكون ذهب إلى البيت فأناه  
ببقية الثمن فدفعه إليه فلا بأس بذلك لأني سألت مالكا عن الرجل يكون له على  
الرجل الدين الذهب والورق فيعطيه بها طعاما بعينه في حانوته ويؤخره إلى النقد  
بكيله ويأتيه بدواب ( قال ) قال مالك لا بأس به فكذلك هذا إن كان يذهب به إلى  
البيت فينقله أو إلى السوق أو ما أشبه ذلك فلا بأس به

❦ في الرجل يكون له على الرجل أردب حنطة وعشرة ❦

❦ دراهم فصالحه على أحد عشر درهما ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل أردبا من حنطة وعشرة دراهم فصالحته من ذلك  
على أحد عشر درهما أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا  
أرى به بأسا إذا كان الطعام قرضا فإن كان الطعام من بيع فلا يحل

❦ في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة دينار ❦

❦ فصالحه من ذلك على مائة دينار ودرهم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حاله فصالحته من ذلك على

سائة دينار ودرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم أجزه وهو لا يجيز  
مائة دينار ومائة درهم (قال) لأن الذي له المائة دينار والمائة درهم إذا قال للذي عليه  
الدين أعطى مائة دينار ودرهما فذلك نكاح لأنه أخذ مائة دينار كانت عليه وأخذ  
درهما من المائة درهم التي كانت له عليه ويترك التسعة وقسمين درهما فسألتك في الدين  
إنما هو قضاء وهضيمة ومسألتك فيه إذا كانت مباينة الرقة كلها حاضرة<sup>(٢)</sup> فإنما هو  
صرف وإنما هو بيع فلا يصلاح أن يبيع الذهب بالذهب الاثلاثين مثلاً وقد وصفت لك  
ذلك في قول مالك إذا اجتمع الصرف في الصفقة الواحدة ذهب وفضة بذهب وفضة  
فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فلا يجوز في الصرف في صفقة واحدة أن يكون ذهب وفضة  
من عند أحدهما ومن عند الآخر ذهب وفضة أيضاً الذهبان سواء والفضتان سواء  
(قال) نعم لا يجوز هذا في قول مالك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب  
بالذهب مثلاً مثلاً فهذا إذا كان ذهباً وفضة بذهب وفضة فليس هذا ذهباً بذهب لأن  
معه ما هنا فضة فللذهب حصة من الفضة والذهب وللفضة حصة من الذهب والفضة  
فلا يجوز هذا وفي الدين في مسألتك إنما هو قضاء وحط فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وسواء  
إن كانت هذه المائة دينار والمائة درهم بالمائة دينار والمائة درهم مصارفة يعني مراطلة  
أو عدداً فلا يجوز ذلك (قال) نعم

— في الرجل يدعي قبل الرجل الدينارين فيصالحه على مائة درهم فنقده —  
﴿خمسین درهما ثم يفرق أن قبل أن يقبض الخمسين الاخرى﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ادعى قبل رجل عشرة دنانير فصالحه على مائة درهم  
فنقده خمسين درهما ثم افرقا قبل أن يقبض الخمسين الاخرى أو صرف رجل من  
رجل عشرة دنانير بمائة درهم فنقده الخمسين وقبض العشرة دنانير ولم يقبض الخمسين  
الدرهم ثم افرقا أنقص الصفقة كلها أم تجيز حصة النقد وتبطل حصة ما تأخر من  
النقد في قول مالك (قال) سألت مالكا عن رجل ابتاع من رجل طعاما بمائة دينار  
إلى أجل فنقده خمسين دينارا وآخر الخمسين ديناراً إلى محل أجل الطعام يقبضه إليها

ويستوفي الطعام (قال) مالك الصفقة كلها منتقضة، ولا بيع بينهما والصرف أيضا إذا وجبت الصفقة فهي منتقضة ولا يشبه الذي يصارفه ثم يصيب بعضها زوفا لانه اذا أصاب بعضها زوفا انما يرد من الصفقة حصة ما وجد من الزووف وان كان درهما واحدا انتقض صرف دينار واحد وان كان درهمن انتقض من صرف دينار واحد حتى يتم صرف دينار فاذا زاد فلي ذلك بئى وهذا كله قول مالك وكذلك الصالح حرام لا يحل

• في الرجل يصالح غريمه من دين له عليه لا يدري كم هو •

• قلت • أرايت لو أن لي على رجل دراهم نسيئا جميعا وزنها فلا ندري كم هي كيف نصنع في قول مالك (قال) يصطلحان على ما أحبا من ذهب أو ورق أو عرض ويحلان لان مغمزه في الذهب والورق والمروض سواء لانه في الدراهم يخاف أن يعطيه أقل من حقه أو أكثر وكذلك الذهب والمروض ولا ينبغي له أن يؤخره بشئ مما صالحه عليه من الاشياء كلها من ذهب أو ورق أو عرض من المروض فان أخره دخله الخطر والدين بالدين

• في الرجل يدعى قبل رجل حقا فصالحه على ثوب على أن يصبغه أو على •  
• عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة •

• قلت • أرايت لو أني ادعيت على رجل حقا فصالحني بثوب على أن يدفعه إلي وشرطت عليه صبغه (قال) هذا يدخله الدين بالدين لان الصبغ الذي اشترط ليس باجل • قلت • فتفسخ الصفقة كلها في قول مالك (قال) ثم وهو قول مالك في البيوع لان مالكا قال من كان له على رجل دين فلا يفسخه الا في شئ يقبضه ولا يؤخره • قلت • أرايت لو أن لي على رجل حقا فصالحته على عبد على أني بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة (قال) قال مالك من كان له على رجل دين فأخذ منه به عبدا على أنه بالخيار لم يصالح ذلك ولا يصلح أن يفسخ دينه الا في شئ يتعجله فلا يكون فيه تأخير فهذا

بذلك على الصلح

﴿ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فيقول ان أعطاني مائة ﴾  
﴿ الى محل الاجل فالتسمئة له والا فالإلف له لازمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل ألف درهم قد حلت فقلت اشهدوا ان أعطاني مائة درهم عند رأس الشهر فالتسمئة درهم له وان لم يعطني فالألف كلها عليه ( قال ) قال مالك لا بأس بهذيان وان أعطاه رأس الهلال فهو كما قال وتوضع عنه التسمئة فان لم يعطه رأس الهلال فالألف كله عليه

﴿ في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحه من ﴾  
﴿ ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم فيجوز المائة وأخر العشرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على مائة دينار ودرهم نقدا ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم على أن يجزل لي العشرة دراهم وأؤخر عنه المائة درهم الى أجل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز هذا وتكون المائة دينار بالعشرة دراهم وتكون المائة درهم كانه أخرها عنه وقد جوزت لي هذه المسألة الاولى ( قال ) لا تشبه هذه المسألة الاولى ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان المسألة الاولى انما أخذ حقه وذلك مائة دينار وأخذ من المائة درهم و ترك تسعة وتسعين فهذا انما صالح بما أخذ وبما أخر عن جميع ما كان له فجري ما أخذ وبما أخر في جميع ما كان له عليه فصار للعشرة الدراهم حصة من الدنانير ومن الدراهم وصار لما أخذ من المائة درهم حصة من الدراهم ومن الدنانير التي ترك فلا يجوز هذا ويدخله

سبح وسلف ﴿فأنت﴾ ولم لا يكون هذا قد جرى في  
 المسألة الأولى كما جرى في هذه المسألة  
 (قال) لم يجر في مسائلك تلك  
 . وجرى في هذه .

---

— تم كتاب الصلح والحمد لله رب العالمين وصلى الله —  
 ﴿على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم﴾

—\*\*\*\*\*—  
 ﴿. وفيه كتاب تضمين الصناع ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب تضمين الصناعات

القضاء في تضمين الحائث

قلت لا بن القاسم أرايت ان دفت الى حائك غزلا ينسجه لي سبعا في ثمان  
فنسجه لي سنا في سبع فأردت أن آخذه أ يكون ذلك لي في قول مالك ( قال ) نعم  
قلت ويكون للحائك أجره كله ( قال ) نعم يكون للحائك أجره كله ( قال )  
سحنون وقال لي غيره يكون له من الاجر بحساب ما عمل قلت فان أردت أن لا  
آخذه منه وأضمن الحائك ( قال ) ذلك لك قلت أفأضمنه قيمة النزل أو غزلا مثله  
( قال ) عليه قيمة النزل قلت أحفظه عن مالك ( قال ) لا أحفظه عن مالك الساعة  
قلت أرايت ان استهلكك لرجل غزلا أ يكون على قيمته أو مثله في قول مالك ( قال )  
قال مالك من استهلك لرجل ثوبا فعليه قيمته فأري في النزل عليه قيمته ولا يكون  
عليه مثله ( وقد قال غيره ) النزل أصله الوزن ومن تعدى على وزن فعليه مثله

ما جاء في تضمين الصناعات

قلت أرايت ان دفت الى قصار ثوبا ليفسله لي فنسله أو دفت الى خياط  
ثوبا ليخيطه لي ففعل ثم صناع بعدما فرغ من العمل فأردت أن أضمنه في قول مالك  
كيف أضمنه أ قيمته يوم قبضته مني أم أ دفع اليه ثبوه وأضمنه قيمته بعد ما فرغ منه

( قال ) سبَّلت مالكا أو سَمَّمت ما لكا يسئل عن الرجل يدفع الى القصار الثوب  
فخرج من عمله وقد أجزقه أو أفسده ماذا عليه ( قال ) قيمته يوم دفعه اليه ولا ينظر  
الى ما ابتاعه صاحبه به غالبا كان أو رخيصا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت أنا أضمنه  
قيمه مقصورا وأودى اليه الكراء ( قال ) ليس لك أن تضمنه الا قيمته يوم دفعته اليه  
أيضن ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الخياطين اذا أفسدوا ما دفع اليهم ( قال ) عليهم  
قيمة الثياب يوم قبضوها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرغ الخياط أو الصانع من عمل ما في  
يديه ثم دعا صاحب المتاع فقال خذ متاعك فلم يأت صاحب المتاع حتى ضاع المتاع  
عند الصانع ( قال ) هو ضامن على حاله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى قصار ثوبا  
ليقصه فقصه فضاع بعد القصارة فأردت أن أضمنه قيمة ثوبي كيف أضمنه  
في قول مالك ( قال ) قال مالك تضمنه قيمته يوم دفعته اليه ، ﴿ قلت ﴾ ولا يكون  
له أن يضمه قيمته مقصورا أو يفرم له كراء قصارته في قول مالك ( قال ) لا  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت خياطا قطع لي قيصا ويخطه فأفسده ( قال ) قال  
مالك اذا كان الفساد بهيئاً فعليه قيمة ما أفسد وان كان الفساد كثيراً ضمن قيمة  
الثياب وكانت الثياب للخياط ( قال ابن وهب ) وقال لي مالك انما ضمن الصانع  
مادفع اليهم مما يستعملون على وجه الحاجة الى أعمالهم وليس ذلك على وجه الاختيار  
لهم والامانة ولو كان ذلك الى أمانتهم لملك أموال الناس وضاعت قبلهم واجتروا  
على أخذها وان تركوها لم يجدوا مستتباً ولم يجدوا غيرهم ولا أحداً يعمل لهم  
تلك الاعمال غيرهم فضمنوا ذلك لمصلحة الناس . ومما يشبه ذلك من منفعة العامة  
ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد ولا تلقوا السلع حتى يهبط  
بها الى الاسواق فلما رأى أن ذلك يصلح العامة أمر فيه بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
طلحة بن أبي سعيد أن بكير بن الأشج حدثه أن عمر بن الخطاب كان يضمن الصانع  
الذين في الاسواق وانتصبوا للناس ما دفع اليهم ﴿ قال ﴾ وأخبرني رجال من أهل  
العلم عن عطاء بن يسار ويحيى بن بشير وربيعة وابن شهاب وشريح مثله وقال يحيى

ما زال الخلفاء يضمنون الصناعات **ابن وهب** **وأخبرني للحارث بن نبهان عن محمد بن عبد الله عن علي بن الاقرآن شريحاً ضمن صائناً أحترق بيته توياً بدفع اليه (قال الحرث) ابن نبهان. وأخبرني عطاء بن السائب قال كان شريح يضمن القصار والحيايط**

**في تضمين الصناعات ما أفسد أجراً أو هم**

**قلت** **أرأيت القصار إذا أفسد أجيره شيئاً أ يكون على الاجير شيء أم لا (قال) لا شيء على الاجير فيما أتى على يديه الا أن يكون ضيع أو فرط أو تعدى (قلت) ويكون ضمان ذلك القصار على القصار لرب الثوب (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأيي**

**في تضمين الخباز إذا احترق الخبز**

**قلت** **أرأيت الخباز الذي يخبز بالاجر للناس في الفرن أو التور فاحترق الخبز أ يضمن أم لا (قال) سألنا مالكا عن الخبازين في الافران أ يضمنون أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليهم الا أن يكونوا غروا من أنفسهم إذا لم يحسنوا الخبز فاحترق فيضمنوا أو فرط فلم يخرج الخبز حتى احترق فهذا يضمن وأما إذا لم يفر ولم يخرج من نفسه فلا ضمان عليه (قال مالك) لان النار تطلب وليست النار كغيرها**

**الصباغ يخطئ فيصبغ الثوب غير ما أمر به**

**قلت** **أرأيت الرجل يدفع الى الصباغ الثوب فيخطئ به فيصبغه غير الصبغ الذي أمر به (قال) صاحب الثوب بخير فان أحب أعطاه قيمة الصبغ وان أحب ضمنه اياه قيمته يوم دفعه اليه**

**القصار يخطئ بثوب رجل فيدفعه الى آخر فيقطعه**

**المدفوع اليه ويخطئه ولا يعلم فيريد صاحبه أن يأخذه**

**قلت** **أرأيت ان دفعت إلى قصار ثوباً ليقصره فأخطأ فدفعه الى غيري بعد ما**

فصره فيقطعه الذي أخذته قيصاً فحاطه ثم علمنا بذلك وقد كان دفع الي ثوباً غيره  
 فأردت أن أأرد اليه الثوب وأخذ ثوبي (قال) ذلك لك ﴿قلت﴾ فان كان قد خاطه  
 الذي قطعه قيصاً (قال) ثم وان كان قد خاطه ﴿قلت﴾ فان أراد أن لا يأخذ ثوبه  
 وأن يضمه القصار (قال) ذلك له عند مالك ﴿قلت﴾ فان أراد أن يضمه الذي  
 قطعه قيصاً أيكون ذلك له (قال) لا ولا يأخذه أيضاً من الذي قطعه ان أراد أخذه  
 حتى يدفع الى الذي قطعه أجر خياطته ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل اشترى ثوباً  
 فاختطاً فأعطاه ثوباً غيره فقطعه وخطه (قال) ان أحب أن يأخذ ثوبه لم يكن له ذلك  
 حتى يدفع الى هذا خياطته ﴿قلت﴾ لم لا يجعل على القصار ما هنا شيئاً اذا رضى  
 رب الثوب أن يأخذ ثوبه ويدفع الخياطة (قال) لان رب الثوب اذا أخذ ثوبه لم  
 يكن له على القصار شيء ﴿قلت﴾ ولم جعلت للذي قطعه ثمن خياطته وقد قلت في  
 الذي ينصب الثوب من الرجل فيقطعه فيخيطه قيصاً ان المنسوب ان أحب أخذ  
 قيصه ولا يكون للناسب من الخياطة قليل ولا كثير (قال) لان الناسب متعد  
 ولان هذا انما دفع اليه الثوب ولم يتمد ﴿قلت﴾ أرايت ان كان القطع والخياطة  
 قد نقصا الثوب فقال رب الثوب أنا أخذ الثوب وما نقصه القطع والخياطة أيكون  
 ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك له وليس له أن يأخذه اذا كان غيظاً الا أن  
 يدفع أجر الخياطة الى الذي قطع الثوب وخطه

الرجل يشتري الثوب فيخطئ البائع فيعطيه غير ثوبه

﴿فقطعه ويخطه وهو لا يعلم﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت من رجل ثوباً فاختطاً فأعطاني غير الثوب فقطعه  
 قيصاً فلم أخطه فأراد رب الثوب أن يأخذه مقطوعاً (قال) ذلك له وليس القطع  
 زيادة من الذي قطعه ولا نقصان ﴿قلت﴾ فان خطه (قال) اذا خطه لم يكن رب  
 الثوب أن يأخذه الا أن يدفع قيمة الخياطة لان هذا الذي قطعه لم يأخذه متمدياً

﴿ الخياط والعراف يقران من أنفسهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان چئت بزازاً لأشتري منه ثوبا فبدعوت خياطاً قلت له انظر هذا الثوب ان كان يقطع قميصاً اشتريته فقال لي الخياط هو يقطع قميصاً فاشتريته ثم نظرنا فاذا هو لا يقطع قميصاً ايكون لي على الخياط شيء أم لا (قال) قال مالك لا شيء على الخياط ولا شيء للمشتري على البائع ويلزم الثوب المشتري ولا يرجع على البائع ولا على الخياط قليل ولا كثير ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ وكذلك الصيرفي يأتيه الرجل فيريه الدراهم فيقول هي جياذ ولا بصر له بها فتوجد على غير ذلك فلا ضمان عليه وبما تب اذا غر من نفسه وكذلك الخياط أيضاً ان كان غر من نفسه عوقب

﴿ ترك تضمين الصناع ما يئلف في أيديهم اذا أقاموا عليه البيعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصناع في السوق الخياطين والفصارين والمهاجرين اذا ضاع ما أخذوا للناس يعملونه بالاجر وأقاموا البيعة على ضياعه ايكون عليهم ضمان أم لا (قال) قال مالك اذا قامت لهم البيعة بذلك فلا ضمان عليهم وهو بمنزلة الزهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت الفصار اذا قرض الفار الثوب عنده ايضمن أم لا (قال) قال مالك ايضمن الفصار الا ان ياتي امر من أمر الله تقوم له عليه بيعة فالفصار لا يضمن اذا جاء امر من أمر الله تقوم له عليه بيعة والفار من يعلم أنه قرضه فهو على الفصار الا ان تقوم للفصار بيعة ان الفار قرضه بمعرفة تعرف أنه قرض الفار من غير أن يكون ضيع الثياب حتى قرضه الفار (قال) فان قامت له البيعة بحال ما وصفت لك فلا يكون عليه ضمان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جفف الفصار ثوبا على جبل له مثل هذه الجبال التي يربطون على الطريق فمر رجل يحمل له فخرق الثوب ايضمن أم لا (قال) قال مالك ايضمن ما خرق ﴿ قلت ﴾ فان لم يوجد عند الذي خرق الثوب شيء ايضمن الفصار أم لا (قال) لا ضمان على الفصار لان هذا قد علم أنه من غير فعل الفصار ﴿ قلت ﴾ ولم تضمنت الذي خرقه وانما مر بحمله في طريق المسلمين والفصار هو الذي نشر ثوبه في طريق

المسلمين (قال) هو وان كان يشتره في طريق المسلمين لم يكن لهذا المار أن يخرجوه  
فما خرجوه ولم يكن له أن يخرجوه ضمنته (قال) وهو رأي مثل ما وصفت لك من  
الاحماله اذا اصطدمت في طريق المسلمين فالقصار له أن ينشر الثياب ﴿قلت﴾  
وكذلك لو وضع رجل في طريق المسلمين قللا فر الناس فعمروا فيها فانكسرت  
أيضمنونها (قال) نعم وكذلك لو أن رجلا أوقف دابة عليها حل في طريق المسلمين  
فأتى رجل فصدمها فكسر ما عليها أو قتلها كان عليه ضمان ذلك ﴿قلت﴾ أرايت  
الصناع ما أصاب المتاع عندهم من أمر الله مثل الثلب والحريق والسرقة وما  
أشبهه فأأمروا على ذلك البينة (قال مالك) لا ضمان عليهم اذا قامت لهم على ذلك بينة ولم  
يفرطوا ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت خياطاً يحيط لي قميصاً فلم أدفعه اليه في حالوته  
وأمرته أن يحيطه عدي في بيتي فضاع (قال) قال مالك لا ضمان على الخياط اذا لم  
يسلم الثوب الى الخياط (قال مالك) وكذلك الصناع كلهم اذا استعملهم في بيتك  
فضاع فلا ضمان عليهم الا أن يكونوا تملدوا ﴿قلت﴾ وكذلك لو اكثرت على  
حنطة لي فذكنت مع الحنطة فضاعت (قال) قال مالك لا ضمان على الجمال لان رب  
الطعام لم يسلمه الي الجمال اذا كان معه.

### ❦ القضاء في دعوى الصناع ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الي صباغ ثوبا ليصبغه فقلت انما أمرتك أن تصبغه أخضر  
وقال الصباغ انما أمرتني بأصفر أو بأحمر وقد صبغته كذلك (قال) قال مالك القول  
قول الصباغ الا أن يأتي من ذلك أمر لا يشبه ﴿قلت﴾ وأي شيء معنى قوله لا  
يشبه (قال) يصبغ الثوب بما لا يشبه أن يكون صبغ ذلك الثوب ﴿قلت﴾ أرايت ان  
دفعت الي مائع فضة لي ليصوغها فصاغها لي سولرين فقلت انما أمرتك بخنطين  
(قال) قال مالك القول قول الصائغ ﴿قلت﴾ أرايت الصباغين والخياطين والحدايين  
والعمال كلهم في الاسواق اذا أخذوا السلع فعملوها للناس بالاجر أو بغير الاجر اذا قالوا  
لارباب السلع قد رددناها عليكم فمضنون في ذلك أم لا وكيف إن كان أرباب السلع

دفقوا ذلك بينة أو بنير بينة (قال) قال مالك عليهم أن يقيموا البينة أنهم ردوا البائع إلى أربابها والا غرموا مادفع اليهم بينة أو بنير بينة إذا أقرروا بها وعملوا بالأجر أو بنير الأجر وهو واحد عندنا لأن مالكا قال من استعمل من المال كلهم من الخياطين والصوآغين وغيرهم على شيء فعملوه بنير أجر فزعم أنه قد هلك غرمه وضمنه ولم ينفعه أنه عمله بنير أجر ولا يبرئه ذلك وكان بمنزلة من استؤجر عليه (قلت) وسواء إن كانوا قبضوا ذلك بينة أو بنير بينة (قال) نعم وما سألنا مالكا عنه بنير بينة

### دعوى التبايعين

(قلت) رأيت لو أن رجلا اشترى سلعة فاختلف البائع والمبتاع في الثمن والسلعة قائمة بينهما قد قبضها المشتري وغاب عليها أو لم يقبضها (قال) قال مالك إن كان لم يقبضها حلف البائع بماباع إلا بكذا وكذا ثم كان المشتري بالخيار إن شاء أن يأخذها بما قال البائع أخذها والا حلف ثم تراد البيع وإن كان قد قبضها وغاب عليها رأيت إن كانت السلعة لم تباع ولم تمتق ولم تقت ولم توهب ولم يصدق بها ولم يدخلها ثمن ولا نقصان ولا اختلاف من الأسواق تحالفا وكانت بمنزلة من لم يقبضها وإن كان دخلها شيء مما وصفت لك ثمن أو نقصان أو اختلاف من الأسواق أو كتابة أو بيع أو شيء مما وصفت لك كان القول قول المبتاع وعليه التمين إلا أن يأتي بما لا يشبه من الثمن (قال) وردها على مالك مرة بعد مرة فقال هذا القول وثبت عليه ولم يختلف فيه قوله (قلت) رأيت إن مات البائع أو المبتاع أيكون ورثتهما مكانهما إذا كانت السلعة قائمة بينهما (قال) إن كانت السلعة لم تمت بحال ما وصفت لك من وجه القوت واختلفا في الثمن وادعى كل واحد منهما أن الثمن كذا وكذا تحالفا وتراد السلعة وإن فاتت بما وصفت لك فالقول قول ورثة المبتاع إذا ادعوا معرفة ما اشتراها به صاحبهم وإن تجاهل ورثة البائع وورثة المبتاع وتصادقوا في البيع وقالوا لا نعرف بماباعها البائع ولا بما اشتراها المشتري وقال ذلك ورثة البائع أحلف ورثة المبتاع أنهم لا يعلمون بما اشتراها فهو ثم ردت فإن فاتت بما ذكرت لك من وجه القوت لزمتم ورثة المشتري

في مال المشتري بقيمتها قال فان جعل ورثة البائع الثمن وادعى ورثة المشتري معرفة الثمن  
 أو جعل ورثة المشتري الثمن وادعى ورثة البائع معرفة الثمن أحلف من ادعى المعرفة  
 منهم اذا جاء بأمر سداد يشبه أن يكون ثمن السلعة فيكون القول قوله مع يمينه وهو  
 رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فقطعته قيصاً فلم يخطه الخياط حتى اختلفت  
 أنا والبائع في الثمن القول قول من في قول مالك (قال) قال مالك اذا كانت تلك السلعة  
 على حالها لم تقف بتمام ولا نقصان فالقول قول البائع فان فاتت بتمام أو نقصان فالقول  
 قول المتاع والقطع نقصان بين والقول اذا قطعه عند مالك قول المشتري ولم يقل لي  
 مالك ذلك في ثوب ولا حمار ولكنه جمعه لي فقال اذا كانت سلعة دخلها تمام أو  
 نقصان فاختلفا فالقول قول المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة من رجل  
 الى أجل فاختلنا في الاجل وتصادقنا في الثمن فقال البائع بعتك الى شهرين وقال المشتري  
 اشتريت منك الى شهرين (قال) ان كانت السلعة قائمة لم تقف تحالفا وترادوا ان كانت  
 قد فاتت فالقول قول المتاع مع يمينه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال  
 البائع بعتك هذه السلعة حلة وقال المشتري بل اشتريتها منك الى شهرين (قال) ان  
 كانت السلعة بيد صاحبها ولم تقف من يد المشتري بشئ مما وصفت لك تحالفا وردت  
 وان كان قد دفعها البائع الى المشتري وفاتت في يديه فالمشتري مدع لان البائع لم يقر له  
 بالاجل وانما اختلفت هذه والتي قبلها لان البائع قد أقر بالاجل في التي قبلها وهذه  
 لم يقر فيها بأجل فالمشتري مدع والبائع كان أولاً مدعياً لاجل قد حل (قال) ويلغى  
 عن مالك أنه قال اختلاف الاجل اذا فاتت السلع بمنزلة اختلافهم في الثمن . وقد  
 رواه ابن وهب وغيره من الرواة عن مالك أنهما اذا اختلفا في الاجل فقال هو الى  
 أجل شهر وقال المشتري الى أجل شهرين أو قال البائع حال وقال المشتري الى أجل  
 ان ذلك سواء ان لم يقبضها المتاع فالقول قول البائع ويحلف والمتاع بالخيار فان  
 كان قد قبضها المتاع فالقول قول المتاع مع يمينه اذا ادعى ما يشبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 ان تصادق المشتري والبائع أنه انما اشترى السلعة منه الى سنة فقال البائع قد مضت السنة



وقال المشتري لم تنص السنة بعد وقد بقي منها شهران أو أربعة أو بقي نصف السنة (قال) فالتقول قول المبتاع مع يمينه وذلك أتى سألت مالكاً عن الرجل يؤاجر نفسه من الرجل سنة فيقول الاجير بعد أن يعمل ماشاء الله قد أوفيتك السنة ويقول المستأجر قد بقي لي نصف السنة (قال) ان لم تقم للاجير بينة أنه قد أتم السنة عمل بقية السنة وكان على المستأجر اليمين انه مآؤفاه السنة ﴿قلت﴾ مالك قال رجل يستأجر الدار سنة فيسكنها أشهراً فيقول للتكاري لم أسكنها سنة ويقول المكري قد سكنت سنة (قال) فالتقول قول للتكاري مع يمينه الا أن يكون للمكري بينة انه قد سكن سنة فستلتك اذا أقر البائع بالاجل وادعى البائع انه قد حل فهو مدع على المشتري فالتقول قول المشتري وعليه اليمين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن القاضى دفع مالا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال الى الذى أمرنى به القاضى وأنكر الذى أمر القاضى أن يدفع اليه أن يكون قد قبض المال (قال) أرى أنه ضامن الا أن يقيم البينة ﴿قال سحنون﴾ وقد قال الله تبارك وتعالى فى والى اليتيم فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فاذا ترك للمأمر أن يتوثق فقد أزمه الضمان كما أزم والى اليتيم

— في الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو باباً —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو باباً يشرف منها على جاره فيضر ذلك بجاره والذي فتح انما فتحه في حائط نفسه أيمنع من ذلك في قول مالك (قال) بلنى عن مالك أنه قال ليس له أن يحدث على جاره ما يضره وان كان الذى يحدث فى ملكه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان له على جاره كوة قديمة أو باب قديم ليس له فيه منفعة وفيه مضرة على جاره أيجبره على أن يفتح ذلك عن جاره (قال) لا يجبره على ذلك لانه أمر لم يحدثه عليه ﴿قلت﴾ فان كانت ليس له فيه منفعة وفى ذلك ضرر على جاره وذلك شئ قديم (قال) فلا أعرض له ولم أسمع من مالك ولكنه رأيي

عن النفقة على اليتيم والمفقوت

﴿قلت﴾ أرأيت أن كهل يتيم يجعل ينفق عليه ولليتيم مال آله أن يرجع فيما أنفق على اليتيم في مال اليتيم (قال) نعم ﴿قلت﴾ أشهد أو لم يشهد (قال) نعم إذا قال إنما كنت أنفق على اليتيم على أن أوجع عليه به في ماله ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن تنفق رجلاً لقيطاً فرفعه إلى السلطان فأمره السلطان أن ينفق عليه (قال) قال مالك اللقيط إنما ينفق عليه على وجه الحسبة وإنما ينفق عليه من احتسب عليه ﴿قلت﴾ فإن لم يجد السلطان من يحتسب عليه (قال) أرى نفقته من بيت مال المسلمين لأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال نفقته علينا واللقيط لا يتبع شيء مما أنفق عليه (قال مالك) وكذلك اليتامى الذين لا مال لهم \* وإن قال الذين يلون اليتامى في حجورهم نحن نسلقهم حتى يلبسوا فإن أفادوا مالا أخذناه منهم والأفهم في حل (قال مالك) قولهم ذلك باطل لا يتبع اليتامى شيء من ذلك إلا أن تكون لهم أموال عروض فيسلفونهم على تلك العروض حتى يبيعوا تلك العروض فذلك لهم وإن قصر ذلك المال عما أسلفوا اليتامى فليس لهم أن يتبعمهم شيء واللقيط بهذه المنزلة أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن تنفق لقيطاً فأنفقت عليه فأقام البيعة أنه ابنه أفيكون لي أن أتبعه بما أنفق عليه (قال) نعم إذا كان الأب موسراً يوم أنفق هذا الرجل على اللقيط لأن نفقته كانت لازمة لأبيه أن كان أبوه الذي طرحه متممداً وإن لم يكن هو مطرحه فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو كان ضالاً فوقع عن يد رجل فأنفق عليه (قال) سئل مالك عن رجل ضل منه ابنه وهو صغير ممن تلزمه نفقته فأخذه رجل فأنفق عليه ثم إن أباه قدر عليه فأراد الذي كان عنده أن يتبعه بما أنفق عليه (قال مالك) لا أرى ذلك ولا يتبع شيء بما أنفق عليه فاللقيط عندي بمنزلة لأن المنفق إنما أنفق عليه على وجه الحسبة فلذلك لم أر له شيئاً ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً غاب عن أولاده ضالاً فأنفق عليهم رجلاً من غير أن يأمره والدهم بالنفقة عليهم والوالد يوم أنفق هذا الرجل على ولده

كانه موسراً فقدم الوالد أ يكون لهذا الرجل أن يتبعه بما أنفق على ولده (قال) نعم  
 لأن مالكاً قال في الرجل يئيب عن امرأته فتنفق ثم يقدم زوجها قديماً يتبعه بما  
 أنفقت قال مالك ان كان موسراً يوم أنفقت في غيبته كان لها أن تتبعه والا لم يكن  
 لها أن تتبعه (قوله) ولأن مالكاً قال تلزمه نفقة ولده ان كان موسراً والا فهم من فقراء  
 المسلمين ولا يكاف بشئ لا يقدر عليه من نفقتهم ومجلى هذا رأيت ذلك في الولد  
 (قال) وقال مالك في الصبي اذا أنفق عليه رجل فأراد أن يتبع الصبي بذلك لم أر له  
 ذلك الا أن يكون للصبي مال يوم أنفق عليه فيكون له أن يتبع مال الصبي بما أنفق على  
 الصبي (قلت) ومن هؤلاء الصبيان الذين جعل مالك النفقة عليهم على وجه الحسبة  
 اذا لم يكن لهم مال (قال) التياي (قلت) رأيت أن أنفق على صبي له والد بغير أمره  
 يلزم الوالد ما أنفق عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك  
 (قال ابن القاسم) الا أني أرى ان كان أمراً يلزمه السلطان اياه فاني أرى أن ذلك  
 يلزمه مثل الرجل يئيب وهو موسر فيضيع ولده فيأمر السلطان رجلاً بالنفقة على  
 ولده أو ينفق هو عليهم بغير أمر السلطان على وجه السلف له وكان الولد صغيراً يلزم  
 الوالد النفقة عليهم فأرى ذلك عليه اذا كان منه على وجه السلف وحلف على ذلك  
 وكانت له البيعة في نفقته عليهم وان كان الأب مصراً لم يلزمه من ذلك شيء وان  
 أيسر فأت بعد ذلك لم يتبع بما أنفق على ولده اذا كان الأب يوم أنفق عليهم مصراً  
 (قال) لان مالكاً قال اذا كان الوالد مصراً لم تلزمه نفقة ولده وان كان موسراً لزمته  
 نفقة ولده فأرى هذا الذي أنفق على هذا الصبي الذي له والد أنه ان كان الوالد  
 موسراً لم الوالد ما أنفق هذا على ولده اذا كان انما أنفق عليهم على نحو ما وضعت  
 لك وان لم يكن الوالد موسراً فلا أرى ذلك يلزمه لان الوالد في هذا الموضع اذا كان  
 موسراً انما هو بمنزلة مال الصبي فالذي يلزم الصبي يلزم الوالد اذا كان موسراً

— انقضاء في الملقوط —

(قلت) رأيت لو أني التقيت لقيطاً فكأبرني عليه وجهه فترعه مني فرفعته الى

القباضى أيرده على ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر في ذلك  
 الإلمام فإن كان الذى التقطه قويا على مؤنته وكفالاته رده اليه وإن كان الذى نزع منه  
 مأمونه وهو أقوى على أمر الصبي نظر السلطان للصبي على قدر ما يرى ﴿ قلت ﴾  
 أرايت أن التقطت لقطا من مدينة من مدائن المسلمين أو في قرية من قرى أهل  
 الشرك في أرض أو كنيسة أو في بيعة أو التقطوه وعليه زى الاسلام أو عليه زى  
 النصارى أو اليهود أى شئ يجعله أنصانيا أو يهوديا أو مسلما فيقول مالك أو كيف  
 أن كان قد التقطه الذى التقطه في بعض هذه المواضع التى ذكرت لك مسلم أو  
 مشرك ما حاله في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأنا أرى أن كان  
 في قرى الاسلام ومدائنهم وحيث هم فأراه مسلما وإن كان في مدائن أهل الشرك  
 وأهل الذمة ومواضعهم فأراه مشركا ولا يمرض له وإن كان وجده في قرية فيها  
 منسلون ونصارى فنظر فإن كان انما مع النصارى الاثنان والثلاثة من المسلمين وما  
 أشبه ذلك من المسلمين فهو للنصارى ولا يمرض له إلا أن يلتقطه مسلم فيجعله  
 على دينه

﴿ في الرجل يهب للرجل لحم شاة ولا آخر جلدها ففعل عنها حتى ينتج ﴾  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن وهب رجل لرجل لحم شاة ولا آخر جلدها ففعل عنها حتى  
 تجب ( قال ) أرى أن لا يكون له الا قيمة جلده الام أو شرواه ان أدركها قائمة وان  
 قامت لم يكن له في الولد قليل ولا كثير

﴿ في الرجل يهب لحم شاة لرجل ولا آخر جلدها فيريد صاحب اللحم أن ﴾  
 ﴿ يستعصمها ويقول أدفع اليك قيمة الجلد ويأني الآخر الا الذبح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب لرجل لحم شاة ووهب لا آخر جلدها والشاة  
 حية فدفعها اليهما فقال صاحب الجلد أذبح الشاة وأخذ جلدها وقال صاحب اللحم  
 لا أذبحها ولكنى أستعصمها وأدفع اليك قيمة الجلد أو يجلد مثله ( قال ) سمعت

مالكاً وسئل عن رجل باع بعيراً واستثنى جلده ثم استحياه الذي اشتراه قل مالك يكون لصاحبه الذي باعه شروى جلده (قال) قتلته لمالك أو قيمته (قال) أو قيمته كل ذلك حسن (قلت) أرايت هذا الذي اشترى البعير أن امتنع من نحره وللبائع فيه ثنياً الجلد أو يكون ذلك له أو إنما هو إذا غفل عن البعير وكان مريضاً فبرأ من مرضه (قال) لم نوقف مالكاً إلا على ما أخبرتك جملة ولم يقل لنا غفل أو لم يغفل فسألتك التي سألت عنها مثل ذلك (قلت) فإن كانت نافة فغفل عنها حتى تجت (قال) أرى له قيمة جلدها ولا شيء له من قيمة جلود أولادها ولا من شروى جلودهم ولا حق له فيهم

الرجل يخلط له دينار في مائة دينار لرجل

(قلت) أرايت أن اختلط دينار لي بمائة دينار لك فضاع منها دينار (قال) سمعت أن مالكا قال يكون شريكاً له أن ضاع منها شيء فهذا شريكان هذا بجزء وصاحب المائة بمائة جزء من مائة جزء وجزء وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى لصاحب المائة تسعة وتسعين ديناراً ويقسم المائة وصاحب الدينار الدينار الباقي نصفين لأنه لا يشك أحدان تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيما يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة

في البازي ينفق والنحل يخرج من جيب إلى جيب

(قلت) أرايت لو أن بازاً لرجل انفلت منه فلم يقدر على أخذه بمحضرة ذلك حتى مات بنفسه ولحق بالوحش أكان مالك يقول هو لمن أخذه (قال) نعم (قلت) فهل تحفظ عن مالك في النحل شيئاً أن هي هربت من رجل فتاب من فورها ذلك ولحقت بالجبال أ تكون لمن أخذه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أن

(١) (من جيب إلى جيب) ضيعة في اللسان بتلث الجيب وسكون الباء وهو المكان الذي تمسك فيه النحل إذا كان غير مصنوع والجمع أجمع وأجناس وقيل هي مواضع النحل في الجبل وفيها تعمل أم ما يخصا وقوله تمسك النحل مضارع عمل مضاعف السين والنحل فاعله اه كنهه منصحة

كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما وصفت لك من الوحش في رأيي (قال) وقال مالك في النحل يخرج من جيب هذا الى جيب هذا ومن جيب هذا الى جيب هذا (قال) ان علم ذلك واستطاعوا أن يردوها الي صاحبها ردها والا فهي لمن ثبتت في ابياحه (قال مالك) وكذلك حمام البرجة

— في الحكم بين أهل الذمة وتظالمهم في البيع والشراء —

قلت ﴿أرأيت أهل الذمة اذا اشتروا وباعوا فيما بينهم أن يحكم عليهم بحكم المسلمين فيما باعوا واشتروا ويلزمهم ذلك في قول مالك (قال) نعم لأن البيع والشراء اذا امتنع أحدهم من أن ينفذ ذلك فهذا من الظلم فيما بينهم والحكم أن يحكم فيما بينهم بهذا الا ما كان من الربا وما أشبهه فانه لا يحكم به فيما بينهم ﴿قلت ﴿أرأيت المسلم فيما بين النصراني واليهود أن يحملون من ذلك على ما يحمل عليه أهل الاسلام من الجائز والفساد في قول مالك (قال) قال مالك لا أرى للحاكم أن يحكم بينهم فيه ولا يعرض لهم فان توافوا اليه كان مخيرا أن شاء حكم وان حكم ترك (قال) وقال مالك وترك ذلك أحب اليّ وان حكم فليحكم بينهم بحكم الاسلام وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم انما حكم في الدين حكم فيهم بالرجم لانهم لم يكن لهم ذمة يوم حكم بينهم (قال) فلذلك رأيت ذلك لانهم أهل ذمة

— في الرجل يبيع له زيت في ذق زنبق<sup>(١)</sup> لرجل —

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلا لي من زيت وقع في ذق زنبق لرجل (قال) يكون لك عليه رطل من زيت فان أبي أخذت رطلك من الزيت الذي وقع في الزنبق من الزنبق ﴿قلت ﴿أتحفظه عن مالك (قال) لا

— اعتراف الدابة والعرض والبعيد في يد الرجل —

قلت ﴿أرأيت ما ذكرت لي من قول مالك في الذي يشتري الدابة فتعترف في

(١) الزنبق بفتح الزاي مشددة وسكون النون دهن الياسمين اه لسان

يدية فأراد أن يطلب حقها (قال) تخرج قيمتها فتوضع قيمتها على يدي عدل ثم يدفع  
إليه الدابة فيطلب حقه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ردت الدابة وقد حالت أسواقها أو تغيرت  
بزيادة أو نقصان بين ما يكون له أن يردها ويأخذ القيمة التي وصمها على يدي عدل  
(قال) قال مالك إن أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك مثل المور أو الكسر أو  
العجف (قال) وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت هذا  
في الاماء والعبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم الا أني سمعت مالكا يقول في  
الامة أن كان الرجل أمينا دفعت إليه الجارية والا فليه أن يستأجر لها رجلا أمينا  
يخرج بها (قال) قال مالك ويطبع في أعناقهم (قال) فقلنا لمالك ولم قلت يطبع في  
أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كانت ثيابا أو عروضا  
أمكنه منها يأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي

تم كتاب تضمين الصنائع بحمد الله وعونه وصلى الله  
﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الجمل والاحارة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الجعل والاجارة

في البيع والاجارة معا

قال سحنون <sup>(١)</sup> قال عبد الرحمن بن القاسم وقال مالك فيمن باع سلعة بثمن على

(١) وجد بالأصل هنا طيارة ولص ما فيها من باع سلعة بمائة على أن يجزله للمشتري في ثمنه سنة تقديره  
أبيع السلعة بمائة وبأجارته في المائة سنة قال في ينبغي أن يحضر المائة إما بمحضرة البائع أو بيعة لتبرأ  
ذمته ولا يصدق هو على آخر أجزاها في أحد التأويلين قايماً على من له سلم فقال كل في غرضك  
وروى فيمن قلت له اشتري لي بلال الذي عندك سلعة فقال اشتريت وضاعت أن القول قوله مع  
بينه واختلف فيمن قال اعمل لي بالدين الذي لي عليك قراضاً فجاء برح فقال ابن القاسم لا يجوز  
لرب المال أخذه وخفنه أشهب وينبغي أن يسمى النوع الذي يجز فيه وليس عليه أن يبيع مما  
اشترى إلا بقدر المائة ولا يجب عليه أن يسى عدد ما يجز فيه من المتاع لأن التجر معزوف ولا  
يجز في الربح ولو شرط التجر في الربح فسد البيع بخلاف رعي ولد الغنم لأن ذلك معروف والأرباح  
تختلف وإذا عمل سنة أشهر ثم مات والشهور متساوية نظر إلى قيمة أجارته سنة فإن قيل خمسة  
وعشرون كانت السلعة كأنها مبيعة بمائة وعرض يسوى خمسة وعشرين وفي المشتري نصفه وبقي  
عليه نصفه فبطل البيع في ذلك القدر من السلعة ولم يكن بذلك الجزء شريكاً عند ابن القاسم  
لضرر الشركة فوجب أن يرجع قيمة ذلك الجزء من السلعة قائمة كانت أو فائتة وذلك عشر قيمة  
السلعة وقيل يكون شريكاً بذلك الجزء من السلعة ولو كانت قيمة تجز مائتين فأت قبل أن يعمل  
لرد المائة وأخذ سلعته إن كانت لم تقف لأن جل ما اشترى وهو التجر قد ذهب والمائة قائمة فوجب  
ردّها وأن يأخذ سلعته ولو عمل منها بمن للتجر شيئاً لغرم أيضاً قيمة ذلك ورد المائة لأن الجبل  
قد ذهب له من البيع وسلعته قائمة فعليه رد قيمة الأقل الذي فات كمن اشترى عدداً بثوبين



أن يشتجر له بثمنها سنة (قال) مالك ان كان اشترط ان تملك المال أخلفه له البائع حتى يتم عمله بها سنة والا فلا خير فيه وهذا يشبه الذي يستأجر الرجل ليرعى له غنمه هذه بأعيانها سنة فهو ان لم يشترط أن يملكها فلي ربح الغنم أن يخلفها فلا خير في هذه الاجارة فكذلك الدنانير التي باع بها سلعته واشترط على المشتري أن يعمل بها سنة فكذلك هو لا يصلح الا أن يشترط ان ضاعت الدنانير فعلى البائع أن يخلفها حتى يتم السنة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترط أن ضاعت الدنانير فعلى البائع أن يخلفها فضاعت الدنانير فقال البائع لا أريد أن أخلفها ولا أريد مملك (قال) يقال له اذهب بسلام ﴿قلت﴾ وكذلك راعى الغنم بأعيانها اذا استأجره سنة يرعاها بأعائها وشرط عليه ان ما ضاع منها أخلفه فملك شيء منها فقال رب الغنم لا أريد أن أخلفه (قال) يقال له أوف الاجارة وأنت أعلم ان شئت فأخلفها وان شئت لا تخلفها فلا يصلح له في أصل الاجارة الا أن يشترط عليه أن يملكها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم أجاز هذا البيع مالك أن يبيع بمائة دينار ويشترط أن يعمل بها سنة فان تلفت أخلفها البائع فيعمل بها (قال) لان مالكا يحجز البيع والاجارة أن يجتمعا في صفقة واحدة فانما هذا بيع واجارة باعه السلعة بمائة دينار ويعمل الرجل فيها سنة ألا ترى أنك لو استأجرت رجلا يعمل لك بهذه المائة دينار سنة أن ذلك جائز اذا اشترط عليه ان ضاعت أخلفها فيعمل بها فان ضاعت فان شئت فأخلفها وان شئت فلا تخلفها والاجارة قد لو تمتك له تامة ولا تصالح الاجارة الا أن يكون في أصل الاجارة شرط ان ضاعت

فقات الأدنى عنده وتوجد بالأرفع عينا أنه يرد الا رفع بقيمة الأدنى بالغا ما بلغ وأخذ عبده اذا لم يفت ولو باع ثوبين بمائة على أن يجز له في ثمنهما سنة فاستحق أحد الثوبين وهما متكافئان أو كان المستحق الأدنى لم يفتض البيع ووجب على المشتري أن يجز في ثمن الباقي سنة ويقال للمشتري لا ضرر عليك لان قيمة منافقتك تبقى لك تعمل فيها ما أردت وقد سلم لك جل صفقتك وكذلك الجواب اذا وجد بأحد ما عينا وفي كتاب محمد فيها استؤجر على حمله أو رعيه ان ذلك كالصفة لما يعمل أو رعى فجمع بين ما يعمل ويرعى وهو الصواب وهو من ذهب سحنون وانما يقع التعيين فيها يستأجر لا فيها يستأجر عليه كالدابة والاجير فيها يقع الاجارة على عينه ولا يجوز اشتراط خلفه ان مات اه

الدنانير أخلفها فيعمل بها المستأجر ﴿قَالَ﴾ وقال مالك في الثوب يكون للرجل  
فبيع نصفه من رجل على أن يبيع له النصف الباقي ان ذلك جائز اذا ضرب لذلك  
أجلا ﴿قُلْتُ﴾ فان قال أبيعك نصف هذا الثوب وهو بالقسطاط على أن يبيع لي  
النصف الباقي ببلد من البلدان (قال) قال مالك لا يعجنى ذلك ﴿قُلْتُ﴾ وكذلك  
لو قال أبيعك نصف هذا الحمار على أن يبيع لي النصف الباقي في موضع كذا وكذا  
بلد آخر أو قال أبيعك نصف هذا الطعام وهو بالقسطاط على أن يخرج به كله الى بلد  
آخر فبيعه (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿قُلْتُ﴾ فان قال أبيعك نصف هذه  
الاشياء التي سألتك عنها على أن يبيع لي نصفها في موضع حيث بعته السلعة (قال)  
قال مالك لا بأس بذلك ما خلا الطعام فانه لا يجوز فأما غير الطعام فانه ضرب لذلك  
أجلا فقال على أن يبيع لي نصفها الى شهر فلا بأس به (قال) فان لم يضرب لذلك  
أجلا فلا خير في ذلك (قال ابن وهب) وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة في الثوب  
﴿قُلْتُ﴾ رأيت ان ضرب لذلك أجلا فباعها قبل الاجل (قال) له من الاجر  
بحساب ذلك الاجل ان كان باعها في نصف الاجل فله من الاجر نصف الاجر وهذا  
قول مالك ﴿قُلْتُ﴾ فان مضى الاجل ولم يقدر على أن يبيع السلعة (قال) له الاجر  
كاملا وكذلك قال مالك ﴿قُلْتُ﴾ ولم لم يحجزه مالك الا أن يضرب لذلك أجلا  
(قال) لان مالكا كره أن يجتمع الجمل والبيع في صفقة واحدة وكره أيضا أن يجتمع  
الجمل والاجارة في صفقة واحدة وجوز مالك الجمل في الشيء القليل اذا كان حاضرا  
مثل الثوب أو الثوبين أو الطعام اليسير فأما اذا كثر ذلك فلا يصلح فيه الا الاجارة  
وكذلك قال لي مالك فهذا الذي قال في مسألتك أبيعك نصف هذه الثياب أو  
نصف هذه الدابة على أن يبيع لي النصف الباقي ولم يضرب لذلك أجلا فان كان  
الثوب أو الثوبين فهذا مما يجوز فيه الجمل فاذا وقع مع هذا الجمل بيع في صفقة  
واحدة لم يصلح هذا عند مالك وان كانت الثياب كثيرة أو الدواب كثيرة لم يصلح  
فيها الجمل عند مالك وضلعت فيها للاجارة وان كان ذلك كثيرا فقد اجتمع في هذه

الصفقة في مسألتك بيع واجارة فان لم يضرب للاجارة أجلا لم يجر بذلك لأنه لا تكون اجارة جائزة الا أن يضرب لذلك أجلا فان لم يضرب للاجارة أجلا كانت اجارة فاسدة فلذا فسدت الاجارة في الصفقة ومما بيع فسد البيع أيضاً لان البيع والاجارة اذا اجتمعا في صفقة واحدة فكان أحدهما فاسداً الاجارة أو البيع ففسداً جميعاً ، ومما بين لك ذلك أنه اذا باعه نصف ثوبه على أن يبيع له النصف الباقي انه بذلك اجارة ليس بجعل لان الجعل انما هو متى ما شاء أن يرد الثوب على صاحبه رده فذلك له وهذا الذي اشترى نصف ثوب بكذا وكذا درهماً على أن يبيع له النصف الآخر لا يقدر على أن يرد الثوب ولا يبيع النصف اذا أراد فهذا يدل على أن هذه اجارة فاذا كان اجارة لم يصلح الا أن يضرب لذلك أجلا فان لم يضرب لذلك أجلا فسدت البيع (قال) وهذا قول مالك (وقال) وقال مالك وكذلك الرجل يستأجره الرجل يبيع له الاعكام من البز أو الطعام الكثير أو الدواب الكثيرة أو السلع الكثيرة ولا يضرب لذلك أجل (قال) مالك لا خير في ذلك الا أن يضرب لذلك أجلا فان ضرب لذلك أجلا فهو جائز بمنزلة الأجير فان باع الى ذلك الأجل فله أجره وان باع قبل الأجل أعطى من الأجر بحساب ذلك فان كان باع في نصف الأجل فله نصف الأجر وان كان باع في ثلثي الأجل فله ثلث الأجرة وقد ذكر بعض الرواة عن مالك في هذا الأصل أنه اذا باعه نصف ثوب على أن يبيع له النصف الآخر فلا خير فيه (قيل) لمالك فان ضرب للبيع أجلا (قال) فذلك أحرم له (قلت) رأيت ان قال أبيع لك هذه السلع وهي كثيرة الى أجل كذا وكذا بكذا وكذا درهماً على أني متى شئت تركت ذلك أيموز هذا وتجعلها اجارة له فيها الخيار (قال) اذا لم يتقدمه اجارته فلا بأس بذلك عند مالك وان تقدمه فلا خير في ذلك لان الخيار لا يصلح فيه التقدي في قول مالك وهذا الذي سألت عنه كثيراً لا يصلح فيه الجعل ولم تقع اجارته على الجعل وانما وقعت اجارة لازمة له فيها الخيار فلا يصلح فيها التقدي وهذا قول مالك (قلت) رأيت ان لم يشترط في

ميسألني هذه في اجارته أنه معي ما شاء أن يذهب ذهب ولكنه أجره نفسه بمائة درهم يبيع له هذه السلعة الى شهر أيجوز في هذا التقدم لا (قال) لا يجوز في هذا التقد لانه ان باع قبل مضي الشر رد من الاجر بقدر ما بقي من الشهر فلا يجوز هذا (قال ابن القاسم) ويدخله بيع وسلف (قلت) أرايت ان مضي يوم أو يومان والسلعة على حالها الا أنه لم يتقدم وكانت الاجارة جائزة في قول مالك لانه لم يتقدم فلما مضي يوم أو يومان قال الاجمير للذي استأجره على بيع تلك السلعة أعطني اجارة هذين اليومين أو هذا اليوم بحساب الاجارة من الشهر (قال) ذلك له عند مالك (قلت) أرايت ان استأجرته شهراً على أن يبيع لي ثوباً وله درهم (قال) ذلك جائز اذا كان ان باع قبل ذلك أخذ بحساب الشهر (قلت) والقليل من السلع والكثير تصلح فيه الاجارة في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك في القليل شيئاً ولكنه لما جاوز مالك في القليل الجمل كانت الاجارة عندي فيه أجوز

### في السلف والاجارة

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان دفعت الى حائك غزلاً ينسجه لي وقلت له رد عليه رطلاً من غزل من عندك على أن أقضيكه وأجرك عشرة دراهم في نسجه (قال) لا يصلح هذا لان هذا سلف واجارة فلا يصلح كل سلف جر منفعة (سجنون) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف جر منفعة

ما جاء في الرجل يستأجر الرجل على أن يطحن له أردباً من قمح بدرهم (وقنفير دقيق مما يخرج منها ويستلخ له الشاة بدرهم وبرطل من لحم)

(قلت) أرايت ان استأجرت رجلاً يطحن لي أردباً من حنطة بدرهم وقنفير دقيق مما يخرج من دقيق هذه الحنطة (قال) ذلك جائز (قلت) أرايت ان استأجرته يطحن لي هذا الأردب الحنطة بدرهم وقبسط من زيت هذا الزيتون

وذلك قبل أن أعصر الزيتون (قال) أن كان معروفاً ذلك الزيت فذلك جليظ (قال) فقلت فإن قال رجل لرجل أبيعك دقيق هذه الحنطة كل قفيز بدرهم وذلك قبل أن يطحنها (قال) لا بأس بذلك لأن الدقيق لا يختلف (قال) سحنون (قال) وكل شيء جاز بيعة فلا بأس أن يستأجر به كذلك قال مالك (قال) قلت لم والذي اشتري دقيق هذه الحنطة كل قفيز بدرهم فقلت هذه الحنطة لم يضمن ذلك المشتري وكان ضمان ذلك من البائع (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً باع حنطة في سنبلها على أن يدرسها ويذروها كل قفيز بدرهم أن ذلك جائز (قال) فقلت لمالك أنه يقيم في دراسه العشرة الايام والخمسة عشر يوماً (قال) لا بأس بذلك وهذا كله قريب (قال) فقلت لم أجازه مالك وهذا في سنبله (قال) لأنه معروف وقد رآه (قال) قلت لم أرايت أن استأجرت رجلاً جزاًراً يسألني هذه الشاة بدرهم وبرطل من لحمها (قال) لا يجوز هذا (قلت) وكذلك لو بعت من لحم هذه الشاة كل رطل منها بدرهم من قبل أن يسألني بعد ما ذبحتها (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) لا في قلت لمالك أنا تقدم المناهل فزني بأغنامهم ويقول لهم اذبحوها حتى نشتري منكم فيقولون لنا لا نفعل أنا نخاف أن تتركوا لحمنا علينا ولكن قاطعونا على سعر ثم نذبح ، والجوز يشتري كذلك قد انكسرت فيسوم بها القوم ويقولون اذبحوها فيقول ربه لا اذبحها حتى تناطعوني على سعر فيقاطعونه على سعر قيل أن يذبح ثم يذبح (قال) قال مالك لا خير فيه وإن قاطعوه على سعر قبل أن يسألهم ورآه من اللحم المبيع ولأنه يشتري ما لم ير (قال) ابن القاسم (قال) فإن كان أمر الزيت والدقيق أمراً مختلفاً خروجه إذا عصر أو طحن فلا خير فيه أيضاً ولا يجوز بيعه حتى يطحنه أو يصره (قال) وقد سألت عن الرجل يبع التمغ على أن عليه طعنه مراراً فرائته يخففه فهذا يدل على أن الدقيق في مسائلك عند مالك في البيع خفيف ولو كان الدقيق عند مالك مجهولاً مختلفاً لما جوز أن يشتري الرجل الحنطة ويشتري على بائنها أن يطحنها لأنه قد اشتري حنطة واشترط على بائنها أن يطحنها فكأنه إنما يشتري دقيقاً لا يدرى كيف يخرج

في الرجل يقول للخياط ان خطت لي ثوبي اليوم فأجرك فيه درهم  
 وان خطته غداً فأجرك فيه نصف درهم

قلت آرايت ان دفعت الى خياط ثوباً ليخطه لي فقلت له ان خطته اليوم  
 فبدرهم وان خطته غداً فبنصف درهم أتجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا (قال)  
 لا تجوز هذه الاجارة عند مالك قلت لم (قال) لأنه يخطه على أجر لا يعرفه فهذا  
 لا يعرف أجره فان خاطه فله أجر مثله وقال غيره الا أن يكون أجر مثله أقل  
 من نصف درهم ولا ينقص شيئاً من نصف درهم أو يكون أكثر من درهم فلا  
 يزداد على درهم قلت لان التقاسم فان كان أجر مثله أكثر من درهم أو أقل  
 من نصف درهم (قال) لا ينظر فيه اذا خاطه عند مالك الى درهم ولا الى نصف  
 درهم وله أجر مثله بالغا ما بلغ (قال عبد الرحمن بن القاسم) وهذا من باب بيعتين في  
 يعة قال سحنون وقول عبد الرحمن حسن قلت وكذلك بمض البيوع  
 الفاسدة اذا قبضها المشتري فقات في يديه فعليه قيمتها يوم قبضها بالغا ما بلغ ولا  
 يلتفت في ذلك الى ما سمي من الثمن في قول مالك (قال) نعم قلت والخياط  
 والصباغ في هذا اذا كانت الاجارة فاسدة مثل البيوع الفاسدة (قال) نعم قلت  
 وكذلك ان دفعت اليه ثوباً ان خاطه خياطة زومية فبدرهم وان خاطه خياطة عربية  
 فبنصف درهم (قال) وهذا مثل ما وصفت لك في الاجارة الفاسدة في رأيي  
 قال ابن وهب وأخبرني مجرمة بن بكير عن أبيه قال ينهى أن يقول الرجل  
 للعمال اعمل لي متاعى هذا فان قضينه غداً فأجارتك كذا وكذا وان قضينيه بعد  
 غد فأجارتك كذا وكذا (قال) هذا من بيعتين في يعة

﴿ في الرجل يدفع الجلود والنزل والدابة والسفينة ﴾

﴿ الى الرجل على النصف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان يدفع رجل الى رجل جلوداً يدفعها على النصف أو يعملها على النصف ( قال ) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى حائك غزلاً على أن ينسجه على النصف يكون الثوب بيننا أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا خير في هذا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى حائك غزلاً ينسجه لي بالثلث أو بالربيع أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأن الحائك أجر نفسه بشئ لا يدرى ما هو ولا يدرى كيف يخرج الثوب فلا خير في هذا ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استأجر أجيراً فليعلمه أجره وقال من استأجر أجيراً فليؤجره بأجر معلوم الى أجل معلوم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال مالك كل ما جاز لك أن تبيعه فلا بأس أن تستأجر به وما لا يجوز لك أن تبذره فلا يجوز لك أن تستأجر به ﴿ قلت ﴾ فان قال له انسج لي غزلي هذا بهذا النزل الآخر ( قال ) قال مالك هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت سفينتي الى رجل فقلت له اكرها فما كان من كراهي فهو بيني وبينك أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك ولا أن يعطيه الدار ولا الحمام فيقول اكرها فما كان من كراهي فهو بيني وبينك لأن الرجل قد أجر نفسه بشئ لا يدرى ما هو ﴿ قلت ﴾ ولمن يكون جميع الكراهي ( قال ) مالك لرب السفينة والحمام ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لرجل اعمل لي على دابتي فاعملت من شئ في نصفه ولك نصفه ( قال ) قال مالك لا خير في هذا وما عمل من شئ على الدابة فهو للعامل ولرب الدابة على العامل أجر دابته بالتأما ما بلغ ﴿ قلت ﴾ وكذلك السفن مثل الدواب عند مالك ( قال ) نعم كذلك قال مالك هي مثل الدواب ﴿ قلت ﴾ فان أعطاه دابته فقال اكرها فما أكرتها به من شئ فهو بيني وبينك ( قال ) ان كان انما قال له اكرها فقط ولم يقل له اعمل عليها فأرى الكراهي لرب الدابة وللذي أكرها

أجر مثله (قال) وهذا رأيي ﴿قلت﴾ وعلى م قلته (قال) قلته على الرجل ليعطي  
الرجل الدابة فيقول بها بمائة دينار فإزاد على المائة فهو يني وينك أؤقول بها  
فأبعتها به من شيء فهو يني وينك فهذا عند مالك له أجر مثله وجميع الثمن لرب الدابة  
﴿قال﴾ وقال مالك لو فني رجلا دفع إلى رجل دابة فقال أعمل عليها ولك نصف  
ما تكسب كان الكسب للعامل وكان على العامل اجارة الدابة فيما تسوى وكذلك  
السفينة ان دفعا إلى قوم يعملون فيها كان ما يكسبون لهم وكان عليهم كراه مثلها ولا  
يشبه هذا أن يقول في السفينة والحمام آجرهما ولك نصف ما يخرج أو أعمل فيهما  
ولك نصف ما تكسبه فما كان يعمل فيه فله ما كسب وعليه اجارته وما كان إنما  
يؤجره ولا عمل له فيه فلا اجارة لصاحبها وللقائم فيها اجارة مثله فهذا وجه ما سمعت  
من مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني إبراهيم بن شبيب عن ربيعة أنه قال في الرجل  
يعمل لرجل في سفينة في البحر بنصيبه من الربح يقول لأعمل لك فيها حتى تقدم إلى  
دينارين أو ثلاثة سلفاً حتى يقاصبه به من ربحه (قال) لا ولا يصلح أن يستأجره في  
سفينة على نصف ما يربح كل ذلك لا يراه حسناً ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل  
لرجل أعمل لي هذا الطعام إلى موضع كذا وكذا على أن لك نصفه (قال) قال  
مالك لا يجوز هذا إلا أن يعطيه النصف مكانه نقداً فإن أخره إلى الموضع الذي  
شرط عليه أن يحمله إليه فلا يجوز ذلك لأنه استأجره بطعام بعينه لا يدفعه إليه إلا  
إلى أجل فلا يصلح ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت دابة أعمل عليها على النصف  
(قال) قال مالك لا يصلح هذا ﴿قلت﴾ فإن عمل لمن يكون العمل (قال) يكون  
للعامل ويكون لصاحب الدابة أجر مثلها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أكرمتها إلى مكة  
وكانت ابلا وكنت أخذتها على أن أعمل عليها على النصف (قال) نعم يكون جميع  
ذلك للمتكاري ولرب الابل مثل كراه ابله ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن قال أكرما  
ولك نصف ما يخرج من كراتها كان الكراه لصاحب الابل وكان للمكري أجر  
مثله فيها عمل ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يقول للرجل يع لي سلتى هذه ولك



نصف ثمنها (قال) لا خير في هذا (قال) فان باعها أعطى أجر عمله وكان جميع الثمن  
 لرب السلة فكذلك الكراء عندى اذا كان يكرها وله نصف الكراء كان عندى  
 بهذه المنزلة التى وصفت لك في بيع السلة فإذا قال اعمل عليها ولك نصف ما يكون  
 من عملها فهذا مخالف لما ذكرت لك والذى يقول اعمل عليها انما هو على أحد أمرين  
 اما أن يكون أكرى دابته بنصف ما يكسب الاجير أو يكون أجر نفسه بنصف  
 ما تكسب الدابة فأولاهما بما يكون من الكسب العامل ويكون لصاحب الدابة أجر  
 مثله وهذا قول مالك

نحوه في الطعام والنفق والنزل يكون بين الرجلين فيستأجر أحدهما صاحبه  
 على عمله وينسج النزل على النصف

قلت رأيت طعاما بينى وبين رجل استأجرته على عمله الى موضع كذا وكذا  
 لتفانق بلفنا في تلك البلدة على أن يكون على كراء نصف ذلك الطعام أو قلت له اطعته  
 بكذا وكذا على أن على نصف كراء الطحين (قال) ان كان شرط عليه المتكاري أن  
 يحمل حصته مع حصه المكري الى ذلك الموضع فيبيعهما جميعا ولا يكون للمكري أن  
 يقاسمه حتى يبيعهما أو حتى يلبنا تلك البلدة فلا خير في هذا وان كان انما اكتوبره على  
 أن يحمل له حصته والخطة بمجموعة مختلطة فيما بينهما لم يقتسماها الا أنه متى ما بدا  
 للمكري أخذ حصته من الخطة فباعها أو وهبها ان شاء في الطريق وان شاء قبل أن  
 تحمل وان شاء ماشاء وحمل حصه المتكري لازم له ذلك فلا بأس بذلك اذا ضرب  
 لما يبيعهما اليه أجلا وفي الطحين ان كان ان شاء طحن معه وان شاء لم يطحن معه  
 فلا بأس بذلك (قال) وان كان المتكاري على حصته اشترط عليه أن يطحنهما  
 جميعا حصته وحصه صاحبه فلا خير في ذلك قلت فان فعل ذلك بهذا الشرط  
 الذى ذكرت أنه فاسد (قال) يكون للذى طعنه أو عمله على صاحبه أجر مثل  
 حصه صاحبه في الطحين أو في الكراء قلت رأيت لو أن غما بينى وبين رجل  
 استأجرته على أن يرطها لي على أن له نصف أجرها (قال) لا بأس بذلك في رأيي

إذا كان للراعي أن يقاسمه حصته متى ما بدا له أو يبيع حصته متى ما بدا له لا يمتنع من ذلك ﴿قلت﴾ وتكون الاجارة لازمة للراعي في حصة صاحبه (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم إذا كان ان ماتت النعم أو قصت أخلف له مثل حصته (وقال غيره) إذا اعتدلت في القسم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن غزلاً بيني وبين رجل استأجرته على أن ينسجه لي بذراهم مسماة أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن الحثك لا يقدر على أن يبيع نصيبه من الغزل لأن النسيج قد لزمت لصاحبه

سجدة في الرجل يستأجر الرجل شهراً على أن يبيع له ثوباً وله درهم

﴿قلت﴾ أرأيت أن استأجرته شهراً على أن يبيع لي ثوباً وله درهم (قال) ذلك جائز إذا كان ان باع قبل ذلك أخذ بحساب الشهر ﴿قلت﴾ والقليل والكثير من السلع تصلح فيه الاجارة في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك في القليل شيئاً ولكنه لما يجوز مالك في القليل الجمل كانت الاجارة عندي فيه أجوز ﴿قلت﴾ وكل ما يجوز فيه الجمل عندك يجوز فيه الاجارة (قال) نعم إذا ضرب للاجارة أجلاً ﴿قلت﴾ والكثير من السلع لا يصلح فيه الجمل في قول مالك (قال) نعم لا يصلح فيه الجمل وتصلح فيه الاجارة عند مالك ﴿قلت﴾ والقليل من السلع يصلح فيه الجمل والاجارة جميعاً في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم كره مالك في السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجمل (قال) لأن السلع الكثيرة تشغل بائنها عن أن يشتري أو يبيع أو يعمل في غيرها فإذا كثرت السلع هكذا حتى يشغل الرجل بها لم تصلح الا باجارة معلومة (قال) لي مالك والثوب والثوبان وما أشبههما من الاشياء التي لا يشغل صاحبها عن أن يعمل في غيرها فلا بأس بالجمل فيها وهو متى ما شاء أن يترك ترك والاجارة ليس له أن يتركها متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرأيت بيع الدابة والغلام والجارية أهذا عند مالك من العمل الذي يجوز فيه الجمل (قال) نعم وكذلك قال مالك فإذا كثرت الدواب أو الرقيق فلا يصلح فيه الجمل ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن زبيدة في الرجل يدفع إلى رجلان متخا يبيعه له وله أجر معلوم على بيعه ان باعه وليس

ليتمه أمد ينهي اليه (قال) ليس ذلك بحسن إذا استأجرة على هذا فإن باعها استوجب أجر أعني أن يكون أكثر من أجر ما عمل فيها وإن أخطأ بيعها كان قد كفاه منها أمراً قد كان يجب أن يكفاه فهذا بمنزلة القمار

✽ في الرجل يستأجر البناء على بئان داره ومحل البناء الأجر والجص ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت أن يستأجر رجل على أن يبني لي دارى على أن الجص والآجر من عند الاجير (قال) لا بأس بذلك ✽ قلت ✽ وهو قول مالك (قال) نعم ✽ قلت ✽ لم جوزة مالك (قال) لأنها اجارة وشراء جص وأجر صفقة واحدة ✽ قلت ✽ وهذا الآجر لم يساف فيه ولا هذا الجص ولم يشتر شيئاً من الآجر بعينه ولا من الجص بعينه فلم جوزة مالك (قال) لانه معروف عند الناس ما يدخل في هذه الدار من الجص والآجر فلذلك جوزة مالك ✽ قلت ✽ هنا قد جعلت الجص والآجر معروفاً لانه كما زعمت عند الناس معروف ما يدخل في هذه الدار أ رأيت السلم هل يجوز فيه الا أن يضرب له أجلا وهذا لم يضرب للآجر والجص أجلاً (قال) لما قال له ابن لى هذه الدار فكأنه وقت لان وقت بنائها عند الناس معروف وإنما جوزة لان ما يدخل في هذه الدار من الجص والآجر معروف عند الناس ووقت ما تبني هذه الدار اليه معروف كأنه أسلم اليه في جص وآجر معروف الى وقت معروف واجارته في عمل هذه الدار فذلك جائز وقد قال غيره اذا كان على وجه العمالة ولم يشترط عمل يده فلا بأس به اذا قدم نقده

✽ في الرجل يستأجر حافى نهر يبنى عليه وطريق رجل ✽

✽ في داره ومسيل مصب مراحض ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجرت من رجل حافى نهر له أن يبنى فيه بئانا أو أنصب على نهره رخاما أو تجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا (قال) هي جائزة ✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجرت طريقاً في دار رجل أو تجوز ذلك (قال) ذلك جائز ولا أحفظه عن

مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت من دار رجل مسيل مصب مراحض أيجوز  
هذا أم لا (قال) هذا جائز ولا أحفظه عن مالك

﴿ في الاجارات الكثيرة في صفقة واحدة لا يسمى ﴾

﴿ لكل واحدة اجارة بعينها ومسيل مسارب دار رجل ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اكرت بيت الرحا من رجل والرحا من رجل آخر ودابة  
الرحا من رجل آخر صفقة واحدة كل شهر بمائة درهم جمع ذلك أيجوز هذا الكراه  
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أن لا يجوز هذا  
لان كل واحد منهم لا يدري بما أكرى شيته حتى يقوم فقد أكرى بما لا يعلم  
ما هو الا بعد ما يقوم وان استحققت سلمة من هذه السلع التي اكرت أو دخل  
أمر يفسخ اجارته لم يعلم بما يبيع صاحبه الا بعد القيمة وهو ان أصاب أحدهم بعد  
الاستحقاق غريباً لم يدرباً قيمته وقد قال غيره ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ أ رأيت أن  
استأجرت مسيل مسارب من دار رجل أيجوز ذلك (قال) لا يعجني لانه لا يدري  
أ يكون المطر أم لا أو ما يدري ما يكون من المطر ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ في اجارة رحا الماء ﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز لي أن استأجر رحا الماء في قول مالك (قال) سأل مالكا عن هذه  
المسئلة أهل الاندلس فقال لا بأس بذلك (فقيل) لما لا تستأجر بالقمح (فقال) لا بأس  
بذلك ﴿قلت﴾ وان انقطع الماء عنها أيكون هذا عذراً يفسخ به الاجارة (قال)  
لم أسمع من مالك في انقطاع الماء عنها شيئاً وأراه عذراً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان عاد  
الماء في بقية من وقت الاجارة (قال) قال مالك في العبد يؤاجر فيمرض أنه ان صح  
لزم المستأجر الاجارة فيما بقي من الوقت فكذلك رحا الماء أيضاً (وقد قال غيره) الا  
أن يتفاخا قبل أن يصح العبد ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اختلفا في انقطاع الماء فقال  
رب الرحا انقطع الماء بمشرة أيام في مدة هذه الاجارة وقال المشتكاري بل انقطع الماء

شهرآ (قال) ان كانا تصادقا في أول السنة وآخرها واختلفا في انقطاع الماء وعدم  
الدار كم كان مدة ذلك كان القول قول صاحب الدار وصاحب الرحا المكري لانهما  
قد تصادقا على تمام السنة وقد وجب الكراء على المتكاري فهو يريد أن يحيط عن  
نفسه بقوله فلا يصدق على ذلك (قال) وانما ذلك بمنزلة ما لو أن السنة انقضت فادعى  
المتكاري أن الدار كانت مهدومة السنة كلها وادعى متكاري الرحا أن الماء كلت  
انقطع السنة كلها وأنكر ذلك رب الدار ورب الرحا فالكراء له لازم الا أن يقيم  
المتكاري البينة على ما قال فهما إذا اختلفا في بعض السنة كان بمنزلة اختلافهما في  
السنة كلها وان اختلفا في انقضاء مدة الاجارة فقال رب الدار ورب الرحا أكريتك  
سنة وقد انقضت السنة وقال المتكاري بل أكريتي سنة وما سكنت وما طحنت  
الا منذ شهرين فانهدمت الدار الآن كان القول قول المتكاري لان المكاري ينكر  
أن يكون سكن أكثر من شهرين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك قال لي مالك في  
المدة ان القول قول الساكن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت رحا ماء شهرآ على  
أنه ان انقطع الماء قبل الشهر فلاجارة لي لازمة (قال) لا خير في ذلك

﴿ في اجارة الثياب والحلي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت فسطاطا أو بساطا أو غرابا أو جرابا أو قدورا أو  
آنية أو وسائل الى مكة ذاهبا وراجعا أيجوز أن يؤاجر هذه الاشياء في قول مالك  
(قال) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت هذه الاشياء فلما رجعت  
قلت قد ضاعت في البداية (قال) قال مالك القول قول المستأجر في الضياع ﴿ قلت ﴾  
كم يلزم المكري من ذلك (قال) يلزمه الكراء كله الا أن تقوم للمتكاري بينة على  
يوم ضاعت منه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان معه قوم في سفر فشهدوا على أنه أعلمهم  
بضياع ذلك فشهدوا على ذلك الشيء من تفقده وطلبه (قال) أرى أن يحلف ويكون القول  
قوله ويكون له على صاحبه من الاجارة بقدر الذي شهدوا به من ذلك (وقد قال غيره)  
القول قوله في الضياع ولا يكون عليه من الاجارة الا ما قال انه انفع به ﴿ وقال

أشهب **﴿** عن مالك في رجل **﴿** كثرى جفنة فقال إنها ضاعت فقال قال مالك هو  
 ضامن إلا أن يقوم له بينة على الضياع **﴿** قلت **﴿** أرايت ان استأجرت ثوبا أو فسطاطا  
 شهرا فخبسته هذا الشر ولم ألبسه أ يكون على الأجر أم لا **﴿** قال **﴿** قال مالك عليك  
 الأجر **﴿** قلت **﴿** فان خبسته بعد انقضاء الأجرة فلم ألبسه **﴿** قال **﴿** قال مالك أرى  
 عليه من الأجرة بقدر حبسه هذه الأبواب بغير لبس ولا يكون عليه مثل أجر من  
 لبس لأنه لم يلبس **﴿** وقال **﴿** ابن نافع مثله **﴿** وقال غيره **﴿** يكون عليه على حساب الأجرة  
 الأولى اذا كان معه وكان صاحبه يقدر على أخذه ويقدر المستأجر على رده **﴿** قلت **﴿**  
 أرايت ما استأجرت من متاع البيت مثل الآنية والقدرور والصناديق والقباب والحبال  
 أو متاع الجسد ألبس ذلك جائزا في قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم **﴿** قلت **﴿** أرايت ان  
 استأجرت ثوبا ألبسه يوما الى الليل فضاغ مني أ يكون على ضمان أم لا **﴿** قال **﴿** لا ضمان  
 عليك في قول مالك **﴿** قلت **﴿** أرايت ان استأجرت ثوبا ألبسه يومين فلبسته يوما  
 ثم ضاع مني في اليوم الثاني فأصبته بعد ذلك فردده على صاحبه أ يكون على أجر  
 اليوم الذي ضاع فيه الثوب أم لا **﴿** قال **﴿** لا أجر عليه في اليوم الذي ضاع فيه الثوب  
 منه وانما يكون عليه من الأجر عدد الايام التي لم يضع الثوب فيها **﴿** قال **﴿** وهذا بمنزلة  
 الدابة يتكارها الرجل أياما فتضيع في بعض تلك الايام فانما عليه من الأجر بقدر  
 الايام التي لم تضع الدابة فيها **﴿** قال **﴿** وهذا قول مالك **﴿** قلت **﴿** أرايت ان استأجرت  
 امرأة لتلبسه ففرق منها أضمن أم لا **﴿** قال **﴿** لا ضمان عليها وهذا من الضياع الذي  
 فسرت لك **﴿** قلت **﴿** وكذلك ان قالت قد غصب مني **﴿** قال **﴿** نعم لا يضمن المستأجر  
 إلا أن يتعدى أو يفرط **﴿** قلت **﴿** أرايت ان استأجرت ثوبا ألبسه يوما الى الليل أ يجوز لي  
 أن أعطيه غيري فلبسه في قول مالك **﴿** قال **﴿** لا ينبغي لك أن تعطيه غيرك لأنه انما رضى  
 بأمانتك واللبس مختلف وأنت لو تلف منك فلا ضمان عليك فان دفعته الى غيرك  
 كنت ضامنا للثوب ان تلف **﴿** قلت **﴿** أتحمظه عن مالك **﴿** قال **﴿** لا أحفظه من قول  
 مالك وقد ذكره **﴿** مالك أن يستأجر الرجل الدابة فيؤاجرها من غيره لأن الرجل قد يكره

رب الدابة لآمانته وحفظه فليس له أن يكرهها من غيره ولكن ان مائة التكرارى  
 أكرت الدابة في مثل كراهتها وكرهه مالك في حال الحياة فأرى الثياب بهذه المنزلة  
 في الحياة والموت بمنزلة ما وصفت لك من كراه الدابة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وهو بدا  
 للتكرارى في الإقامة كان له أن يكرهها ﴿ قال ﴾ وإنما كره مالك أن يكرهها لموضع الأمانة  
 ولو أكرها فتلقت لم يضمن إذا كان أكرها في مثل ما أكرها فيه من مثله وفي  
 حاله وأمانته وخفته وهذا قول مالك كله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت حلاً  
 ذهب بذهب أو قضية أيجوز هذا أم لا ﴿ قال ﴾ لا بأس بذلك في قول مالك وقد  
 أجاز مالك مرة واستنقله مرة أخرى وقال لست أراه بالحرام البين وليس كراه  
 الحلى من أخلاق الناس وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكررت فسطاطاً  
 الى مكة فأكرته من غيرى أيجوز هذا في قول مالك ﴿ قال ﴾ اذا أكرته من مثلك  
 في حالك وأمانتك ويكون صنيعه في الخباء كصنيعك وحاجته اليه كحاجتك فأرى  
 الكراء جائزاً في رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس ويونس بن يزيد وابن أبي  
 ذئب عن ابن شهاب أنه سئل عن الرجل يستأجر الدار ثم يؤجرها بأفضل مما  
 استأجرها به فقال ابن شهاب لا بأس بذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من  
 أهل العلم عن أبي الزناد ونافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح مثل ذلك وقال بعضهم  
 مثل ذلك في الدابة والسفينة ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن الليث عن يحيى بن  
 سميد قال أدركننا جماعة من أهل المدينة لا يرون بفضل اجارة البيد والسفن  
 والمساكن بأساً ﴿ قال الليث ﴾ وسئل يحيى عن رجل تكارى أرضاً ثم أكرها بربح قال  
 يحيى هي من ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد أنه قال في الرجل يتكارى  
 ظهراً أو داراً ثم يبيع ذلك بربح قال أبو الزناد لا أعلم بذلك بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
 مخزومة عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط استفتى في عبد استأجره  
 رجل هل يصلح للرجل أن يؤجره من آخر ﴿ قال ﴾ نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي  
 سلمة ﴿ ابن وهب ﴾ عن بكير وسمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وسئل عن

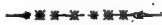
رجل استأجر أجيراً ثم أجره أخرى بذلك بأساً (قال) لا (وقال) ذلك نافع مولى  
ابن عمر (قال ابن وهب) وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يستكرى  
ثم يقول لصاحبه دعني ولك كذا وكذا من المال (قال) لا بأس بذلك (ابن وهب)  
قال يونس وقال ذلك أبو الزناد لا بن وهب هذه الآثار

### في اجارة المكيال والميزان

(قلت) هل كان مالك يميز اجارة القفيز والميزان والدلو والناس والحبل وما أشبه  
هذه الاشياء (قال) قد سألت مالكا عن اجارة المكيال والميزان قال لا بأس بذلك  
فأرى هذه الاشياء مثل هذا وأرى الاجارة فيها جائزة

### في اجارة المصحف

(قلت) أ رأيت المصحف هل يصلح أن يستأجره الرجل يقرأ فيه (قال) لا بأس  
بذلك (قلت) لم جوزته (قال) لأن مالكا قال لا بأس ببيع المصحف فلما جوز مالك  
بيعه جازت فيه الاجارة (ابن وهب) عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن حمارة بن  
غزية عن ربيعة أنه قال لا بأس ببيع المصحف انما يبيع الحبر والورق والعمل (قال  
ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ومكحول وغير واحد  
من التابعين أنهم لم يكونوا يرون ببيع المصاحف بأساً (قال ابن وهب) وأخبرني  
عبد الجبار بن عمر أن ابن مصبح كان يكتب المصاحف في ذلك الزمان الاول قال أحسبه  
في زمان عثمان بن عفان ويقيمها ولا ينكر عليه أحد (قال) وما رأينا أحداً بالمدينة  
ينكر ذلك (قال) وكلهم لا يرون به بأساً (سحنون) عن أنس بن عياض عن بكير  
ابن مسمار عن زياد مولى لمسه أنه سأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع  
المصاحف والتجارة فيها فقالا لا نرى أن يحمل متجراً ولكن ما عملت بذلك فلا بأس  
به (وقال مالك) في بيع المصاحف وشراؤها لا بأس به هذه الآثار لابن وهب





في اجارة المعلم

قلت ﴿ أ رأيت ان استأجرت رجلا يعلم لى ولدى القرآن يحذقهم القرآن بكذا وكذا درهما (قال) لا بأس بذلك ﴾ قلت ﴿ وكذلك ان استأجره على أن يعلم ولده القرآن كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم ﴾ (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان استأجره على أن يعلم ولده القرآن كله بكذا وكذا (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالسدس أيضاً مثل قول مالك في الجميع ﴿ قلت ﴾ فان استأجرته على أن يعلم ولدى المكتبة كل شهر بدرهم (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في اجارة المعلمين سنة سنة لا بأس بذلك فالتى يستأجره يعلم ولده الكتابة وحدها لا بأس بذلك مثل قول مالك في اجارة المعلمين سنة سنة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت رجلا يعلم ولدى الفقه والفرائض أتجوز هذا الاجارة أم لا (قال) ماسمعت منه فيه شيئاً الا أنه كره بيع كتب الفقه فأنا أرى الاجارة على تسليم ذلك لا تعجنى والاجارة على تعليمها أشر ﴿ قلت ﴾ إ رأيت ان قال رجل لرجل علم غلامى هذا الكتاب سنة أو القرآن سنة على أن يكون النلام ببنى وبناك (قال) لا يعجنى هذا لانه لا يقدر أحدهما على بيع ماله فيه قبل السنة فهذا فاسد ولو مات المبد قبل السنة أيضاً ذهب عمله باطلا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن جريج قال قلت لمطاه أجر المعلم على تعليم الكتاب أعلمت أحداً كرهه (قال) لا ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني حفص ابن عمر عن ابن يزيد عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص قدم برجل من العراق يعلم أبناءهم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر ﴿ ابن وهب ﴾ من يجيى بن أيوب عن الثنى بن الصباح قال سألت الحسن البصرى عن معلم الكتاب الغلمان ويشترط عليهم (قال) لا بأس بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر قال كل من سألت من أهل المدينة لا يرى بتعليم الغلمان بالاجر بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن صفوان بن سليم أنه كان يعلم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك أجراً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول لا بأس بأخذ الاجر على تعليم الغلمان

الكتاب والقرآن (قال) قلت للمالك أ رأيت ان اشتراط مع ماله في ذلك من الاجر شيئا معلوما بكل قطر واضحا (قال) لا بأس بذلك. لابن وهب هذه الآثار

✽ في اجارة معلمى الصناعات ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان دفعت غلای الى خياط أو الى قصار أو الى خباز ليعلموه ذلك العمل بأجر معلوم دفعتهم اليهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ✽ قلت ✽ وكذلك ان دفعتهم اليهم ليعلموه ذلك العمل ليعمل الغلام سنة (قال) قال مالك ذلك جائز (وقال غيره) بأجر معلوم أجوز

✽ في اجارة تعليم الشعر وكتابه ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجره على أن يعلم ولده الشعر (قال) قال مالك لا يعجبني هذا ✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجرت كاتبا يكتب لى شعراً أو نوحاً أو مصحفاً (قال) قال مالك أما كتابة المصحف فلا بأس بذلك وأما النوح والشعر فلم أسمعه من مالك ولا يعجبني لانه كرهه أن تباع كتب الفقه فكتب الشعر أخرى أن يكرهه

✽ في اجارة قيام رمضان والمؤذنين ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجرت رجلاً يؤم في رمضان (قال) قال لى مالك لا خير في ذلك ✽ قلت ✽ لم كرهه مالك (قال) مالك يكره الاجارة في الحج فكيف لا يكره الاجارة في الصلاة ✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجره على أن يصلى بهم المكتوبة (قال) كرهه مالك في النافلة فهو في المكتوبة عندي أشد كراهية ✽ قلت ✽ أ رأيت ان استأجروا رجلاً على أن يؤذن لهم ويقيم (قال) قال مالك ان استأجروه على أن يؤذن لهم ويقيم ويصلى بهم صلاتهم فلا بأس به (قال) وانما يجوز مالك هذه الاجارة لانه انما أوقع الاجارة في هذا على الاذان والاقامة وقيامه على المسجد ولم يقع من الاجارة على الصلاة بهم قليل ولا كثير ✽ ابن وهب ✽ عن حفص بن عمر عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجزى على سعد القرظ

المؤذن رزقا فكان يجرى عليه وعلى مؤذني أهل بيته .

❦ في اجارة دفاتر الشعر والفتاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت دفاتر فيها شعر ونوح وغناء يقرأ فيها (قال) لا يصلح هذا ❦ قلت ❦ لم (قال) لان مالكا قال لا تباع دفاتر فيها الفقه وكره بيعها وما أشك ان مالكا اذ كره بيع كتب الفقه انه لبيع كتب النوح والشعر والفتاء أكره فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الاجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة لان ما لا يجوز بيعه عند مالك لا تجوز الاجارة فيه ❦ قلت ❦ أكان مالك يكره الفتاء (قال) كره مالك قراءة القرآن بالالحن فكيف لا يكره الفتاء وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مغنية فهذا مما يدلك على أنه كان يكره الفتاء ❦ قلت ❦ فاقول مالك ان باعوا هذه الجارية وشرطوا أنها مغنية ووقع البيع على هذا (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا الا أنه كرهه ❦ قال ❦ عبدالرحمن بن القاسم وأرى أن يفسخ هذا البيع

❦ في اجارة الدقاف في الاعراس ❦

❦ قلت ❦ أرايت هل كان مالك يكره الدقاف في العرس أم يجيزه وهل كان يجيز الاجارة فيه (قال) كان مالك يكره الدقاف والممازف كلها في العرس وذلك أني سألت عنه فضمنه ولم يعجبه ذلك

❦ في الاجارة في القتل والأدب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت رجلا يقتل لي رجلا عمدا ظلما فقتله أ يكون له من الأجر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى له من الأجر شيئا ❦ قلت ❦ فان كان قد وجب لي على رجل القصاص فقلت لرجل اضرب عنقه بدرهم ففعل (قال) الاجارة جائزة ❦ قال ❦ وقال مالك في أجر الطيب انه جائز والطيب

يقطع ويبط فأرى مسئلتك في القصاص مثل قول مالك في أجر الطبيب أنه جائز ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد أن السبعة مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسمود وسليمان بن يسار كانوا يقولون في الجرح فيما دون الموضحة إذا برأ وعاد لميته فأنما فيه أجر المداوي ﴿قلت﴾ أرايت أن استأجرت رجلا يضرب ابنك لي كذا وكذا درة بدرهم أو عيدا لي كذا وكذا سوطا أدبالها بكذا وكذا درهما أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) أرى الاجارة جائزة إذا كان ذلك من وجه الأدب وإن كان في غير وجه الأدب فلا يمجبي ذلك ولا أحفظه ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو استأجر رجل أجيرا على ما لا يجوز للمسلمين ونحو ذلك مما لا تقبني فيه الاجارة عوقب المستأجر وكان على الاجير القصاص

### في اجارة الاطباء

﴿قلت﴾ أرايت أن استأجرت كحالا يكحل عيني من وجع بهما كل شهر بدرهم (قال) قال مالك في الإطباء إذا استؤجروا على الملاج فأنما هو على البرء فإن برأ فله حقه وألا فلا شيء له ﴿قال﴾ وقال مالك إلا أن يكونا شرطا شرطا حلالا فينفذ بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن اشترط أن يكحله كل يوم أو كل شهر بدرهم فإن ذلك جائز إذا لم يتقدمه فإن برأ قبل ذلك كان للطبيب من الاجر بحسب ذلك (قال) إلا أن يكون صحيح العينين اشترط عليه أن يكحله كل شهر بدرهم يكحله كل يوم فهذا لا بأس به لأن هذا قد لزم كل واحد منهما ما اشترط لأن هذا ليس يتوقع برأ وإنما هذا رجل شرط على الكاحل أن يكحله شهرا بدرهم وهو صحيح العينين بالحمد أو بنيره فالاجارة فيه جائزة ﴿قال سحنون﴾ ويجوز فيه النقد

﴿ في اجارة التقسام ﴾

﴿ قلت ﴾ أتجوز اجارة قسم الدور وحسابهم ( قال ) سألت مالكا عن ذلك غير مرة فكرهه ( قال مالك ) وقد كان خارجة بن زيد بن ثابت ومجاهد يقسمان مع القضاة ومحسبان ولا يأخذان لذلك جملا

﴿ في اجارة المسجد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان بنى رجل مسجدا فأكره من يصلي فيه ( قال ) لا يصلح هذا في رأيي لأن المساجد لا تبنى للكره ( قال ) ولقد سئل مالك عن الرجل يبني المسجد ثم يبني فوقه بيتا ( قال ) لا يعجبني ذلك وذكر مالك أن عمر بن عبد العزيز كان يثبت على ظهر المسجد بالمدينة في الصيف فكان لا يقربه فيه امرأة ( قال مالك ) وهذا الذي يبني فوق المسجد يريد أن يجعله مسكنا يسكن فيه بأهله يريد بذلك مالك أنه اذا كان بيتا وسكنه كان معه أهله وصار يطؤها على ظهر المسجد وكرهه مالك كراهية شديدة ﴿ قلت ﴾ أرايت من أجر بيته من قوم يصلون فيه في رمضان ( قال ) لا يعجبني ذلك لأن من أكرى بيته كن أكرى المسجد فالاجارة فيه غير جائزة لأن الاجارة في المساجد غير جائزة ولم أسمع من مالك في هذا شيئا ولكن مالكا كره أن يعطى الرجل أجرا على أن يصلي بهم في رمضان ( وقد قال غيره ) لا بأس بذلك في كراهة البيت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت دارا لي على أن يتخذوها مسجداً عشر سنين ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان مضت العشر سنين ( قال ) اذا انقضت الاجارة رجعت الدار الى ربهها ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فاذا رجعت الدار الى ربهها لمن يكون نفقض المسجد ( قال ) لأهل النقض الذين اشتروه وبنوا المسجد فالتقض لهم

﴿ في اجارة الكنيسة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أجرت دارى ممن يتخذها كنيسة أو بيتا روثا في مصر من

الإمصار أهوى قرية من قرى أهل الذمة (قال) قال مالك لا يعجبني أن يبيع الرجل داره ممن يتخذها كنيسة ولا يؤجر داره ممن يتخذها كنيسة (قال) ولا يبيع شاته من المهركين إذا علم أنهم إنما اشتروها لينجوها لأعيادهم (قال) مالك ولا يكره دابته منهم إذا علم أنهم يكرونها ليركبوها إلى أعيادهم (قلت) هل كان مالك يقول ليس للنصارى أن يحدوا الكنائس في بلاد الاسلام (قال) نعم كان مالك يكره ذلك (قلت) هل كان مالك يكره أن يتخذوا الكنائس ويحدوها في قراهم التي صالحوا عليها (قال) سألت مالكا هل لأهل الذمة أن يتخذوا الكنائس في بلاد الاسلام قال لا الا أن يكون لهم أمر أعطوه (قال ابن القاسم) ولا أرى أن يمتنعوا من ذلك في قراهم التي صالحوا عليها لأن البلاد بلادهم يقيمون أرضهم ودورهم ولا يكون للمسلمين منها شيء الا أن تكون بلادهم غلبهم عليها المسلمون وافتتحوها عنوة فليس لهم أن يتخذوا فيها شيئا لأن البلاد بلاد المسلمين ليس لهم أن يبيعوا ولا أن يورثوها وهي في المسلمين فان أسلموا لم يكن لهم فيها شيء فلذلك لا يتركون فأما ما سكن المسلمون عند افتتاحهم وكأنت مدائنهم التي اختطوها مثل القسطنطين والبصرة والكوفة وأفرقية وما أشبه ذلك من مدائن الشام فليس ذلك لهم الا أن يكون لهم شيء أعطوه فيوفى لهم به لأن تلك المدائن قد صارت لأهل الاسلام مالا لهم يرثون ويبيعون وليس لأهل الصلح فيها حق فقد صارت مدائن لأهل الاسلام وأموالهم (قال) وقال مالك أرى أن يمتنعوا من أن يتخذوا في بلاد الاسلام كنيسة الا أن يكون لهم عهد فيحملوا على عهدهم (وقال غيره) كل بلاد افتتحت عنوة وأقروا فيها ووقفت الأرض لأعطيات المسلمين ونوابهم فلا يمتنعون من كنائسهم التي في قراهم التي أقروا فيها ولا من أن يتخذوا فيها كنائس لانهم أقروا فيها على ذمتهم وعلى ما يجوز لأهل الذمة فعله ولا يكون عليهم خراج في قراهم التي أقروا فيها وإنما الخراج على الأرض

ما جاء في اجارة الحر

(قلت) أرايت مسلما أجر نفسه من نصراني يحمل له خرا على دابته أو على نفسه

أَيَكُونُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ شَيْءٌ أَمْ تَكُونُ لَهُ أَجَارَةٌ مِثْلُهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا تَصْلُحُ  
هَذِهِ الْأَجَارَةُ وَلَا أَرَى أَنَا لَهُ مِنَ الْأَجَارَةِ شَيْءٌ وَسَمِعْتُ مِنْ أَجَارَةٍ مِثْلَهُ قَلِيلًا وَلَا  
كَثِيرًا لِأَنَّ مَالِكَاً قَالَ لِي فِي الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَبِيعُ خَمْرًا قَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى أَن يَعْطَى مِنْ  
ثَمْنِهَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا وَالْكَرَاهِ عِنْدِي بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا أَرَى أَن يَعْطَى مِنَ الْأَجَارَةِ  
قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ﴿قُلْتُ﴾ لَهُ وَكَذَلِكَ أَنَّ أَجْرَ حَاتُوْتِهِ مِنْ نَصْرَانِي يَبِيعُ فِيهِ خَمْرًا  
(قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ وَأَرَى الْأَجَارَةَ بَاطِلًا ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وَأَرَى  
كُلَّ مُسْلِمٍ أَجَرَ نَفْسِهِ أَوْ غُلَامِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ دَارِهِ أَوْ بَيْتِهِ أَوْ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ فِي شَيْءٍ  
مَنْ الْخَمْرُ فَلَا أَرَى لَهُ مِنَ الْأَجَارَةِ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا وَلَكِنْ يَقَعُ فِيهِ إِنْ كَانَ قَبْضٌ  
أَوْ لَمْ يَقْبِضْ مَا وَصَفْتَ لَكَ فِي ثَمَنِ الْخَمْرِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ  
عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ الْهَذَلِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ كَثُومٍ الْمَرَادِيِّ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ  
يَقُولُ لَا يَنْتَقِ عَلَيْكَ وَعَلَى الْخَمْرِ بَابُ دَارٍ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ ابْنِ لُحَيْمَةَ وَعَنْ يَحْيَى بْنِ  
أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ الْهَذَلِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ كَثُومٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ  
عَنْ غُلَامٍ لَهُ يَمْلِكُونَ فِي السُّوقِ عَلَى دَوَابٍ لَهُ فَرَسًا حَلَّتْ خَمْرًا قَالَ فَهَاتِي سَعِيدُ عَنْ  
ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ وَقَالَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الْخَمْرُ فَلَا يَدْخُلْهُ  
﴿عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ ابْنِ لُحَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
السَّلَامِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِنْ لِيَ ابْنَاتُكُمْ فِي السُّوقِ رُبْعًا صَدَقَةٌ تَحْمِلُ الطَّعَامَ  
فَإِذَا لَمْ تَجِدْ فَرَسًا حَلَّتْ خَمْرًا فَقَالَ لَا يَحِلُّ ثَمْنُهَا وَلَا كِرَاؤُهَا وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا فَفِيهِ  
سَبَبٌ ﴿قَالَ ابْنُ وَهْبٍ﴾ وَسَمِعْتُ مَالِكَاً وَسُئِلَ هَلْ يَكْرَهُ الرَّجُلُ دَابَّتَهُ مِنْ يَحْمِلُ  
عَلَيْهَا خَمْرًا قَالَ لَا وَلَا يُوَاجِرُ الرَّجُلُ عَبْدَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الْخَمْرِ وَلَا مِنْ حِفْظِهَا  
مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ سَعِ وَأَطِيبَ مِنْ أَنْ يُوَاجِرَ عَبْدَهُ فِي مِثْلِ هَذَا (وَقَالَ) الْأَوْزَاعِيُّ وَاللِّثْ  
مِثْلُهُ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ خَالِدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْمَعَارِي قَالَ  
خَرَجْتُ حَاجِبًا أَنَا وَصَاحِبِي لِي حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَأُكْرِيَ صَاحِبِي رَاحِلَتَهُ مِنْ صَاحِبِ  
خَمْرٍ فَأَخْبَرَنِي فَذَهَبْنَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَهَاتِهِ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ لَا خَيْرَ

فيه **ابن وهب** عن خالد بن حميد عن محمد بن غنم الحضرمي عن ضمضم بن عقبة الحضرمي وجاءه غلام له يؤما بفلوس فاستكثرها وقال كنت أصل في عصين الخمر قال فأخذها منه ضمضم ثم نبذها في عرض بحر البرلس وكانوا بالبرلس مرابطين

### في اجارة الخنازير

**قلت** لو أن مسلماً آجر نفسه من نصراني يرى له الخنازير فرماها فأراد اجارته (قال) قال مالك في النصراني يبيع من المسلم خمرًا أن النصراني يضرب على يمه الخمر من المسلم إذا كان النصراني يعرف أنه مسلم فباعه وهو يعرف أنه مسلم أدباً للنصراني (قال) وأرى أن يؤخذ الثمن من النصراني فيصدق به على المساكين أدباً للنصراني ويكسر الخمر في يد المسلم (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن تؤخذ الاجارة من هذا النصراني ويتصدق بها على المساكين ولا يمطاها هذا المسلم أدباً لهذا المسلم ولأن الاجارة أيضاً لا تحل لهذا المسلم إذا كانت اجارته من رعيه الخنازير وأرى أن يضرب هذا المسلم أدباً له فيما صنع من رعيه الخنازير ورضاه بالأجر من رعيه الخنازير إلا أن يكون ممن يمدح بالجمالة فيكف عنه في الضرب ولا يعطى من الاجارة شيئاً ويتصدق بالاجرة على المساكين ولا تترك الاجرة للنصراني مثل قول مالك في الخمر

### في الاجارة على طرحة الميتة

**قلت** لابن القاسم أريت أن استأجرت رجلاً يطرح لي هذه الميتة أو هذا الدم أو هذه العذرة من داري أيجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك **قال** وسئل مالك عن رجل مات في داره شاة فقال لرجل احملها عني ولك جلدتها (قال) مالك لا خير في هذه الاجارة لانه استأجره بجلد ميتة وجلود الميتة لا يصلح بيها فهذا قد استأجره بما لا يصلح يمه **قلت** فهل يجوز بيع جلود الميتة إذا دبنت (قال) قال مالك لا تباع جلود الميتة دبنت أو لم تدبغ ولا تباع على حال (قال) مالك



ولا يوصلي على جلود كهيئة ولا تلبس (قال مالك) والاستبراء في جلود الميتة اذا ديفت  
في نفسى منه شيء ولست أشدده على غيري ولكن أتقيه في نفسى خاصة ولا أحرمة  
على الناس ولا بأس بالجلوس عليها ويفرل عليهما فهذا وجه الانتفاع بها فهذا الذي جاء  
فيه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا انتفتم بجلدها (قال أشهب)   
وقد قال جابر بن عبد الله صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ما حرم أكله حرم منه  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا  
أثمانيها. لا شهب هذه الآثار

— في اجارة بزوا الفصل —

قلت (قال) رأيت ان استأجرت خلا للانزاء فرسا أو حمرا أو قيسا أو بعيرا أيجوز  
هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك اذا استأجره ينزيه أعواما معروفة بكذا  
وكذا فهذا جائز وان استأجره ينزيه شهرا بكذا وكذا فذلك جائز وان استأجره  
ينزيه حتى تعلق منه الزكاة فذلك فاسد لا يجوز (قلت) من أي وجه يجوز مالك اجارة  
الفحل وقد بلغك أن بعض العلماء كرهوه وذكروه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا  
من التردد في القياس (قال) انما جوزه مالك لانه ذكر أنه العمل عندهم وأدرك الناس  
يجيزونه بينهم فذلك جوزه مالك (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن حدثه  
أن عقيل بن أبي طالب كان لا يرى بأسا في الرجل يكون عنده تيس يطرقه النعم  
ويأخذ عليه الجمل (قال ابن وهب) وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في بيع  
ضريبة الجمل وغيره من الفحول لا أرى بذلك بأسا اذا كان له أجل ينتهي اليه ضرابه  
اذا لم يضمن له اللقاح ولم يشترط على أصحابها (ابن وهب) عن ابن نعيمة وعقبة  
ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن طروقة جمل تحمل  
قال لا بأس بذلك (قال ابن وهب) وسألت عبد العزيز بن أبي سلمة عن ذلك  
فقال ليس بذلك بأس وقد كانت عندنا دور فيها تيس تكرر لذلك وأبناء أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياء فلم يكونوا ينهون عن ذلك

﴿ في إجارة البئر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت من رجل بئراً وهي في دار له أو في فناءه وليست هي من آبار المشايبة استأجرتها منه أسقى منها غنمي كل شهر بدينار أتجوز هذه الإجارة في قول مالك أم لا ( قال ) أما ما كان في داره فله أن يبيعها ويمنعها الناس وكذلك سمعت مالك يقول وأما فناءه فاني لا أعرف ما الفناء إن كان إنما احتقرها للناس يستقون منها أو لما شئتهم فلا ينبغي له أن يبيعها وإن كان إنما احتقرها ليحوزها لنفسه كما يحوز ما في داره يسقى بها ويشرب بها وهي في أرضه ولم يحتقرها على وجه الصدقة للناس فلا أرى بها بأساً أن يبيعها أو يكرها ﴿ قلت ﴾ آ كان مالك يكره بيع المواجل ومواجل ماء السماء ( قال ) سألت مالكا عن بيع ماء المواجل التي على طريق انطابلس فكره ذلك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من الميون والآبار ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع ( قال ) قال مالك لا بأس ببيعها ﴿ قلت ﴾ وكذلك الميون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها يسقى به الزرع ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وإنما كره مالك بيع بئر المشايبة أن يباع ماؤها أو يباع أصلها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة ( قال ) قال مالك ان كانت البئر في أرضه أو في داره لم أر بأساً أن يبيعها وبيع ماءها ﴿ قلت ﴾ وكانت مالك يحضل رباها أحق بمائها من الناس ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فاللواجل أكان مالك يحمل رباها أولى بمائها من الناس ( قال ) أما كل ما احتقر في أرضه أو في داره يريد نفسه مثل ما يتخذ الناس في دورهم فهو أحق به ويحل بيعه وأما ما عمل من ذلك في الصحارى وفيافي الأرض مثل مواجل طريق المغرب فانه كان يكره بيعها من غير أن يراه حراما وجل ما كان يمتد عليه الكراهية واستثقال بيع ماؤها وقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحتقرونها للمشايبة ان أهلها أولى بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل الا

من عر بها لشقتهم ودواهم فان أولئك لا ينعون كما لا ينعون من شربهم منها

— في اجارة الوصى أو الوالد نفسه من قيمة أو من ابنه —

﴿ أو الابن نفسه من أبيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن وصيا آجر نفسه من يقيم له في حجره يعمل له في بستانه أو في داره ( قال ) كره مالك أن يشتري الوصى من مال اليتيم لنفسه ( قال ) مالك فإذا فعل ذلك نظر السلطان في ذلك فان كان خيرا لليتيم أمضاه على الوصى فأرى الاجارة مثل البيع ينظر فيها السلطان كما ينظر في البيع ﴿ قلت ﴾ وكذلك الوالد في ابنه الصغير ( قال ) نعم الوالد والوصى في هذا سواء ولا أحفظ الوالد من مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا استأجر ابنه ليعلمه ففعل أتكون الابن الاجارة في قول مالك أم لا ( قال ) ان كان ابنه هذا قد احتلم فان الاجارة للابن اذا كان قد آجره نفسه لأن مالكا قال لا تلزم الاب نفقة الابن اذا احتلم

— في العبد والصغير يؤجران أنفسهما بغير إذن الاولياء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن صبيا آجر نفسه وهو صغير بغير إذن وليه أتجوز هذه الاجارة أم لا ( قال ) لا تجوز الاجارة ﴿ قلت ﴾ له وان عمل قال له الاجارة التي سعى له الا أن تكون اجارة مثله أكثر فتكون له اجارة مثله ﴿ قلت ﴾ وكذلك العبد المحجور عليه قال نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ولكنه مثل قول مالك في الدابة اذا تعدى عليها أو غصبها ﴿ قلت ﴾ فان عطب الصبي أو التلام ماذًا على المستأجر ( قال ) اذا استعملها عملا يعطيان فيه فهو ضامن لقيمة العبد يوم استعمله أو الكراء وسيد العبد بخير في ذلك ان شاء أخذ الكراء ولا شيء له من قيمة العبد وان شاء أخذ قيمة العبد بالغة ما بلغت ولا شيء له من الكراء وأما في الصبي الحر فلي المتكاري أجر ما عمل له الصبي الاجر الذي سميا الا أن يكون أجر مثله أكثر مما سميا وتكون على عاقلة الدابة لان الحر في هذا ليس بمنزلة العبد لان الحر لا يخير

ورثته كما ينخر سيد العبد لان العبد سلمه من السلع والحر ليس بسلمة من السلع لان  
الدية لازمة في الحر على كل حال وهي السنة أن الدية لازمة ﴿ قال سحنون ﴾ وقال  
مالك بن أنس في الميبد يستأجرون ليس على من استأجرهم ضمان ما أصابهم وان قال  
سادات الميبد لم تأمرهم أن يؤاجروا أنفسهم الا أن يستأجر عبد في عمل مخوف  
على وجه التردد يزيده في اجارته أضعا فافا . من ذلك البئر تكون فيه الحماة والمهديم من  
تحت الجداريات وما أشبهه فالذي استأجره على هذا ضمان للميبد اذا كان بنير اذن  
سيده وهو الامر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال مالك ومن استعمل عبدا عملا  
شديدا فيه غرر بنير اذن أهله فعمله فعليه فيه الضمان ان أصيب القيد وأن كان العبد  
قد أرسل في الاجارة وذلك لانه إنما اذنه من الاجارة فيما تجرى فيه الاعمال وتؤمن  
فيه البلايا ولم يؤذن له في الاغترار كالبئر التي قتلت أهلها حماة وأشباه ذلك وان خرج  
به سفرا بنير اذن أهله فهو ضامن له ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس بن يزيد وقال  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويضمن العبد فيما استعين عليه من أمر يبنى في مثله الاجارة  
وكل من استأجر عبدا في غرر الاجارة فيما يخشى من التلف فعليه الضمان وان كان  
العبد قد أرسل في الاجارة وذلك أنه إنما اذن له من الاجارة فيما تجرى فيه الاعمال  
وتؤمن فيه البلايا ولم يؤذن له في الاغترار كالبئر التي قتلت أهلها حماة وأشباه ذلك .  
وأما كبير حر فلا ندم فيه شيئا الا أن يستغل أو يستجمل أو يقرب له فيما لا يعلم  
منه ما يمل الذي قرب له فيه (قال) ومن استأجر عبد قوم فان كان غلاما يؤاجر نفسه  
فخرج به سفرا بنير اذن أهله فهو ضامن (قال) وكل من استعان غلاما ما لم يبلغ الحلم  
فيما يبنى في مثله الاجارة فهو لما أصابه ضامن وما كان من صبي أو عبد استعين فيما  
لا يبنى فيه الاجارة كالرجل يقول له ناولني نعل أو ناولني قدحا وكأشباه هذا فليس  
في هذا عقل . هذه الآثار لابن وهب

﴿ في اجارة العبد باذن السيد على أن يخدمه شهراً ﴾  
﴿ بعينه فان مرض فيه قضاء في شهر غيره ﴾ .

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت عبداً يخدمني شهراً بعينه على أنه ان مرض هذا الشهر قضاني ذلك في غيره (قال) لا يعجبني ذلك لأن الايام تختلف ليس أيام الصيف كأيام الشتاء فهذا الشهر ان كان في الصيف لا يأمن أن يتأدى به المرض الى أيام الشتاء وان كان في أيام الشتاء لا يأمن أن يتأدى به المرض الى أيام الصيف فلا خير في هذه الاجارة .

﴿ في الرجل يستأجر الحائط ليحقل عليه خشبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت من رجل حائطاً لا بني عليه سترأ أو لأجل عليه خشباً أو لأضرب فيه وتدأ أو لأعلق عليه سترأ كل شهر بدرهم أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لا أرى بذلك بأساً وأرى الاجارة فيه جائزة ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يأخذ بهذا الحديث لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره (قال) قال مالك لا أرى أن يقضى بهذا الحديث لأن انما كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه المعروف بين الناس

﴿ ما جاء في الرجل يستأجر الأجير يبيته بالثقة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت عبداً أ يصلح لي أن أبعله يحج بالثقة في قول مالك (قال) نعم اذا لم يشترط عليه حين استأجره خراجاً معلوماً ﴿ قلت ﴾ لا ولكنه وضع عليه بعد ذلك خراجاً أ يصلح أم لا (قال) ان كان انما وضع عليه خراجاً معلوماً فان لم يأت به لم يضمه له فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي يستأجر الثلمان الحجامين على أن يحثوه بالثقة أ يصلح هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا لم يستأجرهم على أن يضمهم خراجاً معلوماً ولم يقل لي مالك حجاً ما من غير حجهم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني

الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه قال لا نرى بأساً باستئجار الرجل الأجير على أن يعمل يديه أو على دابته فيعطيه ما كسب إذا بين له ذلك حين استأجره ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب أنه قال لا يصلح له أن يضرب عليه خراجاً مسمى وليستعمله بامتنه وإن أعطاه دابة يعمل عليها ﴿ابن وهب﴾ عن حمزة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم أنه قال لا يشترط عليه أني أستأجره بكذا وكذا ديناراً على أن يخرج لي كذا وكذا فإن ذلك لا يصلح ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك في الرجل يستأجر الأجير سنة يعمل في السوق بكذا وكذا ديناراً على أن يأتيه كل يوم بثلث درهم (قال مالك) لا يصلح له ذلك لأنه سلفه ديناراً في فضة إلى أجل أن كان الذي يعطيه الأجير فضة وإن كان الذي يعطيه حنطة فإنه سلفه في حنطة بغير سعر معلوم ولأن الثلث يختلف فيكثر ويقل إن رخص السعر كثير وإن غلا السعر قل فهذا غرر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التردد ﴿ابن وهب﴾ عن عاصم بن مرة عن عمرو بن الحارث عن ربيعة أنه قال في رجل استأجر أجيراً واشترى حماراً فأمر أجيريه أن يعمل له عليه فضرب على ذلك الأجير خراجاً درهماً كل يوم (قال ربيعة) لو أن رجلاً استأجر أجيراً ثم دفع إليه حماراً يعمل عليه أو سفينة يختلف فيها أو شبه ذلك وضرب عليه في ذلك ضريبة كان ذلك حلالاً إذا استقبل بذلك الأجير ولكن لا يصلح له أن يضمته إن نقص

— ما جاء في الرجل يستأجر المرأة الحرة تخدمه أو الأمة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً استأجر امرأة حرة أو أمة تخدمه وهو عزب أيموز هذا أم لا (قال) سمعت مالكا وسئل عن امرأة تعادل الرجل في الحمل وليس بينهما محرم فكره ذلك قالني يستأجر المرأة تخدمه وليس بينهما محرم وليس له أهل وهو يخلو معها أشد عندي كراهية من الذي تعادله المرأة في الحمل

﴿ في الرجل يؤاجر عبده أو داره السنين الكثيرة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كان يكره أن يكرى الرجل غلامه أو داره السنين الكثيرة وبراء من المخاطرة (قال) قد سألت مالكا عن الرجل يكرى غلامه السنين الكثيرة الخمس عشرة سنة ونحو ذلك (قال) لا بأس به وفي الدورأين وآمن ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أكرت من رجل عبداً عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنه فقال ما رأيت أحداً يفعله وما أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فلو أوصى لرجل بخدمة عبده عشر سنين فأكره الموصى له بالخدمة عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (وقد قال غيره) لا تجوز إجارة البعيد السنين الكثيرة لأنه غرر لما في الحيوان من الحوالة والنقص وهو في الدواب أبين غرراً والدواب لا يجوز كراؤها إلا بعد البعيد لا اختلاف حالها وهي دون الرقيق وثي آمن من شيء

﴿ في الرجل يؤاجر نفسه من النصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانياً آجر مسلماً ليخدمه أيجوز هذه الإجارة في قول مالك أم لا (قال) سئل مالك عن المسلم يأخذ من النصراني مالاً قراضاً فكره ذلك له وغيره من أهل العلم قد كره ذلك ولا أرى مالكا كره ذلك إلا من وجه الإجارة وقد بلغني أن مالكا كره أن يؤاجر المسلم نفسه من النصراني ﴿قلت﴾ أرايت أن آجره هذا المسلم نفسه على أن يحرم له زيتونه لويحزب له أو يبنى له بنياناً (قال) أكره أن يؤاجر نفسه في خدمة هذا النصراني

﴿ في الإجير يفسخ إجارته في غيرها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن آجرت عبداً لي أو آجرت نفسي في الخياطة شهراً فأردت أن أحول إجارتي تلك في عمل الطين أو في الصباغة أو في التفصارة أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح إلا أن يكون الشيء البشير يكون إنما آجره نفسه في الخياطة اليوم ونحوه فلا بأس أن تحول تلك الإجارة في غيرها من الأعمال لأن اليوم

ونحوه لا يكون ديناً في دين وإن كثرت الأجازة حتى تصير الشهر وما أشبهه فحولها في غير ذلك العمل كان ذلك الدين بالدين فلا يصلح في قول مالك وكل من كان له حق على رجل من عمل أو مال فلا يجوز له أن يحوله في غير ذلك العمل والمال فلن حوله كان ذلك كالتأبكال وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي

❦ في الرجل يستأجر الاجير فيؤاجره من غيره ❦  
❦ أو يستعمله غير ما استأجره له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً يخدمني فأجرته من غيري أن يجوز هذا في قول مالك ( قال ) اذا أجرته في مثل عملك الذي كان يعمل لك فلا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً للخياطة فأردت أن أستعمله غير الخياطة ( قال ) سألت مالكا عن ذلك فقال ان كان اليوم وما أشبه ذلك اذا كان الشيء القريب فلا بأس بذلك فان كثر فلا خير فيه لانه كأنه شيء حوله في شيء فلا خير في ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً للخياطة كل شهر بكذا وكذا أن يكون لي أن أستعمله غير الخياطة في قول مالك ( قال ) لا يكون لك أن تستعمله الا الخياطة ❦ قلت ❦ فان استعملته غير الخياطة فمطب أم لا ( قال ) اذا كان صلا يعطب في مثله ضمنت في قول مالك

❦ ما جاء في الاجير يستعمل الليل والنهار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت أجيراً للخدمة إلى أن أستعمله الليل والنهار ( قال ) تستعمله كما يستخدم الناس الاجراء ليل خدمة وللنهار خدمة وخدمة الليل ما قد عرفها الناس من سقيه الماء للمؤاجر ومن قيامه بالليل يناوله لحافاً أو ما أشبه هذا فأما أن يستعمله خدمة تمنه النوم فليس له ذلك الا أن تعرض له الحاجة هي من خدمة العبد المرة بعد المرة فلا بأس أن يستعمله فيها في بعض ليله وإنما هذا على ما يعرف الناس ولا أحفظه ( وسمعت ) مالكا يسأل عن العبيد يستعملون النهار فاذا كان الليل



استطعنوهم أترى ذلك ينبغي (قال) لن من الاعمال أعمالا يجهد العبد فيها فلا ينبغي أن يفتحوا بعمل الليل أيضاً (قال) ومن العبد عبيد انما أعمالهم خفيفة فلا بأس أن يستطعنوا بالليل من غير أن يفتحوا بذلك يطحن العبد على قدر طاقته (قال) وانخدم هاهنا عندنا يعملون العمل الخفيف يستبقون بالنهار وربما طعنوا بالليل فليل قليل له هؤلاء العبيد الذين يعملون على الدرايق يطلعون وينزلون (قال) لا يجنبني هذا العمل وهو شديد جهد وانما كان الناس فيما مضى يحرون على رقابهم وعلى الابل وهذا الدرنوق حمل يعمل وربما هلك في ذلك أيضاً بمضهم

### ❦ الأجير يسافر به ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت أجيراً يخدمني سنة أكون لي أن أسافر به (قال) لا لان مالك قال اذا استأجر الرجل الأجير على أن يخدمه في منزله أو يبعثه في سفر ان احتاج اليه أو يرحل به ان احتاج الى ذلك أو يحرث له أو يحصد له ان احتاج الى ذلك (قال) أما كل عمل كان يشبه بعضه بعضاً أو بعضه قريب من بعض مثل كنس البيت أو الخبز أو المعجن أو ما أشبه هذه الوجوه فلا بأس بذلك وأما أن يشترط عليه ان احتاج الى أن يبعثه الى سفر أو يحرث له أرضاً أو يعمل له في البيت فان ذلك لا خير فيه اذا تباعد ما بين هذه الاعمال هكذا فلا خير فيه لان كراء هذا ليس مثل كراء هذا ويدخله المخاطرة ولو قصد به قصداً ثقل تلك الاعمال لم يرض سيد العبد أن يؤجره في ذلك العمل ليعينه بمثل ما أجره في غيره فهذا من المخاطرة والتردد

### ❦ في الرجل يؤجر عبده ثم يبعه أو يأتى ❦

### ❦ فيرجع في بقية من الاجارة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أجرت عبداً لي ثم بعته (قال مالك) الاجارة أولى ❦ قلت ❦ أرايت اذا انقضت الاجارة أكون للمشتري أن يأخذ العبد بذلك الثمن (قال) ان كانت اجارته قريبة اليوم أو اليومين وما أشبه رأيت البيع جائزاً وان كان أجلاً

بعيداً رأيت أن يفسخ البيع بينهما ولا يكون له أن يأخذه بعد الاجارة لأن مالكا قال لي في العبد يباع على أن يقبض الى شهر أو نحو ذلك ان ذلك لا يجوز ﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرت عبداً فأبقى ثم رجع في بقية المدة أتكون الاجارة لازمة في بقية المدة التي رجع فيها (قال) نعم مثل ما قال مالك في المريض اذا برأ في بقية المدة (وقال غيره) الا أن يكون فسخ ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرت عبداً فأبقى أنفسخ الاجارة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رجع في بقية من وقت الاجارة أو قدر عليه (قال) يرجع في الاجارة بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرت من رجل عبداً يخدمني سنة فهرب العبد من يدي الى دار الحرب (قال) تنفسخ الاجارة فيما بينهما الا أن يرجع العبد في بقية من وقت الاجارة كما وصفت لك ﴿قلت﴾ رأيت ان هرب السيد (قال) الاجارة بحالها لا تنتقض

— في اجارة أم الولد في الخدمة —

﴿قلت﴾ هل تكرى أم الولد في الخدمة في قول مالك (قال) لا

— في العبد يؤاجر ثم يوجد سارقا —

﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرت عبداً للخدمة فاذا هو سارق هل تراه عيباً يرده على سيده وتفسخ الاجارة (قال) نعم كذلك هذا في البيوع عندي والاجارة مثله سواء

— في الأجير يستأجره الرجل يرى غنمه بأعيانها —

﴿فيري معها غيرها﴾

﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرته يري غنمي هذه بأعيانها أيكون له أن يأخذ معها غنما من الناس يراها (قال) لهذا وجوه ان كان انما استأجره في غنم كثيرة يعلم أن مثله انما يستأجر على كفايتها وأنه لا يقوى على أكثر منها فليس له أن يأخذ معها غيرها الا أن يدخل معه من يري معه فيقوى على أكثر منها فيكون له ذلك فأما الذي

استؤجر على الشيء اليسير من النعم فانه له أن يضم معها غيرها إلا أن يكونوا اشتروا  
عليه أن لا يرعى معها غيرها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل  
مالاً قراضاً فيريد أن يأخذ من غيره له ذلك (قال) نعم إلا أن يكون مالا كثيراً يخاف  
إذا أدخل معه غيره لم يقو على ذلك وخيف على ما أخذ الضيعة فليس له ذلك (قال)  
مالك وإنى لا أكره للرجل أن يدفع إلى الرجل مالا قراضاً الذي مثله لا يشتغل به  
الرجل عن غيره فيشتري عليه أن لا يأخذ من أحد غيره مثل المال القليل ﴿قلت﴾  
ولم أجزت في النعم أن يشتروا عليه أن لا يرعى معها غيرها (قال) لانهم استأجروه  
عليها فذلك اجارة والقراض ليس باجارة فقد دخله اشتراط ما لا ينبغي ﴿قال مالك﴾  
ومن ذلك أنه يجوز للرجل أن يتكاري الأجير إلى وقت معلوم بأمر معروف  
يذهب له ينز إلى افرقية وما أشبهها يبعه ولو قال له تأخذ هذا المال قراضاً تشتري به  
متاعاً من افرقية أو تخرج به إلى افرقية لم يكن فيه خير (قال) لي مالك يعطيه ذهبه ثم  
يقوده كما يقاد البعير لا خير في ذلك ألا ترى أنه لو وجد تجارة دون افرقية لم يستطع  
أن يشتريها ولو اشتراها لضمن وليس هكذا القراض ولا خير فيه وله أن ينهاء أن  
لا يخرج بماله الذي قرضه به إلى بلد ولا ينبغي له أن يشتري عليه أن يخرج به إلى  
بلد ﴿قلت﴾ رأيت هذا الاجير الذي استأجرته يرعى غنمي هذه بأعيانها أكون  
له أن يرعى معها غيرها (قال) قال مالك ان كان استأجره على أن يرعى غنمه هذه  
بأعيانها ولم يشتري عليه أنها ان ماتت أخلف له غيرها فلا خير في هذه الاجارة الا  
أن يشتري عليه أنها ان ماتت أخلف له غيرها فتكون الاجارة جائزة ﴿قلت﴾  
رأيت ان استأجرته على أن يرعى لي مائة شاة واشترطت عليه أن لا يرعى معها غيرها  
فأجر نفسه يرعى غيرها لمن الاجارة التي أجر نفسه بها (قال) لرب النعم الذي شرط  
عليه أن لا يرعى معها غيرها وكذلك الاجير الذي يستأجره الرجل على أن يخدمه  
شهرًا فيؤاجر نفسه الاجير يوماً أو أكثر أو أقل فان أجرته تكون للذي استأجره  
لان خدمته كانت للذي استأجره قال وهذا قول مالك في الاجير (وقال غيره) في

صاحب المائة الشاة ان آجر نفسه يرعى غير هملفليس لرب النعم من اجارته شئ. اذا لم يدخل على صاحب المائة مضرة في الرعي وانه لم يشتغل عنها ﴿ قلت ﴾ فان قال المستأجر الاول لا أريد اجارته ولكن خطوا عني اجارة هذا اليوم ( قال ) أرى ذلك له ان أحب أن يأخذ اجارته تلك التي آجر بها نفسه فذلك له وان أحب أن يحط عنه لجارة ذلك اليوم ولا يكون له من الذي أخذ الاجير شئ فذلك له

﴿ في الاجير يستأجره الرجل يرعى غنما بغير أعيانها أو بأعيانها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرته على أن يرعى لي مائة شاة بكذا وكذا ولم أقل بمائة بأعيانها ولم أشرط عليه ان رعاها فتأوت أن أخلف له مائة أخرى رعاها ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأنها ليست بأعيانها فهي اذا تماوت كان لك أن تأتي بمائة مكانها رعاها لك لأن الاجارة لم تقع على غنم بأعيانها ﴿ قلت ﴾ فاذا كانت مائة بأعيانها ( قال ) قد أخبرتك أن مالك اقل لا تجوز الاجارة في هذا الا أن يشترط أنها ان تماوت أو باعها أتى بمائة مكانها رعاها له

﴿ ما جاء في الرجل يستأجر الاجير ليرعى له غنمه ﴾

﴿ فيأتي الراعي بمبد يرعى مكانه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت أجيراً يرعى لي غنمي هذه فأني بعد يرعى مكانه ( قال ) لا يجوز ذلك له وانما رضى بأمانته رب النعم وجزائه وكفايته وانما استأجره بيده ﴿ قال سبحانه ﴾ ولو رضى رب النعم بذلك

﴿ في الاجير الراعي يسقى الرجل من لبن النعم ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يكون للراعي أن يسقى من لبن النعم التي يرعى للناس أو الابل أو البقر ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يمر بالراعي فيستسقيه من لبن النعم أو الابل أو البقر

﴿ في الاجير يرعى غنما بأعيانها فتتوالد أو يزداد فيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرته على أن يرعى غنمي هذه بأعيانها واشترطت ان مات

منها شيء جئت ببدله فتوالدت النعم أي يكون على الراعي أن يرعى أولادها معها (قال)  
أرى أن ينظر في كراه الناس في ذلك البلد فإن كانت لهم سنة يحملون عليها قد عرفوا  
ذلك أنها إذا ولدت فأولادها معها رأيت ذلك يلزمه وإن لم يكن لهم سنة يحملون عليها لم  
أر ذلك يلزمه لأن عليه في ذلك تمبا وزيادة يزدادها عليه في رعيها (قلت) رأيت  
أن استأجرت راعيا يرعى لي هذه النعم بأعيانها وشرطت عليه أن مات منها أبدلته  
أي يكون لي أن أزيد فيها (قال) لا يكون لك أن تزيد فيها في قول مالك

— ما جاء في تضمين الراعي —

(قلت) هل كان مالك يرى على الراعي ضمان راعي الأبل أو راعي النعم أو راعي البقر  
أو راعي الدواب (قال) قال مالك لا ضمان عليهم إلا فيما تعدوا أو خرطوا (قلت)  
وسواء عند مالك إن كان هذا الراعي إنما أخذ من هذا عشرين شاة ومن هذا مائة  
شاة فجمع أغنام الناس فكان يرعاها أو رجل استأجرته على أن يرعى غنسى هذه أهما  
سواء في قول مالك (قال) قال مالك نعم هما سواء لا ضمان عليهما إلا فيما تعديا أو  
خرطوا (قلت) رأيت إذا سرق النعم هل يكون على الراعي ضمان في قول مالك  
(قال) لا إلا أن يكون ضيع أو تعدى (قلت) والأبل والبقر والدواب فيما سألتك  
عنه من أمر الراعي سواء مثل النعم في قول مالك (قال) نعم (ابن وهب) عن  
الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ليس على الاجير الراعي ضمان شيء من  
رعيته إنما هو مأمون فيها هلك أو ضل يؤخذ بعينه على ذلك القضاء عندنا (ابن  
وهب) عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال ليس على أحد ضمان في سائمة  
دفعت إليه يرعاها إلا بعينه إلا أن يكون باع أو اتحر فإن كان عبدا فدفعت إليه شيء من  
ذلك يغير اذن سيده فليس على سيده فيه غرم ولا في شيء من ربة العبد (ابن  
وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح  
وشرح الكندي وبكير مثله (وقال) بعضهم إلا أن تقوم بينة بإهلاكه متمدا (قال)  
ابن وهب) وسألت مالكا عن الاجير الراعي في اللال من الأبل والنعم مما تمل اجارته

وتنظم غرامته (قال) ما رأيت أحداً يضمن الأجير الحيوان وليس على الراعي ضمان  
إنما الضمان على الصناع (قال) وليس على المبد الراعي ضمان ما دفع إليه من ذلك إلا  
أن يكون اتهم شيئاً مما دفع إليه. هذه الآثار لابن وهب

— في الإجير الراعي يشترط عليه الضمان —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتراطوا على الإجير الراعي ضمان ما هلك من النعم (قال) قال  
مالك الإجارة فاسدة ويكون له كراه مثله ممن لا ضمان عليه ولا ضمان عليه فيما تلف  
﴿قلت﴾ فإن كان كراه مثله أكثر مما اكتري به على الضمان (قال) ذلك له وإن كان  
أكثر مما سموا له وإن هلك النعم فلا ضمان عليه في ذلك وقد قيل إن إجارة  
مثله إن كانت أكثر مما استؤجر به على أنه ضامن أنه لا يزداد على ما رضى به ومع  
هذا أنه لا يمكن أن تكون إجارة مثله إذا لم يكن عليه ضمان أكثر من إجارة  
مثله على أنه ضامن ﴿قلت﴾ أ رأيت الراعي يشترط عليه أرباب النعم أن ما مات منها  
أتى الراعي بسمته والافوي بضمين (قال) قال مالك إذا اشتراطوا على الراعي أن ما مات  
منها فهو ضامن قال مالك فلا إجارة فاسدة ولا ضمان عليه فهذا يشبه مسئلتك ولا  
ضمان على الراعي فإن لم يأت بسمته فله أجر مثله

— ما جاء في الراعي يذبح النعم إذا خاف عليها الموت —

﴿قلت﴾ أ رأيت الراعي إذا خاف على النعم الموت فذبحها أ يضمن أم لا في قول مالك  
(قال) لا يضمن ﴿قلت﴾ ويصدق في أنها كادت أن تموت فتداركها بالذبح (قال)  
نعم إذا أتى بها مذبوحة (وقال) غيره هو ضامن لما اتهم

— في دعوى الراعي —

﴿قلت﴾ هل يكون الراعي مصدقاً فيما هلك من النعم في قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال ذبحتها فنزعت مني مذبوحة أبصدق أم لا (قال) نعم

يصدق لانه لو قال سرقت منى وهي صحيحة مبدقة فكذلك اذا قال ذبحتها فسرقت منى وهذا قول مالك في الراعى يقول سرقت الغنم منى انه مصدق ولا ضمان عليه (وقال) غيره هو ضامن بالذبح

### — في الراعى يتعدى —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الراعى ينزى على الرمك أو على الابل أو على البقر والغنم بغير أمر أربابها تتمطب أ يضمن أم لا (قال) أراه ضامنا (وقال غيره) لا ضمان عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترطت على الراعى أن لا يرعى غنمى الا في موضع كذا وكذا فرعاها فى سوى ذلك الموضع أ يضمن أم لا (قال) أراه ضامنا ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا خالف الراعى فضمن أى القيمتين تضمنه أ قيمتها يوم أخذها أو قيمتها يوم خالف بها (قال) قال مالك فى الرجل يتكادى الدابة فيتعدى عليها (قال) مالك تقوم فى الموضع الذى تعدى فيه ولا تقوم عليه يوم أخذها فكذلك الغنم انما يكون عليه ضمانها يوم تعدى فيها ويكون له من الاجر قدر ما زعاها الى يوم تعدى فيها

### — فى استئجار الظئر —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت ظئراً ترضع لى صبياً سنتين بكذا وكذا درهما (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشترطت عليهم طعامها (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشترطت عليهم كسوتها (قال) هذا جائز كله عند مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لزوجها أن يطأها (قال) قال مالك اذا آجرت نفسها ظئراً بأذن زوجها لم يكن لزوجها أن يطأها ﴿ قلت ﴾ فان آجرت ظئراً نفسها بغير اذن زوجها أ يكون لزوجها أن يفسخ اجارتها فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فأين ترضعه الظئر فى قول مالك (قال) حيث اشترطوا ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترطوا موضعاً (قال) العمل عند الناس انما ترضع الصبي عند أبويه الا أن تكون امرأة مثلاً لا يرضع فى بيوت

الناس ومن الناس من هو ذى الشأن فان طلب مثل هذا أن ترضع صبيه عنده لم يكن ذلك له لانه لا خطب له وانما ينظر في هذا الى فعل الناس ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ﴿ قال ﴾ لا ﴿ قلت ﴾ رأيت الظوثة عليهم عمل الصبيان غسل خرقهم ودق ربائحهم ودهنهم وحميمهم وتطيبب الصبي ﴿ قال ﴾ انما يحمل من هذا على ما يعمل الناس بينهم ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك ﴿ قال ﴾ لا ولكن مالكا قال في الاجراء يحملون على عمل الناس بينهم فترى هذا أيضا يحمل على ما يعرف من أمر الظوثة عندهم ﴿ قلت ﴾ رأيت ان حملت هذه الموضع فخافوا على الصبي أيكون لهم أن يفسخوا الاجارة ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ﴿ قال ﴾ لا ولكنه رأيي ﴿ قلت ﴾ لم يكون لهم أن يفسخوا الاجارة ولم يكن لهم أن يلزموها أن تأتي بمن ترضع هذا الصبي ﴿ قال ﴾ لأنهم انما اكتروها بعينها على أن ترضع لهم ﴿ قلت ﴾ رأيت ان أرادوا سفرا فأرادوا أن يأخذوا صبيهم أيجوز ذلك لهم وتفسخ الاجارة ﴿ قال ﴾ لا يكون لهم أن يفسخوا الاجارة وان أرادوا أخذ صبيهم لم يكن لهم ذلك الا أن يوفوها الاجارة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فلو مات الصبي ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا مات الصبي انقطعت الاجارة فيما بينهما وكان لها من الاجارة بحسب ما أرضعت ﴿ قلت ﴾ ولا يكون لو ولد الصبي أن يؤجرها ترضع غير ابنه أو يأتي بصبي سوى ابنه ترضعه ويكمل لها الاجرة التي شرط لها ﴿ قال ﴾ لا يكون ذلك له ولا لها ان طلبته لان مالكا قال لو أن رجلا أجر دابته من رجل فركبها الى سفر من الاسفار فأراد أن يكرها من غيره ﴿ قال ﴾ ليس ذلك له ﴿ قال ﴾ قلت لمالك انه يكرها ممن يشبهه في خفته وثقله وأمانته ﴿ قال ﴾ ليس ذلك له لأن الرجل يكرى الرجل دابته لما يعلم من ناحية رفقته وحسن قيامه وقد يجد الرجل لعله مثله في الامانة والحال لا يكون له من الرفق ما لصاحبه ﴿ قال ﴾ فلم أره يحمل مثل كراء الحولة ولا الدور ولا كراء السفينة ﴿ قال ﴾ في هذا كله يكرى في حمولة مثل حمولته الى الموضع الذي اكرى اليه والدار له أن يكرها ممن يشق به فيسكن والموضع عندي مثل من اكرى



ليركب هو نفسه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الذي اكدتني هذه الدابة ليركبها هو نفسه وخرج صاحب الدابة مع دابته فأراد المكثرى أن يحمل على الدابة من هو أصغر منه وأخف (قال) انما سمعت من مالك ما أخبرتك به انه لا يجزئه ﴿قال﴾ وقال لي مالك قد كان هاهنا وجل بالمدينة يكرهني راحته زمانا لا يمدوني الى غيرى فيها فليس الناس كالحولة (قال ابن القاسم) وهو رأيي فان أكرها لم أفسخه ﴿قلت﴾ أرايت امرأة أجرت نفسها ترضع صبيا لقوم وليس مثلها يرضع لشرفها وغناها أيكون لها أن تفسخ الاجارة في قول مالك أم لا (قال) ليس لها أن تفسخ هذه الاجارة لأن الاجارة قد إتمتها ﴿قلت﴾ لم لا يكون لها أن تفسخ هذه الاجارة وهي ممن لا ترضع ولدها الا أن تشاء وكيف لا يكون لها أن تفسخ هذه الاجارة وهي ممن لا ترضع تقول اني أستحي وليس مثلي يرضع وان كنت أجرت نفسي (قال) اذا أجرت نفسها فذلك لها لازم ولا ينظر الى شرفها في الاجارة ألا ترى أنها اذا كانت ذات شرف قبل لها ليس مثلك ترضع الا أن تشق فان شئت ذلك لم تمنني فهي اذا شاءت أن ترضع ولدها كان ذلك لها فكذلك اذا أجرت نفسها فقد شاءت الاجارة فلا تفسخ هذه الاجارة والاجارة لها لازمة ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان مرضت هذه الظئر أيكون لها أن تفسخ الاجارة (قال) نعم اذا كان مرضا لا تستطيع معه الرضاع (قال) فان صحت في بقية من وقت الاجارة خيرت على أن ترضع ما بقي ويكون لها من الأجر بقدر ما أرضعت ويحط من اجارتها بقدر ما لم ترضع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الاجير اذا امتؤجر سنة انه اذا مرض بعض السنة ثم صح في بقية من السنة انه يخدم تلك البقية وليس عليه أن يخدم ما مرض ولكن يحط عنه من الاجارة بقدر ما مرض وكذلك هذه الظئر عندي فان مرضت حتى تمضي السنون كلها التي كانوا وقتوا لها فلا تعود الى الرضاعة لأن وقت الاجارة قد مضى (وقال غيره) الا أن يكون فسخ الكراء بينهما فلا تعود اليه ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت ظئرا ترضع لي صبيين

فأرضعتها إلى سنة ثم مات أحدهما (قال) يوضع عن الأبوين من الاجارة بقدر ما أرضعت  
هذا الميت وذلك ربع الاجارة لان النصف قد أوفتهما في السنة التي أرضعت لم يبق  
نصف الاجارة فمات أحد الصبيين فيبطل نصف النصف من الاجارة وهو ربع الجميع  
وهذا رأيي الا أن يكون ذلك يختلف فيحصل على رخص الاجر وغلته في ابان تلك  
السنين لعله يكون للشتاء كراهة وللصيف كراهة وأسواقه مختلفة وللصغير كراهة وللصبي  
إذا تحرك كراهة آخر فيحملون على ذلك كما وصفت لك من الكراهة والاجارة ﴿قلت﴾  
أرايت اذا حططت عن هذه المرضعة قدر ما أصاب هذا الصبي الذي مات أيكون  
لها أن تأخذ مع صبيهم الباقي صبياً غيره ترضعه بأجرة أم لا (قال) ما سمعت من  
مالك فيه شيئاً وأري أن ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت ان أجرت امرأة ترضع لى صبياً  
فأرادت أن تؤجر نفسها ترضع صبياً آخر مع صبيي أيجوز هذا في قول مالك أم لا  
(قال) لم أسمع من مالك ولا أراه جائزاً ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت ظئرين  
ترضعان لى صبياً فمات احدهما فقالت الظئر الباقية لا أرضع وحدي أيكون ذلك  
لها أم لا (قال) ذلك لها أن لا ترضع وحدها ﴿قلت﴾ ولم وقد كان جميع لبنها لهم  
أرايت هذه الباقية أيكون لها أن تأخذ صبياً سوى صبيهم ترضعه مع صبيهم قبل  
موت التي كانت معها أو بعد ذلك (قال) لا ليس لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره  
فترضعه ﴿قلت﴾ فإذا لم يكن لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره فقد صار جميع اللبن  
لهم فلم لا يجبرها على أن ترضع هذا الصبي وحدها بجميع لبنها (قال) لا يكون ذلك  
عليها لأنها تقول أنا كنت أنا وصاحبتى فكان لا ينهكني وهو الا ان ينهكني وكنا  
نتماون في عمله فصار العمل كله الآن علي فلا أرضي (قال) وكذلك الأجير ان  
يستأجرهما الرجل يرضعان له غنمه أو يرضعان له ابله سنة فيموت أحدهما فيقول  
الآخر لا أرضاها وحدي ان ذلك له وكذلك الظئران اذا استأجرهما فمات احدهما  
مثل الاجيرين ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت ظئراً ترضع لى صبياً فلما كان بعد ما  
استأجرتهما استأجرت معها غيرها فأردت أن أستغزر لولدي اللبن فمات الثانية (قال)

على الأولى أن ترضعه لانه انما تطوع برضاع الثانية على انه فلما ماتت الثانية ثبت  
الرضاع كما كان على الأولى ﴿قلت﴾ <sup>(١)</sup> فان ماتت الأولى (قال) فليده أن يأتي مع الثانية  
بمن ترضع منها ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجر أبو الصبي ظئراً للصبي فأت الاب وجميت  
الظئر ليس لها من يعطيها أجر رضاعها (قال) الرضاغة في مال الصبي لان مالها قال  
لي لو أن رجلاً استأجر ظئراً لابنه فقدم اليها أجر رضاعها ثم هلك الأب قبل أن  
يستكمل الصبي رضاعه (قال) أري مابق من الرضاع يكون بين الورثة وكذلك ان  
كان الأب يحمل لها بأجر الرضاع فأت الأب فأتها أجر مابق من رضاعها في حفظ  
الصبي. ومما يبين قول مالك في الرضاع اذا مات الاب قبل أن يستكمل الصبي رضاعه  
ان مابق مما كان قدم اليها أبوه انه بين الورثة لان الصبي لو مات في حياة أبيه كان  
مادفع الاب الى الموضع مالاً له يرجع الى الاب ولم ترث منه أمه شيئاً فلو كان أمراً  
ثبت للصبي وعطية أعطاه أياها لورثت الأم في ذلك كله ولكنه نفقة للصبي فقدمها لم

(١) وجد بالأصل هنا طيارة وليس ما فيها واذا مات الصبي كان مابق من اجارة الظئر للاب  
ولو مات الأب لكان موروثاً عنه ولم يكن الصبي أحق به عند ابن القاسم وقال أشهب هو أحق  
به فاذا قدر أن الأب ادفع ماله واجب عليه من رضاع الصبي لم تكن هذه مئة للابن اذ الرضاع  
عليه واجب الا أن عقد الاجارة في الظئر لازم للأب وان مات اذ هو العاقد وسواء قد أو لم يقدر فعل  
هذا انما أعطى لابه الابن الذي يظن أنه يلزمه فلما مات سقط عنه فصار الرضاع هو الموروث عن  
الاب ولا يمكن كل وارث أن يأتي بصبي ترضعه فوجب فسخ الكراء وكان حينئذ الكراء هو  
الموروث وتفرق أشهب بين قد الكراء وبين من لم يقدر ليس بين لان الكراء قد الصدق في  
حياة الاب فهو المطلوب بتمته سواء قد أم لا والرضاع هو العطية وأشهب يقول ان مات الابن لم  
يكن موروثاً عنه وان مات الاب كان للابن وشبهه بالخدم حياه ان مات الخدم رجع الى الخدم فان  
مات الخدم بقي في يد الخدم حياه وانما ينبغي أن يكون حية للابن ما لا يلزم الاب فعليه مثل أن  
يستأجر له معلماً فبالا يلزمه أن يعلمه اياه فيموت الاب فيكون ذلك للابن بخلاف ما اذا استأجر  
له معلماً على ما يلزم الاب تعليمه والذي يلزم الاب من تعليمه من القرآن قدر ما يقيم به فرضه  
لانه مأمور أن يأمره بالصلاة قبل البلوغ فيلزمه أن يسيره على حال من تصح الصلاة منه بأكثر  
ما يقدر عليه انتهى

يمكن تلزم الاب مادام الصبي حيا فليامات انقطع عنه ما كان يلزمه من أجر الرضاع  
 وكان مابقي نمالم ترضعه الطئر بين ورثة الميت بمنزلة ماله لم يقدم لها شيئا كأن يكون  
 أجر رضاعها في حظ الصبي وليس تقديم اجارتها مما يستوجب الصبي أولا ترى لو أن  
 رجلا استأجر أجيرا وضمن له غيره اجارته دينا عليه فقال له اعمل لفلان وحقق على  
 أولع فلانا سلمتك وحقق على فقلا جميعا ثم مات الذي ضمن كان ذلك في ماله ولم  
 يكن على قابض السلفة ولا على الذي عمل له قليل ولا كثير . وكذلك قال مالك  
 في السلفة فهذا يدل على الرضاع ولو كان الرضاع عطية وجبت للابن لكان ذلك  
 للابن ولو لم يقصد عنه بمنزلة السلفة والاجير عند مالك وقد فسرت لك ذلك ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان مات أبواه ولم يترك مالا ولم تأخذ الطئر منه من اجارتها شيئا أيكون  
 لها أن تنقض الاجارة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان تطوع رجل فقال لها على أجر رضاعك  
 (قال) فلا يكون لها أن تنقض الاجارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما أَرْضَعْتَ الصبي قبل أن  
 يموت أبوه ولم تكن أخذت اجارتها ولم يترك الاب مالا يلزم ذلك الصبي أم لا (قال)  
 لا يلزمه عند مالك لان نفقة الصبي قبل موت الاب انما كانت على الاب فهي ان  
 أرضعته أيضا بعد موت الاب ولا مال للصبي فهي منطوعة ولا شيء لها على الصبي ان  
 كبر وأفاد مالا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات الاب وترك مالا فأرضعته أ تكون اجرتها  
 في حظ الصبي (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أن الطئر قالت اذا لم يترك أبوه مالا فأنا أرضعه  
 وأتبع الصبي بأجر الرضاع دينا عليه يوما ما (قال) لا يكون ذلك لها وهي ان أرضعته  
 منطوعة في هذا اذا لم يترك الاب مالا ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بينهما اذا ترك الاب مالا  
 واذا لم يترك مالا (قال) لان مالكا قال لو أن رجلا أخذ يتيم صغيرا لا مال له فأفقق  
 عليه وأشهد أنه ان أيسر يوما ما أتبعه بذلك كان منطوعا في النفقة ولم تنفع الشهادة  
 ولا يكون له على الصبي شيء وان أفاد مالا وانما النفقة على التام على وجه الحسنة  
 ولا ينفعه ما شهد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت امرأتى ترضع لي صبيا من غيرها  
 (قال) ذلك جائز ولم أسمعه من مالك لان ذلك لم يكن يلزمها فلما لم يكن يلزمها جازت

اجازتها في ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك اجارة خادمها في ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً استأجر أمه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنته أو ذات رحم محرم منه لترضع له صبياً (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت من التلقط لقيطاً على من أجر رضاعه (قال) على بيت المال عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت اليتامي الذين لا أحد لهم أمهم بهذه المنزلة في أجر الرضاع في قول مالك (قال) نعم

— في تضييق الاجير ما أفسد أو كسر —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حملاً لا يحل لي دهنًا أو ضماماً في مكبل خفله لي ففتر فسقط فأهراق الدهن أو أهراق الطعام من المكبل أبيضن أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه أجيرك عند مالك ولا يضمن أجيرك لك شيئاً الا أن يتعدى ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت له انك لم تثر ولم تسقط ولم يذهب دهنى ولا طعمى ولكنك غيبته أياكون القول قولى في قول مالك أم لا (قال) القول قولك في الطعام والادام وعلى الاجير البينة أنه عثر وأهراق الادام والطعام وأما في البز والعروض اذا حملها فالقول قوله الا أن يأتي بما يستدل به على كذبه ﴿قلت﴾ فالقول مالك فيمن يجلس لحفظ ثياب من يدخل الحمام فضاع منه شيء أبيضن أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه ﴿قلت﴾ ولم لا يضمنه مالك (قال) لانه أنزله بمنزلة الاجير ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أجيراً يخدمني شهراً في بيتي فكسراية من اية البيت أو قدورا أبيضن أم لا في قول مالك (قال) لا يضمن الا أن يتعدى فان لم يتعد فلا يضمن ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا القصار والحداد وما أشبه ذلك من الاعمال (قال) لا لان هذا لم يؤتمن على شيء وانما هذا أجير لهم في بيتهم وحكم الاجير غير حكم الصانع ﴿قلت﴾ له وكذلك لو أمرته أن يخط لي ثوباً فأفسده لم يضمن الا أن يكون تعدى (قال) نعم لانك لم تسلم اليه شيئاً يغيب عليه وانما هو أجيرك في بيتك والشيء في يدك فلا يضمن اذا تلف الثوب ويضمن اذا قسد بالبداء ﴿قلت﴾ أرايت أجير الخدمة ما أفسد من طحينهم أو أهراق من لبنهم أو من ماثهم أو من بنيدهم

أو ما وطئ عليه من قصاعهم أو ما كسر من قلالهم أو وطئ عليه من ثيابهم فتشترق أو  
 خبز لم خبزاً فاحترق أيضاً ذلك أم لا (قال) لا ضابط عليه إلا فيما تهدى وقد  
 أخبرتك به ﴿سحنون﴾ وقال غيره ما فطر عليه أو وطئ عليه فهو جناية وما سقط  
 من يده أو عثر به فلا يضمن ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب  
 أنه قال في رجل استأجر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له إناء أو وعاء فخر منه الإناء أو  
 انفلت منه الوعاء فذهب ما فيه (قال) فلا أرى عليه غرماً إلا أن يكون تعمد ذلك  
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال لي مالك في رجل حمل على دابة شيئاً بكراء فاقطع حمل  
 من أحبله فسقط ذلك الشيء فانكسر أو ربطت الدابة فانكسر أو زلعت شيئاً (قال)  
 يضمن أن كان يعرف أنه غرر في رباطه أو حرف بالدابة حتى زلعت أو كان يعرف  
 أن دابته ربوض وإن لم يعرف من ذلك شيئاً لم يضمن ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني  
 عقبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد الجمال عليه ضمان ما ضيع

### في القضاء في الإجارة

﴿قلت﴾ رأيت الشياطين والقصاصين والجزارين والصوافين وأهل الصناعات كلها  
 إذا عملوا للناس بالأجرة ألهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يمتطوا أجرتهم (قال) قال مالك  
 نعم لهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يمتطوا أجورهم (قال) وكذلك في التفليس هم أحق  
 بما في أيديهم وكذلك في الموت هم أحق بما في أيديهم إذا مات الذي استعمل عندهم  
 وعليه دين ﴿قلت﴾ رأيت أن استأجرت حملاً يحمل لي طعاماً أو متاعاً أو عروضا  
 إلى موضع من المواضع بأجر معلوم على نفسه أو على دابته أو على ابله أو على سفينته  
 فحمل ذلك حتى إذا بلغ للموضع الذي اشترطت عليه منقضى متاعاً أو طعاماً حتى يقبض  
 حقه (قال) قال مالك ذلك له وإن فليس رب المتاع كان هذا الجمال أو المكري أحق  
 بما في يديه من الثمن حتى يستوفي حقه ﴿قلت﴾ رأيت أن استأجرت رجلاً يني  
 لي داراً أو بيتاً على من الماء الذي يمين به الطين أو على من الدلاء أو على من القفاف  
 والفوس والمجارف (قال) يحنون على سنة الناس عندهم فإن لم يكن لهم سنة كان ذلك

على رب الدار ولا أحفظه ﴿قلت﴾ أ رأيت اني استأجرت رجا أطحن عليها على من  
 نقر الرحا اذا عجزت (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى اني يحملوا على  
 ما يتامل الناس عليه عندهم في نقر أرحيتهم اذا أكروها فيحملان على ذلك فان لم  
 يكن لهم سنة يحملون عليها فأرى ذلك على رب الرحا وانما النفس عندي بمنزلة متاع  
 الرحا فاذا فسد فطلى رب الرحا اصلاحه اذا لم يكن لهم سنة يتعاملون بها فيما بينهم ﴿قلت﴾  
 أ رأيت ان استأجرت داراً أو حماماً أو رجلاً فأنهدهم من ذلك ما أضر المستأجر  
 ومنعه من العمل أو السكنى وقال للمستأجر أنا أفسخ الاجارة وقال رب هذه الاشياء  
 أنا أنهيها أو أصلحها ولا أفسخ الاجارة القول قول من في قول مالك (قال) القول  
 قول للمستأجر ولا يلتفت الى قول رب الدار والحمام والزحاح ﴿قلت﴾ أ رأيت ان  
 استأجرت رجلاً يبنى لي حائطاً ووضعته له فلما بنى نصف الحائط أنهدهم ان يكون على  
 الباني أن يبنيه لي ثانية (قال) ليس عليه أن يبنيه لك ثانية وله من الاجر بقدر ما عمل  
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان الآجر والطين وجميع ما يبنى به الحائط من عند البناء (قال)  
 وان كان لاه اذا بنى منه شيئاً فقد صار لرب الدار ما بنى (وقال غيره) لا يكون هذا  
 في عمل ويخل بعينه ولا يكون الا مضموناً واذا كان مضموناً كان عليه تمام العمل  
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو استأجرته يحفر لي بئراً صفتها كذا وكذا فحفر نصفها فأنهدهم  
 (قال) كذلك أيضاً يكون له من الاجر بقدر ما عمل ﴿قلت﴾ فان حفرها في  
 ملك ربه أو في غير ملك ربه فهو سواء اذا أنهدهم (قال) ثم اذا كانت اجارة  
 فسوا لا حيثما حفر له بأمره فأنهدهم البئر بعد ما حفرها فله أجره وان أنهدهم نصفها  
 فله نصف أجره الا أن يكون من وجه الجبل جعل لمن يحفر له بئراً صفتها  
 كذا وكذا كذا وكذا درهماً أو جعل لرجل عشرين درهماً فحفر له بئراً صفتها  
 كذا وكذا فهذا اذا حفرها فأنهدهم قبل أن يسلمها الي ربه فلا شيء له ﴿قلت﴾  
 ومتى يكون هذا قد أسلمها الي ربه (قال) اذا فرغ من حفرها كما شرط رب البئر  
 فبعد أسلمها اليه ﴿قلت﴾ أتخفظ هذه الاشياء عن مالك (قال) هذا رأي وذلك أن

مالكاً سئل عن حفار استأجره رجل فيحفر له قبراً فأنهم (قال مالك) انه أنهدم بعد فراغه فلا جارة للمستأجر لازمة وان أنهدم قبل فراغه فلا جارة له (قال ابن القاسم) وهذه الاجارة فيما لا يملك من الارضين (قلت) أرأيت ان استأجرت رجلاً يحفر لي قبراً في موضع من المواضع أو بئراً عمقها في الارض عشر قامات ووجه الارض تراب لين بمائة درهم فلما حفر قامه وقع على حجر شديد أو وقع على تربة شديدة (قال) ان كان استأجره على أرض قد عرفوها واختبروها فلا بأس بالاجارة فيها وان كانوا لم يختبروها فلا خير في هذه الاجارة وهكذا سمعت من مالك (قال) وسمعت مالكاً وسئل عن حفر<sup>(١)</sup> قعر للنخل يستأجر عليها الرجل يحفرها الى أن تبلغ الماء (قال) ان كانت قد عرفت الارض فلا أرى بذلك بأساً وان كانوا لم يعرفوها فلا أحب له ذلك (قال ابن وهب) قال الليث وكنت الى ربيعة وأبي الزناد أسألهما عن الرجل يستأجر من يحفر له بئراً فقال أبو الزناد كل من أدركننا يقول حتى يخرج الماء وقال ربيعة ان كانت الارض متعارفة ليس بمضها يخرج الماء منها قبل بعض فلا بأس به وان كان الماء يخرج من بمضها قبل بعض فذارة أحب الى (قلت) أرأيت ان استأجرت حفاراً يحفر لي قبراً على من يكون حثيان التراب في القبر (قال) انما ذلك على ما يتعامل الناس بينهم في مواضعهم تلك يحملون على ذلك (قال) وهذا رأيي (قلت) أرأيت ان أمرته أن يحفر لي قبراً يحفره فشق فيه فقلت له انما أردت الاحد ولا أريد الشق (قال) ينظر أيضاً الى عمل الناس عندهم كيف هو فيحملون على ذلك (قلت) أرأيت ان استأجرت أجيرين يحفران لي قبراً بكذا وكذا ففرض أحدهما وحفره الآخر (قال) يكون الاجر لهما جميعاً للذي مرض ولصاحبه ويقال للمريض أرضه من حقله فاني أرضاه من حقه والا لم يكن له شيء ويكون الحافر متطوعاً

(١) قعر بمعنى جمع قفرة وقفرة وهي الحفرة التي تحفر للشخلة لتتفرس فيها وتطلق على غير ذلك كما يؤخذ من عبارة الإمام وغيره اهـ مصححه





القضاء في تقديم الاجارة وتأخيرها

قلت ﴿أرأيت الخياطين والعمال بأيديهم في الاسواق اذا دفع الى أحدهم العمل ليعمله بأجر ولم يشترطا بينهما تقدماً ولا غير التقد وقال العامل عجل لي اجارة عملي وقال الذي له العمل لا أدفع اليك حتى تفرغ من عملي (قال) يحملان على أمر الناس فان كان ذلك عندهم غير معروف لم يجبر رب العمل على أن يدفع اليه حتى يفرغ من عمله ﴿قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) قال مالك لاهل الاعمال سنتهم يحملون عليها ﴿قلت ﴿ فان خاط الخياط نصف القميص ثم جاء يطلب نصف اجارته أي يكون ذلك له (قال) لا يكون له ذلك حتى يفرغ من عمله ﴿قلت ﴿ لم (قال) لانه لم يأخذ الثوب على أن يخيط نصفه ويترك نصفه

في الدعوى في الاجارة

قلت ﴿أرأيت لو أن خرّازاً أو حداداً أو صائناً أو صيقلاً حمل لي عملاً فقلت له انما علمته لي باطلاً وقال انما علمته لك بكذا وكذا درهما (قال) التّقول قول العامل اذا أتى بما يشبه أن يكون اجارة ذلك العمل الذي عمل عند الناس والا ردّ الى اجارة مثله (وقال غيره) لان رب الثوب قد أقرّ له بالعمل وادعى عليه أنه وهبه عمله فهو مدع وعليه البيّنة فان لم يكن له بيّنة فعلى العامل البيّنة وله اجارة مثل عمل ذلك الشيء الا أن يكون ذلك أكثر مما ادعى العامل فلا يكون له الا ما ادعى ﴿قلت ﴿ أرأيت لو أن رجلاً دفع جلداً لرجل أو خاط ثوباً لرجل أو صبغ ثوباً لرجل أو صاغ حلياً لرجل أو عمل قلنسوة لرجل أو عمل بمض ما يعمل أهل الاسواق لرجل فأتى أبواب الثوب والجلد والفضة والذهب وهذه الاشياء التي قد وصفت لك فقالوا للعامل انما استودعناك هذه الاشياء أو لم نستعملك القول قول من (قال) القول قول العامل ولا يلتفت الى قول رب السلعة انه استودعها (وقال) غيره العامل مدع ﴿قلت ﴿ ولم جعل مالك القول قول الصانع (قال) لأنهم يأخذون ولا يشهدون

وهذا أمرهم فيما بينهم وبين الناس فلو جاز هذا القول لرجل لذهب بما يملكون له  
باطلا فلا يكون القول قول رب المتاع ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عما يدفع الى  
الصنّاع ليعملوه فيقولون انهم قد قبضوه وعملوه ودفعوه الى ربه بعد الفراغ منه  
والقبض له ( قال ) اذا أقر الصانع أنه قد قبض المتاع فهو ضامن الا أن يقيم البيّنة  
أنه رده ( قال ) ولو جاز هذا للصنّاع لذهبوا بمتاع الناس ﴿ فقلت ﴾ له فان ادعى على  
أحدهم فانكر ( فقال ) لا يؤخذون الا بيّنة إذن المتاع قد دفع اليهم والا  
أحلفوا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رب المتاع سرق متاعى هذا وقال الصانع بل  
أمرتني أن أعمله لك ولم يسرق منك ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أني  
أرى أن يتخالفان يقال لصاحب المتاع ان أحيت فادفع اليك أجر عمله وخذ متاعك  
فان أني قيل للعامل ادفع اليه قيمة متاعه غير معمول فان أبي كاتشر يكن في المتاع هذا  
قيمة عمله وهذا بقيمة متاعه غير معمول لان كل واحد منهما مدع على صاحبه ( وقال )  
غيره لا يكونان شريكين والعامل مدع ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال رب المتاع للعامل  
سرقته مني وقال العامل بل استعطيتني ( قال ) هذا مثل ما وصفت لك في قول رب  
المتاع سرق مني فأرى ان كان الصانع من أهل البدالة والفضل ومن لا يشار اليه  
بالسرقة رأيت أن يعاقب ذلك الذي ادعى ذلك عليه ورماء بالسرقة وان كان بمن هو  
على غير ذلك لم أر عليه عقوبة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان ادعت عليه في قص عنده أنها  
كانت ملاحف لي فأقت البيّنة أيكون لي أن أخذها مخيطة ( قال ) لا الا أن ترد  
عليه أجر الخياطة والا كان القول بينهما مثل ما وصفت لك في السرقة ﴿ قلت ﴾  
أنحفظه عن مالك ( قال ) لا وليكني أنحفظ عن مالك في قيم مولى عليه باع ملحفة  
من رجل فباعها الرجل من آخر ثم باعها الآخر من آخر وتراجموا فيها كلهم ثم ان  
المتاع الآخر صبتها لابن له يحتنه فيها ( قال ) مالك يتزادون الربح فيما بينهم ولا  
يكون على اليتيم شيء من الثمن الذي أخذ اذا كان قد أطف الثمن الذي أخذه  
وهو ثم الملحفة بيضاء بغير صبغ وهو ثم الصبغ ثم يكون اليتيم والذي صبغها شريكين

في الملحفة هذا بقيمة الصبغ واليتم قيمة الملحفة بفضاء ويطلق الثمن الذي أخذه  
اليتم الا أن يكون قائما بعينه فيرده وهذا يدل على قول مالك في مسألتك التي  
سألت عنها قبل هذا لأن هذا مثل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبيع اليتم عندي  
بمنزلة ما لم يبع فلذلك ردت الملحفة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو قال رجل لرجل اقلع لي  
ضرسى هذا ولك عشرة دراهم فلما قلعه قال له المقلوع ضرسى انما أمرتك بالضرس  
الذي يليها وقد قلت ضرساً لم أمرك بها أيكوف على القالع شيء أم لا ( قال )  
لا شيء على القالع لأنه قلعه والمقلوع ضرسه يعلم ما يقطع منه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون  
للقالع أجره الذي حسى له ( قال ) نعم لأن صاحب الضرس مبدع الا أن يصدقه  
الحجام فلا يكون عليه شيء ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ( وقال غيره ) الحجام  
مدع ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا لى سوقاً لى بسمن فقال لى أمرت لى أن ألتبه  
بشرة الدراهم وقلت له لم أمرك أن تلتبه بشئ ( قال ) يقال لصاحب السوق ان  
شئت فاعرم له ما قال وخذ السوقى ملتوتاً فان أبى قيل للذى لته اعزم له سوقياً مثل  
سوقيه غير ملتوت وخذ هذا الملتوت فان أبى لم يكن له شئ ويسلم السوقى بلبائه الى  
ربه ( وقال غيره ) ان أبى أن يعطيه رب السوقى ماله به كان على اللثات أن يفرم له  
مثل سوقيه غير ملتوت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم لا تجعل ما شريكين اذا أيا ما  
دعوتها اليه ( قال ) لا يكونان شريكين لان الطعام لا شركة فيه لانه يوجد مثله  
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان دفعت سوقياً الى اللثات ليلته لى بخمسة الدراهم فله فقال صاحب السمن أمرت لى  
أن ألتبه بشرة الدراهم وقد لته بشرة الدراهم وقال صاحب السوقى انما أمرتك بخمسة  
الدراهم ولم تلتبه الا بخمسة الدراهم ( قال ) ينظر فى ذلك السوقى فان كان يشبه أن يكون  
القول قول صاحب السمن يعلم ذلك أهل المعرفة أن لثات ذلك السوقى يدخله من  
السمن بشرة الدراهم فالقول قول صاحب السمن اللثات لأنه قد أئتمت عليه وأقر أنه  
أمره بالعمل فهو مدمي عليه يريد أن يضمته فعليه اليعة وعلى اللثات اليمين

قلت ولم جملت للقول قول صاحب السمن في العشرة كلها ورب السوقي يقول  
 إنما أمرته بخمسة الدراهم وقد تمدني على في الخمسة الأخرى (قال) قال مالك في  
 الصباغ إذا صبغ الثوب بشرة الدراهم عصفراً فقال رب الثوب لم آمرك أن يجعل فيه  
 إلا بخمسة الدراهم عصفراً وقال الصباغ أمرتني أن أجعل فيه بشرة الدراهم عصفراً أن  
 القول قول الصباغ إذا كان ما في الثوب من المصفر يشبه أن يكون بعشرة  
 الدراهم مع عين الصباغ أن رب الثوب أمره أن يجعل فيه عشرة الدراهم عصفراً  
 ويجبر رب الثوب على أن يرم عشرة الدراهم كلها للصباغ لأنه لما دفع إليه الثوب  
 على أن يصبغ بالاجارة قد أثمته على الصبغ بالاجارة فالقول قول الصباغ في الصبغ  
 والاجارة إلا أن يأتي من ذلك على أمر يستدل به على كذبه فيكون القول قول رب  
 الثوب بحال ما وصفت لك فإن أتيا جميعاً بما لا يشبه حملاً على اجارة مثله فكذلك  
 مستثلك في اللثات إذا أقر أنه أمره أن يلته بدرهم فالقول قول صاحب السمن  
 بمنزلة ما وصفت لك في الصباغ لأن صاحب السوقي قد أثمته على اللثات بالدراهم  
 فالقول قول اللثات فيما أدخل في السويق من السمن والقول قول اللثات أنه أمره  
 بكذا وكذا درهماً لأنه قد أثمته على ذلك إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه  
 (قال) وهذا إذا دفع إليه السويق وغاب عليه اللثات فأما إذا لم يدفع إليه السويق  
 حتى يصب عليه فالقول قول صاحب السويق لأن صاحب السويق لم يأثمته على شيء  
 وإنما هو مشتر منه يقول لم اشتد منك إلا بخمسة الدراهم فلا يكون لصاحب  
 السمن عليه أكثر مما يقر له به وصاحب السمن ما هنا مدع فالقول قول صاحب  
 السويق قلت فإن نظر أهل الميزقة إلى السويق فقالوا هذا السمن الذي لبته  
 هذا السويق لا يكون بأقل من عشرة الدراهم أيكون القول قول صاحب السمن  
 (قال) إن أقر صاحب السويق أن جميع ما في هذا السويق من اللثات هو من السمن  
 الذي اشتري من هذا اللثات فالقول قول اللثات لأن صاحب السويق قد تبين  
 كذبه فإن قال صاحب السويق قد كان لي فيه لثات قبل أن يلته هذا النجان فالقول

قول صاحب السوق لانه لم يقب عليه اللثام **وقلت** أرأيت ان دفع إليه السوق وغاب عليه فقال رب السوق لم أمرك أن تلتله الا بخمسة الدراهم ولم يجعل فيه الا بخمسة الدراهم سمناً وقال اللثام أمرتني بمشرة وقد جعلت فيه بمشرة الدراهم سمناً فظن أهل المعرفة فقالوا فيه بمشرة دراهم سمناً فقال رب السوق قد كان لي فيه لثام قبل أن يلته صاحب السمن أيكون القول قوله (قال) لا يكون القول قوله والقول قول صاحب السمن وكذلك الصباغ اذا صبغ الثوب فاختلفا مثل ما وصفت لك فكان يشبه ما في الثوب من الصبغ ما قال الصباغ فقال رب الثوب انه قد كان لي فيه صبغ قبل أن يصبغه الصباغ ان القول قول الصباغ ولا يلغى الى قول رب الثوب انه قد كان له فيه صبغ قبل أن يدفعه الى الصباغ مع عين الصباغ لان الصباغ واللثام جميعا مؤتمنان وانما أقرأ بأنهما قبضا للسوق والثوب ولم يقرأ بأنهما قبضا صبغاً ولا لثاماً والسمن والصباغ واللثام في أيديهما يزعمان أنه لما قال قول قولهما في الاجارة في الصبغ والسمن اذا كان يشبه ما قالاً لانهما مؤتمنان **وقلت** وهذا قول مالك (قال) لم أسنعه من مالك وهو رأيي

— في البيت يؤاجر نفسه ثم يحتلم قبل ذلك —

**وقلت** أرأيت لو أن يتيماً في حجرته آجرته ثلاث سنين وأنا أظنه لا يحتلم الى ثلاث سنين فاحتلم بعد سنة أو سنتين فأراد أن ينقض الاجارة حين احتلم أيكون ذلك له أم لا (قال) لا أرى أن تلزمه الاجارة بعد احتلامه الا أن يكون الشيء الخفيف نحو الايام والشهر وما أشبهه ولا يؤاجر الوصي يتيماً بعد احتلامهم الا ترى أن الاب اما تلزمه نفقة ابنته حتى يحتلم فاذا احتلم لم تلزمه النفقة ولم يجز له أن يؤاجره ولا يكون الوصي في هذا أحسن حالا من الأب **وقلت** أرأيت أن أكرت أرض يتيم في حجرتي ثلاث سنين أو أربعاً أو أكرت غلاماً له أو دابته أو ابنته سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ثم احتلم الصبي بعد سنة أو سنتين (قال) ان كان الوصي أكره هذه السنين وهو يظن ان الصبي لا يحتلم في مثل تلك السنين وذلك ظن الناس أنه لا يحتلم

في مثل تلك السنين فنجعل به الاحتلام وأنس منه الرشد لم يكن له أن يرد ما ضاع الوصى وجاز ذلك عليه لأن الوصى إنما صنع من ذلك ما يجوز له في تلك الحال ولم يعتمد ما لا يجوز له فذلك جائز على اليتيم وإن بلغ (وقال غيره) لا يلزم ذلك اليتيم إلا فيما قل ﴿قلت﴾ فإن اكراه هذه الاشياء وهو يعلم أن الصبي يحتلم قبل ذلك (قال) لا يجوز ذلك عليه (قال) وكذلك المولى عليه يؤاجر عليه السلطان أو وصيه أو ولي جملة له السلطان أرضه أو دوره أو رقيقه العنة والسنين والثلاث ثم يبتقى ويؤنس منه الرشد واظنير ان الاجارة جائزة لازمة له لأن الوصى إنما فعل في هذه الاشياء ما يجوز له أن يفعله يوم فعله فذلك لازم له (وقال غيره) لا يصلح لوصى المولى عليه أن يكرى عليه هذه الاشياء السنين الكثيرة وإنما يجوز له من ذلك السنة وما أشبهها لأن هذا ترجى منه الا فاقه كل يوم وكراء السنة وما أشبهها مما يشكاري به الناس فيما بينهم والسنين إنما هو أمر خاص ليس هو مما يتكراهه الناس فيما بينهم فهذا لا ينبغي أن يكرى عليه شيء من أرضه ودوره ورقيقه وابله الا على مثل ما يشكاري جل الناس فيما بينهم لأن هذا ترجى افاقته كل يوم فالوصى ان أكرى عليه السنين الكثيرة فأفاق هذا بعد ذلك كان قد حجب عليه ماله بعد افاقته فلا ينبغي ذلك له وله أن يرد ذلك ﴿قلت﴾ والوالد في هذا بمنزلة الوصى عندك في ولده الصغير الذي في حجره لا ينبغي له أن يكرى على ابنه أرضه وماله السنين الكثيرة يعلم أن الصبي يحتلم قبل انقضائها (قال) نعم

— في جعل السمسار —

﴿قلت﴾ هل يجوز أجرة السمسار في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن البراز يدفع اليه الرجل المال يشتري له به برا ويحمل له في كل مائة يشتري له بها برا ثلاثة دنائير (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أمن الجمل هذا أم من الاجارة (قال) هذا من الجمل (قال) وقال مالك ومتى ماشاء أن يترك المال ولا يشتري به فذلك له يرد متى ماشاء (قال) وإن ضاع المال فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن قال له اشترى مائة ثوب بمائة

دينار ولم يبين له من أي الثياب هي أكان يكون الجمل فاسداً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) ابن القاسم ان كان فوض ذلك اليه فاشترى له ما يشبهه في تجارته أوفي كسوته رأيت ذلك لازماً له (ابن وهب) قال الليث بن سعد وكتبت الى ربيعة كيف ترى في رجل دفع الى صاحب له دنانير يشترى له بهانراً ويعطيه على كل مائة أربعة الدنانير ان هو اشترى وان لم يشتر فليس له شيء (قال) ربيعة لا بأس به اذا كان هذا شيئاً مأموناً من طلبه وحده (قال ابن وهب) وبلغني عن يحيى بن سعيد في رجل يجعل للرجل على كل مائة ثوب يشترىها ديناراً (قال) لا أرى على من أعطى ديناراً أو دينارين على شيء يتناعه له قرب أو بعد بأساً (قال ابن وهب) وقال لي مالك لا بأس بذلك

### في الجمل في البيع

(قلت) أ رأيت ان قلت لرجل بع لي هذا الثوب ولك درهم (قال) لا بأس به عند مالك (قلت) فان قال له بع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم (قال) لا خير فيه الا أن يشترط أنه متى ماشاء أن يتركه تركه (قلت) لم (قال) لأنه ان لم يبعه اليوم ذهب عناؤه باطلا ولو باعه في بعض اليوم سقط عنه عمل بقية ذلك اليوم ولا يجوز الجمل الا أن يكون متى ماشاء رده ولا يلزمه ذلك في ثوب يبيعه بعينه ولا يوقت في الجمل يوماً ولا يومين الا أن يكون متى ماشاء أن يرده رده (وقد قال ابن القاسم) في مثل هذا انه جائز وهو جل قوله الذي كان يعتمد عليه (قلت) وكل ما يجوز فيه الجمل عندك تجوز فيه الاجارة (قال) نعم اذا ضرب للاجارة أجلاً (قلت) والكثير من السلع لا يصلح فيه الجمل عندمالك (قال) نعم لا يصلح فيه الجمل وتصلح فيه الاجارة عند مالك (قلت) والقليل من السلع تصلح فيه الاجارة والجمل جميعاً في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم كره مالك في السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجمل (قال) لان السلع الكثيرة تشغل بالها عن أن يشتري أو يبيع أو يعمل في غيرها فاذا كثرت السلع هكذا حتى تشغل الرجل لم تصلح الا باجارة معلومة (قال)

قال لي مالك والثوب والثوبان وما أشبههما من الاشياء التي لا تشغل صاحبها عن أن يعمل في غيرها فلا بأس بالجمل فيها وهو متى ما شاء أن يترك ترك والاجارة ليس له أن يتركها متى ما شاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت بيع الغلام والدابة والجارية أهذا عندك من العمل الذي يجوز فيه الجمل (قال) نعم وكذلك قال مالك فإذا كثرت الدواب والرقيق فلا يصلح فيها الجمل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل ببيع لي هذا الثوب بدينار ولك درهم أيجوز هذا في قول مالك وقد وقت له في الثوب ثمننا (قال) قال مالك ذلك جائز وقت الثمن أو لم يوقت فذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل بيع لي هذه العشرة الأنواب ولك درهم أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا كثرت الثياب لم يمجنى ذلك ولا أرى أن يعامله في بيعها على الجمل ولكن أرى أن يعامله على الاجارة وانما يجوز من ذلك الثوب والثوبين والشئ اليسير أن يباع بالجمل فإذا كثرت ذلك فعلى الاجارة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكذلك قال ربيعة اذا لم يضرب ليها أمداً فلا خير فيه

### نحوه في جمل الآبق

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل ان جثني بمبدي الآبق وهو في موضع كذا وكذا فلك عشرة الدنانير (قال) هذا جائز عند مالك فان جاء به فله عشرة الدنانير ﴿ قلت ﴾ وكذلك من قال من جاءني بمبدي الآبق ولم يقل هو في موضع كذا وكذا وسيده لا يعرف موضعه فانتدب رجلاً فجاءه به (قال) ذلك جائز عند مالك فان جاء به فله ما جمل له السيد ﴿ قلت ﴾ وقوله ان جثني به يافلان أو من جاءني به فهو سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل من جاءني بمبدي الآبق فله نصفه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) وقال مالك لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه لا يدري كيف يحدد عبده أعور أو أقطع ولا يدري ما جمل به ﴿ قلت ﴾ وكل شئ لا يجوز لي أن أبيع في قول مالك فلا يجوز لي أن أستأجر به ولا أجمله لرجل في شئ من الجمل (قال) نعم ولو قال رجل لرجل ان



جئتني بمبدي الآبق فلك نصفه فمستل على ذلك ثم علم بمكروه ذلك فان مجاء به كان  
له اجارة مثله وان لم يأت به فلا جعل له ولا اجارة وهذا الذي سمعت من قول مالك  
﴿وقال﴾ عبد الرحمن بن القاسم في الذي يحمل لرجل على عبيدين ابقاه ان هو أتى  
بهما فله عشرة الدنانير فأتى الذي جعل ذلك له بواحد ولم يأت بالآخر (قال) الجمل  
فاسد وينظر الى عمله مثله على قدر عنايه وطلبه فيكون ذلك له في الذي أتى به ولا  
يكون له نصف العشرة (وقال ابن نافع) له نصف العشرة (وقال) عبد الرحمن بن  
القاسم في الرجل يحمل لرجلين في عبده وقد أبق له جملين مختلفين لواحد ان أتى به  
عشرة وللآخر ان أتى به خمسة فأثاب به جميعا (قال) تكون العشرة بينهما لصاحب  
العشرة سهمان ولصاحب الخمسة سهم وكذلك بلنبي عن مالك (وقال) غيره ابن نافع  
وغيره يكون لصاحب العشرة نصفها لأنه جاء بنصف العبد ويكون لصاحب الخمسة  
نصفها لأنه جاء بنصف العبد

حجج في الرجل يقول لرجل احصد زرعى هذا  
﴿ولك نصفه أو جد نخلي ولك نصفه﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قلت لرجل احصد زرعى هذا ولك نصفه (قال) ذلك جائز عند  
مالك ﴿قلت﴾ فان قال له جد نخلي هذه ولك نصفها (قال) ذلك جائز عند مالك  
﴿قلت﴾ فان قال له القط زيتوني هذا فما لقطت منه من شئ فلك نصفه أيجوز هذا  
أم لا (قال) هذا جائز عند مالك وقال غيره ان ذلك ليس بجائز في اللقط ﴿قلت﴾  
أرايت ان قال احصد زرعى هذا أو اللقط زيتوني هذا فما لقطت أو حصبت منه من  
شئ فلك نصفه ففعل ذلك أي يكون له أن يترك ذلك فلا يعمل في قول مالك (قال)  
نعم ﴿قلت﴾ فان قال له احصد زرعى هذا كله ولك نصفه فقال نعم أو قال اللقط  
زيتوني هذا كله ولك نصفه فقال نعم ثم بدا له بعد أن يترك أي يكون ذلك له أم لا  
(قال) لا يكون له أن يتركه وذلك لازم له وكذلك قال لنا مالك ﴿قلت﴾ لم أزمه  
مالك اذا قال احصد زرعى كله ولك نصفه (قال) لأنه يصير أجيرا بنصف هذا

الزروع لأنه لو باع نصف هذا الزرع كان جائزاً قليلاً جعل له نصف جميع الزرع علي أن يحصده جائز وصارت اجارة وأما إذا قال له ما حصدت من شيء فلك نصفه فهذا جعل وهو متى ما شاء خرج لأنه لم يجب له شيء يعرفه ﴿ قال ﴾ قلت لما لك فلو قال له احصد اليوم أو التقط لي اليوم فما حصدت أو التقطت اليوم فلك نصفه ﴿ قال ﴾ قال مالك لا خير فيه ﴿ قال ﴾ قلت لم ﴿ قال ﴾ من أجل أن الرجل لو قال لرجل أبيعك ما ألقط اليوم بكذا وكذا لم يكن في ذلك خير فلما لم يجوز بيعه لم يجوز أن يستأجر به ولا يجعله له جملاً في عمل يعمل به في يوم ولا يجوز في الجعل ثوقت مؤقت إلا أن يقول متى ماشئت تركته فيكون ذلك جائزاً

﴿ في الذي يقول لرجل انفض زيتوني أو اعصره ولك نصفه ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن قال رجل لرجل انفض زيتوني هذا فما انفضت منه من شيء فلك نصفه ﴿ قال ﴾ لا ينبغي هذا وقد بانني أن مالكا كرهه ﴿ قلت ﴾ رأيت مالكا لم كره الانفض في الزيتون أن يقول لرجل انفض زيتوني هذا فما انفضت منه من شيء فلك نصفه ﴿ قال ﴾ لأنه لو قال لرجل لرجل انفض زيتوني هذا فما انفضت منه من شيء فلك نصفه ﴿ قال ﴾ لا يجوز لأنه لا يدري أين سقط منها شيء أم لا إذا انفضها وإنما الانفض تحريك وهي اجارة فكانه قد عمل بما لا يدري ما هو واللقط غير هذا وهو كما لقط شيئاً وجب له نصف ما لقط ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال له اعصر زيتوني هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه أو قال اعصر جلعلا في هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه ﴿ قال ﴾ لا خير في هذا عند مالك لأنه لا يعرف ما يخرج ولأن المعصر فيه إذا بدأ في شيء من عمله لم يقدر على تركه حتى يخرج زيتاً ولأنه لو طعنه لم يستطع تركه فلا خير في هذا فأما الحصاد فهو حين حصده وجب له نصفه. وكذلك إذا قال له انفضه كله فهو جائز وصار بقية العمل بينهما والزيتون إذا لقطه صار له نصفه ولرب الزيتون نصفه والذي أخذ الزيتون والجلعلان على أن يعصره على نصف ما يخرج منه قد يكون فيه عمل قبل أن يجب لصاحب الجعل فيه حق فإذا وقع عمله

لم يستطع أن يتركه فان عمل كان يعمل بأجر لا يدرى ما هو لانه لا يدرى ما يخرج  
من ذلك الزيتون والزروع والنمر وما أشبه ذلك في اللقط والحصاد فهو كلما عمل  
وجب له من جملة بقدر ما عمل وهو اذا شاء ترك ذلك ألا ترى أنه اذا جمع منه  
شيئا قليلا ثم بدا له أن يترك ما بقي تركه وأخذ حقه فيما عمل ولم يلزمه ما ترك  
وذلك ان طحن ولم يمصر ثم أراد أن يترك بطل عمل **﴿ قلت ﴾** فان قال له احتصد  
زرعي فهذا وادرسه على أن لك نصف ما يخرج منه **(قال)** لا خير في ذلك لانه  
لا يجب له شيء الا بعد الدراس وهو لا يدرى كيف يخرج هذه الحنطة ولا كم يخرج  
**﴿ قلت ﴾** فلو قال له رجل بنى هذه الحنطة كل فقير بدرهم وهو زرع قائم **(قال)** لا  
بأس بذلك عند مالك **﴿ قلت ﴾** فافرق ما بين هذا وبين الجمل وأنت قد أجزت  
هذا في البيع عند مالك **(قال)** لان مالك قال لو أن رجلا قال لرجل بنى قح زرعك  
هذا كذا وكذا أردبا بدينار أو فقيرا وذلك بعد ما استحصد وهو سنبل قائم لم يكن  
به بأس ولو قال له أبيعك زرعي هذا كله قد وجب لك على أن على البائع حصاده  
ودرسه وذريه لم يكن في ذلك خير لانه انما باعه قح ما يخرج من زرعه فلا خير في  
ذلك **﴿ قلت ﴾** فافرق ما بين الذي باعه وهو قائم على أن على ربه حصاده ودراسه  
جميعا جزافا وبين الذي اشترى منه أردبين بدينار على أن يحصده صاحبه ويدرسه  
وهذا في الوجهين جميعا العمل على رب الزرع **(قال)** لان هذا اشترى بكيل  
يعلم ما اشترى وهذا اشترى جزافا فلا يعلم ما اشترى فكل شيء اشتراه رجل جزافا  
لم يصلح له أن يشتريه حتى يماينه وهذا انما يماينه بعد درسه وكل من اشترى كيلا  
فراى سنبله فلا بأس بذلك لانه انما اشترى منه من حنطته هذه التي في سنبله هذا  
كيلا فلا بأس بذلك **﴿ قلت ﴾** أرايت ان قال أبيعك حنطتي التي في بيتي كل أردبين  
بدينار **(قال)** لا يجوز ذلك عند مالك حتى يصفه أو يريه منها **﴿ قلت ﴾** فافرق  
ما بين هذا والذي في سنبله **(قال)** لان الذي في سنبله قد عاينه فهذا فرق ما بينهما

في جمل الزكيل بالخصومة

قلت ﴿أكان ممالك يكره أن يوكل الرجل بالوكالة على أن يخاصم فإن أدرك فله جملة والا فلا شيء له عليه﴾ (قال) نعم كان يكره هذا ولا يراه من الجمل جائزاً ﴿قلت﴾ فإن عمل على هذا أيكون له على صاحبه أجر مثله (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أنه جائز

تم كتاب الجمل والأجارة بحمد الله وعونه وصلى الله على

﴿سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب كراه الرواحل والذواب﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب كراء الراجل والدواب ﴾

﴿ في الشراء وكراء الراحلة بعينها معا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت عبداً واشترطت على بائعه ركوب راحلة بعينها الى مكة أخذت الأبد وكراء الراحلة جميعا صفقة واحدة بمائة دينار أيجوز هذا الشراء والكراء وان لم اشترط ان ماتت الراحلة أبدلها لي (قاله) الشراء جائز اذا لم يشترط ان ماتت الراحلة أبدلها وان اشترط ان ماتت الراحلة أبدلها فالشراء فاسد عندي الا أن يكون كراء مضمونا في أصل الصفقة ولا يكون في راحلة بعينها ألا ترى لو أن رجلا اشترى راحلة بعينها الى مكة وشرط على ربه ان ماتت فعليه خلفها ان هذا مكروه اما أن يكون كراء مضمونا واما أن يكون في الراحلة بعينها فان ماتت الراحلة انسخ الكراء بينهما . ومما يدل على هذا لو أن رجلا اشترى دابعا يرحله مائة شاة بأعيانها سنة فانه ان لم يشترط أن يمات من الغنم فعليه أن يأتي ببديلها يرهاها له الراعي فالكراء فاسد لانه لا يدري أنسلم الغنم الى رأس السنة أم لا فان اشترط ان مات الراعي فعليه في ماله خلف من الراعي فذلك فاسد (قال) وأصل هذا أن ينظر الى الذي استؤجر أبداً فاذا مات انسخت الاجارة بموته واذا استؤجر لشيء فعليه مثل غنم يرهاها أو دواب يقوم عليها فماتت الغنم والدواب فان الاجارة لا تنتقض

ولا تنتقض الإجارة بموت الذي استؤجر له وهي الدواب والنعم إنما تنتقض الإجارة بموت الذي استؤجر نفسه وهو الراعي فلي هذا قفس كل ما ورد عليك

❦ في بيع الدابة واستثناء ركوبها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت دابة من رجل واستثنى ركوبها يوما أو يومين ( قال ) البيع جائز عند مالك ❦ قلت ❦ فان تلفت في اليومين ( قال ) قاله مالك المصيبة من المشتري ( قال مالك ) وكذلك لو اشترط أن يسافر عليها اليوم ثم تلفت منه كانت مصيبتها من المشتري ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترطت أن أسافر عليها أكثر من اليوم ( قال ) لم يكن مالك يحدد فيه حداً إلا أنه كان يقول لا أحب ما تباعد من ذلك لأن الدابة تتغير فيه لا يدري مشتريها كيف ترجع اليه فلا يعجبني ( قال مالك ) ولا أرى بأساً في اليوم واليومين والموضع القريب ( قال مالك ) وما تلفت الدابة فيه مما يجوز له أن يشترطه فهو من المشتري وما تلفت فيه مما يجوز لها اشتراطه مثل الموضع القريب فهو من المشتري

❦ النقد في الكراء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أ كترت راحلة بعينها الى مكة أ يصلح لي النقد في ذلك أم لا ( قال ) اذا كان الركوب الى اليوم واليومين أو الأمر القريب فلا بأس بذلك أن يجعل الكراء على أن يركبه الى اليوم واليومين أو الى أمر قريب ( قال ) فان تباعد ذلك فلا خير فيه لأنه يصير سلباً في كراء راحلة بعينها فلا يجوز ذلك وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أ كترت راحلة بعينها على أن أركبها بعد يوم أو يومين أ يصلح ذلك على أن أقده ( قال ) قال مالك اذا كان ذلك الى يوم أو يومين فلا بأس بذلك وان أقده ❦ قلت ❦ فهل يجوز أن أ كترى راحلة بعينها واشترط ركوبها بعد شهر أو شهرين في قول مالك ( قال ) لا بأس بذلك ما لم يقده



❦ الخيل في الكراء بعينه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكاربت راحلة بعينها الى مكة ونقده على أنى بالخيار يوما أو يومين (قال) لا يصلح ذلك في قول مالك أن يقدر اذا كنت بالخيار في كراء أو بيع الا أن تشتترط الخيار ما دمتما في مجلسكما ذلك قبل أن تنفردا

❦ في الرجل يكتري الدابة ثم يبيعها صاحبها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكاربت من رجل دابة بعينها الى موضع بكذا وكذا فباعها ربها أو وهبها أو تصدق بها قبل أن لركبها أتجوز هبته أو صدقته أو بيعه (قال) لا يجوز من ذلك قليل ولا كثير من الهبة ولا من الصدقة ولا من البيع والكراء أولى من هبته وصدقته وبيعه وهو قول مالك لأنه من تكاري دابة أو عبدا أو دارا أو اتباع طعاما بعينه فلم يكتله حتى فلس صاحبه الذي أكراه أو مات فأن من تكاري أو استأجر أو ابتاع طعاما هو أحق به من الغرماء حتى يستوفوا حقوقهم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكاربت من رجل دواب بأعيانها الى موضع من المواضع فباعها فذهب بها المشتري فلم أقدر عليها وقدرت على المكاري الذي أكرى أيكون لي أن أرجع عليه بشئ أم لا (قال) لا يكون لك عليه شئ الا الكراء الذي أدبته اليه ان كنت أعطيته الكراء والا فلا شئ عليه ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في الراحلة بعينها تكري فتموت أنه يفسخ الكراء بينهما فأرى مسئلتك اذا فأت الراحلة بهذه المنزلة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قدرت على العابة عند المشتري وقد غاب الذي أكرى أيكون بيني وبين الذي اشتراها خصومة أم لا (قال) ان كانت لك بينة فأت أولى بالدابة من المشتري لان الكراء كان قبل الشراء (قال) وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرت داجي ثم ينعها (قال) الكراء في قول مالك أولى ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال للمشتري أنا أترك المستكرى فيها حتى تنقضي اجارته ثم أخذها ولا ينتقض البيع بيننا أيكون ذلك له (قال) نعم ذلك له في قول مالك

إذا كان أمراً قريباً يعني إذا كان الضمان بين المشتري

والشرط في كراء الراحلة بعينها ان ماتت أخلف مكانها

قلت ما قول مالك في الرجل يكتري الراحلة بعينها ولا يشترط أنها ان ماتت أخلف له غيرها (قال) قال مالك في الراحلة بعينها اذا اكترها واشترط أنها ان ماتت أخلف له غيرها لم يجوز ذلك وان لم يشترط أنها اذا ماتت أخلف له غيرها جاز ذلك قلت فافرق بين النعم وبين الراحلة في قول مالك (قال) فرق بينهما في قول مالك ان الراحلة وقع عليها الكراء بعينها وهي التي اكترت وأما النعم فلا تكري وانما وقعت الاجارة على الرجل فهذا فرق ما بينهما وهو ان اشترط ان مات هذا الاجير ففي ماله أن يوثق بغيره فهذا لا يجوز فالرجل موضع الراحلة في هذه المسئلة والنعم ليست بمنزلة الراحلة

في الكراء بالثوب أو بالطعام بعينه

قلت أرايت ان استأجرت أجيراً يعمل لي شهراً أو اكترت الى مكة أو الى بعض المواضع على حمولة أو على أن يحملني أنا نفسي بثوب بعينه فلما وقع الكراء على هذا أتاني ليقبض الثوب فقلت لا أدفع اليك الثوب حتى استوفي حمولتي أو تعمل لي في اجارتيك (قال) ان كان كراء الناس عندهم بالنقد أجبر على النقد وان كان كراء الناس ليس عندهم بالنقد لم يصلح هذا الكراء ولا هذه الاجارة الا أن يكون الثوب نقداً وان لم يكن الثوب نقداً فالكراء باطل لان مالكا قال من اشترى ثوباً بعينه على أنه انما يطليه الثوب بعد شهر لم يجوز ذلك وكان البيع مفسوخاً قلت وكذلك لو كانت شاة بعينها أو حيواناً (قال) نعم قلت فان استأجرته بطعام بعينه أو اكترت بطعام بعينه ليحملني حمولتي الى مكة (قال) ان كان الكراء عندهم نقداً أجبر على النقد وان لم يكن كذلك فلا يجوز فيه النقد الا أن يكون الكراء وقع بالنقد فلا بأس بذلك لان مالكا قال في الرجل يبيع الطعام في الموضع النائب عنهما وقد رآه المتابع قبل ذلك



فيشترط ان أدرك الطعام كان للمشتري وان ضاع قبل أن يدركه كان على البائع مثله  
 (قال) مالك لا خير في هذا البيع لانه لا يدري على أي الطعامين وقع بيعه فالكراء  
 مثل البيع (قلت) والعروض والطعام عندك في هذا سواء (قال) نعم الا أن تكون  
 الصفقة على النقد فلا بأس بالكراء (قلت) فلو أنه أكرى منه الى مكة على حمله أو  
 على نفسه أو اكترى منه الى مكة أو استأجر منه دازه سنة بهذه الدراهم بعينها أو  
 بهذه الدنانير بعينها فوقع الكراء على هذا فأبى أن يتقده تلك الدنانير أو الدراهم حتى  
 يستوفي الذي له من كرائه أو من عمل الاجير أو من سكنى الدار (قال) ان كان الكراء  
 عندهم بالنقد دفع الدنانير على ما أحب أو كره وان كان الكراء عندهم على غير النقد  
 فلا خير في هذا الا أن يجعلها لاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يتباع من الرجل  
 السلعة يقبضها بدنانير له بالمدينة أو ببلد من البلدان عند قاض أو غيره فقال مالك ان  
 كان اشترط في بيعه ان تلتك تلك الدنانير كان عليه أن يعطيه دنانير أخرى مثلاً  
 فلا بأس بذلك والا فلا خير في هذا البيع ولا يجوز فأرى الكراء ان كان ليس يتقد  
 في مثله فلا أرى الكراء جائزاً الا أن يشترط عليه ان تلتك الدنانير فعليه مثلاً فان  
 اشترط هذا لم أر بذلك بأساً والطعام والعروض لا يصلح هذا الشرط فيهما ولا يحل  
 أن يشترط ان تلتك كان عليه أن يعطي مثلاً لان الطعام والعروض سلع في أيدي  
 الناس ولان مالكا قد كره أن يبيع الطعام الغائب على أنه ان تلف أعطاه مثله والعبادة  
 والرأس مثل ذلك (قال مالك) في ذلك كله لا خير فيه اذا بيع بشرط ان تلف أعطاه  
 مثله مكانه والدنانير انما هي عين عند الناس ليست بسلع وهي في أيدي الناس ائمان  
 للسلع فان اشترط أنها ان هلكت كان عليه بدلها لم يكن بذلك بأس فان لم يشترط  
 فلا خير في ذلك لانه لا يدري أتسلم الدنانير الى ذلك الاجل أم لا تسلم (قال غيره)  
 في الدنانير هو جائز وان تلف فعليه الضمان

فيمن اكرى الى مكة بطعام بعينه أو بمرض بعينها أو بدنانير بعينها  
 أو الكراء ليس بالنقد عند الناس ﴿

قلت ﴿ أ رأيت ان تكررت منه الى مكة بهذا الطعام بعينه أو بهذه المروض بعينها  
 أو بهذه الدنانير بعينها والكراء في موضعه ليس بالنقد عند الناس فقال الجمل وقع  
 كراؤنا فاسداً لأنه وقع على شيء بعينه ولم يشترط فيه النقد وكراه الناس ليس عندنا  
 بالنقد وقال المتكاري أنا أعجل السلعة أو الدنانير أو الطعام ولا أفسد الكراء (قال)  
 الكراء يفسخ بينهما وان رضى المتكاري أن يجعل السلعة أو الدنانير أو الطعام  
 لان صفته وقعت فاسدة في رأيي (وقال غيره) الا في الدنانير فإنه جائز ﴿ قلت ﴿  
 أ رأيت ان اكرت بهذا الطعام بعينه أو بهذا المبد بعينه أو بهذه الدابة بعينها أو بهذه  
 الثياب بعينها أو بهذه الدنانير بعينها واشترطت عليه أن لا أنقده الا بعد يوم أو  
 يومين أو ثلاثة (قال) لا يجزئ ذلك الا أن يكون لذلك وجه مثل الدابة يكون  
 يركبها الرجل اليوم أو اليومين وما أشبهه (قال) فلا بأس بذلك وقد قال مالك  
 لا بأس به والجارية تخدومه اليوم واليومين ونحو ذلك فلا بأس به وان كان من  
 ذلك شيء لا يجبس لركوب ولا لخدمة ولا للبس وانما يجبسه لغير منفعة له فيه فاكان  
 من ذلك انما يجبسه على وجه الوثيقة حتى يشهد على الكراء أو يكتب عليه كتاباً  
 فلا أرى بذلك بأساً وان لم يكن في حبسه منفعة الا هذا فذلك جائز لان الرجل  
 قد يجبس سلعته حتى يستوثق ﴿ قلت ﴿ فان كان لا يجبسه ليشهد لانه قد أشهد  
 ولا يجبسه للبس ولا لركوب ولا لخدمة (قال) فلا يجزئ أن يشترط حبسه ولا  
 أفسد به البيع لاني سألت مالكا عن الرجل يشتري من الرجل بالدنانير الطعام من  
 صبرة بعينها على أن يستوفيه الى يومين فقال لا بأس بذلك (قال) لان مالكا قال لي  
 لو أن رجلاً باع جارية أو سلعة الى أيام على أنه ان لم يأت بالثمن فلا بيع بينهما فقال لي  
 شرطهما باطل والبيع جائز لانهما أتى بالثمن أولم يأت به ويلزم البائع دفعها والمشتري  
 أخذها ويجبر على النقد فهذا يشبه الكراء اذا اشترط حبسه في اليومين والثلاثة

لانه قد يكون منافع لكل واحدة منهما في جيس اليوم واليومين والثلاثة لان  
 المكسرى قد يجب أن يكن مؤونها اليوم واليومين وقد يجب المستكرى أن ينتفع  
 بها اليوم واليومين يؤخر سلمته في يده ليركب أو يحضر نحوته فتكون وثيقة فاذا  
 قرب هذا وما أشبهه فلا أرى أن يفسخ الكراء ولا أحب أن يعقد الكراء على  
 هذا وكذلك قال مالك قال لا أحب أن يعقد البيع على أن لم يأت بالثمن الى أيام فلا  
 بيع بيني وبينك وان وقع البيع جاز البيع بينهما وفتخ الشرط وأرى الثياب ان كانت  
 مما تلبس اذا أراد صاحبها أن يحبسها حتى يستوثق لنفسه وهو مما يلبس فلا بأس  
 بذلك وهو مثل ما فسرت لك في الدواب والجارية فأما الدنانير فلا يعجبني الا أن  
 يخرجها من يده فيضعها رهنا أو يكون ضمانا لها ان تلفت كان عليه بدلها والا لم  
 يصلح الكراء على هذا (وقال غيره) لا يضره وان لم يخرجها ويضعها رهنا ألا ترى لو  
 اشترى سلعة بهذه الدنانير بأعيانها فاستحققت الدنانير ان البيع تام وعليه مثل الدنانير  
 لان الدنانير والدرهم عين وما سوى الدنانير والدرهم عروض وان تلفت الثياب قبل  
 أن يدفعها للمتكاري كان ضمانها منه وفسخ الكراء بينهما لانه من ابتاع ثوبا فحسبه  
 البائع للثمن فهلك كان من بائنه ولانه من ابتاع حيوانا فاحتبسه البائع للثمن فهلك كان  
 من المشتري فالمتكاري اذا اشترط حبسه للوثيقة أو للمنفعة فهلك فهو من المتكاري  
 لانه أمر يعرف هلاكه وليس منفيه عليه منفيًا ولان الدنانير عين لا يصلح أن  
 يشترط تأخيرها الا أن يضمها ان ضاعت ولا يجوز أن يشترط ضمان ما ضاع مما  
 يبيع الى يوم أو يومين أو يتكاري به الا في العين وحده وانما فسخت الكراء في  
 الثياب اذا حبسها للوثيقة فهلك لان الرجل اذا ابتاع الثوب بعينه فهلك قبل أن  
 يدفعه البائع الى المشتري كان ضمانه من البائع ان لم يتم بینه على تلقه ولم يقل له انت  
 ثوب مثله وخذ ثمنه ولان من سلف حيوانا أو ثيابا في سلعة الى أجل مما يجوز أن  
 يسلف فيه فاعترف الحيوان أو الثياب بطل السلم ولم يكن له عليه شيء قيمة ولا غيرها  
 لان مالكا قال في الحيوان غير مرة وردده عليه فيمن باعه فاحتبسه بثمنه حتى يدفع

إليه الثمن فضاخ فهو من المشتري ولقد قال لي ابن أبي حازم وهو القضاء عندنا ببلدنا لا نعرف غيره والحيوان والثياب وما كان شراؤه على غير كيل أو وزن فاشترط البائع على المشتري أنه يدفعه بمد يوم أو يومين أو نحو ذلك لركوب دابة أو لباس ثوب أو غير ذلك فلا بأس بتقد الثمن في مثل هذه القرية وأنه إن تلف فهو من المشتري لأنه كان قد قبضه وحازه وكان تلقه في يديه فكذلك إذا باع هذه الأشياء بكرة دابة أو دار وشرط حبسه كما وصفت لك

### ❦ في الكراء بثوب غير موصوف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكتريت من رجل دابة بثوب مروي إلى موضع كذا ولم أسم رفقته ولا طوله ولا جنسه ولا عرضه أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) لا يجوز هذا الكراء لأن مالكا قال لا يجوز هذا في البيع ولا يجوز في ثمن الكراء إلا ما يجوز في البيع

### ❦ في الكراء على أن على المتكاري الرحلة واللف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكتريت إلى مكة على أن على المتكاري رحلتها (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت دابة إلى موضع من المواضع ذاهبا وراجعا بلفها أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز لأن مالكا قال في ألاجير بطعامه أنه لا بأس به ❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت ابلا من جمال إلى مكة بكذا وكذا على أن على طعام الجمال ولف الابل (قال) قال مالك لا بأس بذلك

### ❦ في الكراء على أن على الجمال طعام المتكاري ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكتريت من جمال إلى مكة على أن على الجمال طعامي (قال) سمعت مالكا وسئل عن الرجل يتكاري من الرجل ذاهبا وراجعا إلى الحج أو إلى بلد من البلدان على أن على الجمال طعامه (قال مالك) لا أرى بذلك بأسا قيل له أنقص النفقة في طعامه (قال) لا ❦ قلت ❦ أ رأيت المرأة إذا تزوجت الرجل أيجوز

لها النفقة (قال مالك) ولا يكون بهذه بأس (قلت) وكذلك العبد يستأجر السنة على أن على الذي استأجره نفقته (قال) وكذلك لو كان حراً (قال) قتلنا للمالك فان اشترط الكسوة (قال) لا بأس بذلك (قال) قتلنا للمالك فلو أنه استأجره بكسوة وصفها أو بطعام فقط وليس من الاجارة غير ذلك (قال مالك) لا بأس بذلك وكذلك ان كان مع الكسوة أو الطعام دنائير أو دراهم أو عروض بعينها (قال) لا بأس بذلك اذا كانت العروض مجبلة لا تكوف الى أجل لان العروض اذا كانت بعينها لا تباع الى أجل فكذلك لا يتكادها على أنه لا يدفعها صاحبها الا الى أجل فان كانت عروضاً بغير عينها لم يكن بذلك بأس أن يكون ذلك مؤخراً اذا سمي له أجلاً . يريد كأجل السلم

الرجل يكتري الدابة يركبها شهراً أو يطحن عليها

(قلت) أرايت ان تكررت دابة شهراً على أن أركبها في حوائجي متى ما شئت من ليل أو نهار (قال) ان تكادها شهراً يركبها في حوائجي كما تركب الدواب فلا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يتكادى الدابة شهراً (قال) لا بأس بذلك (قلت) أرايت ان استأجرت دابة أطحن عليها شهراً بعينه فحماً ولم أسم ما أطحن عليها كل يوم من القمح (قال) ذلك جائز وهذا يشبه كراء الرجل الدابة شهراً يركبها لان وجه الطحين معروف وهو قول مالك

في الرجل يكتري دواب كثيرة صفقة واحدة

(قلت) أرايت ان استأجرت دواب كثيرة صفقة واحدة لأحمل عليها مائة أردب ولم أسم ما أحمل على كل دابة (قال) ذلك جائز ويحمل على كل دابة بقدر ما تقوى اذا كانت لرجل واحد (قلت) فان كانت الدواب لرجال شتى والدواب يختلف حملها (قال) لا يميني فذلك لان كل واحد منهم أكرى دابته بما لا يعلم وقد فسر لك هذه المسئلة في موضع آخر في البيوع والاجارات (قلت) وتحفظ عن مالك

في الرجل يتكاري الدواب صفقة واحدة أن ذلك جائز اذا كان رب الدواب واحداً  
(قال) نعم قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ تحفظ عن مالك اذا كانت الدواب لآناس  
شئ أن ذلك غير جائز (قال) لا

— باب في الكراء الفاسد —

﴿قلت﴾ رأيت أن تكرت دابة أشيع عليها رجلاً ولم أسم موصفاً من المواضع  
(قال) الكراء فاسد إلا أن تسمى موصفاً معروفاً (وقال غيره) اذا كان ذلك التشييع  
أمراً قد عرف بالبلد كيف هو فلا بأس به ﴿قلت﴾ رأيت أن تكرت دابتين  
بأعيانهما واحدة إلى برقة وأخرى إلى إفريقية ولم أسم التي إلى برقة ولا التي إلى  
إفريقية (قال) لا يجوز هذا الكراء حتى تسمى التي إلى برقة والتي إلى إفريقية  
﴿قلت﴾ رأيت أن أكرت من رجل على أن أدخلني مكة في عشرة أيام فله  
ثلاثون ديناراً وأن أدخلني في أكثر من عشرة أيام فله عشرة دنانير (قال) قال مالك  
هذا الكراء فاسد أن أدرك قبل أن يركب ففسخ هذا الكراء بينهما فإن ركب يريد  
سفره كله أعطاه كراءاً مثله على سرعة السير وإبطائه ولا يلتفت إلى الكراء الأول  
﴿قلت﴾ رأيت أن أكرت كراء فاسداً فاستوفي الركوب ما يكون عليه في قول  
مالك (قال) عليه قيمة الركوب ﴿قلت﴾ رأيت أن تكرت دابة إلى موضع من  
المواضع ولم أسم ما أحمل عليها أيكون الكراء فاسداً أم يكون جائزاً وأحمل عليها مثل  
ما يحمل على مثلها (قال) الكراء فاسد إلا أن يكونوا قوماً قد عرفوا ما يحملون فإذا  
كانوا قد عرفوا الحولة فيما بينهم فإن الكراء لهم لازم على ما قد عرفوا من الحولة قبل  
ذلك (وقال غيره) أن كان قد سمي طاماً أو بزاً أو عطراً فذلك جائز وله أن يحمل مثل  
ما تحمل تلك الدابة وإن قال أحمل عليها قدر حمل مثلها مما شئت مما تحمل فلا خير  
في ذلك لأن من الحولة ما هو أضر بالدواب وأعطب لظهورها ومنها ما لا يضر فإذا  
اختلفت لم يكن في ذلك خير وكذلك لو أكرت دابة يركبها شهراً إلى أي بلد شاء  
والبلد أن منها الوعة الشديدة ومنها السهلة وكذلك في الجوانيت والدور فكل ما اختلف

حتى يتباعد تباعدا يتنا فلا خير فيه لأن من ذلك ما هو أضر بالجدر ومنها ما لا يضر  
 فاذا اختلف هكذا لم يكن فيه خير ألا ترى أن من الحولة ما لو سعى لتقبه لظهر  
 الدابة لم يرض رب الدابة فيه بدينار واحد وآخر خلفه مؤونه على ظهر الدابة يكون  
 كراؤه أقل من ذلك بما يتفاحش ألا ترى أن الرجل يكبري دابته تركب يوما في  
 الحضر فيكون غير كراثها تركب يوما في السفرو تكون الأرض الوعرة القليلة الكلا  
 والأخرى سهلة كثيرة الكلا فيكون الكراء في ذلك مختلفا وإن رب الدابة  
 والحيات والسكنين باعوا من منافع الدابة ومنافع المساكن ما لا يدرون ما باعوا  
 لاختلاف ذلك وإن ذلك خارج من أكرية الناس ألا ترى أنه يكتري ليحمل  
 حنطة فيحمل في مكانها شعيراً مثله أو سمماً فلا يكون مخالفاً ولا يضمن إذا عطبت  
 الدابة وكذلك لو أكرته على أن يحمل له شطويًا فحمل عليه بئداديا أو بصرياً أو ما  
 أشبهه في نحوه وخفته وقته لم يضمن ولو حمل رصاصاً أو حجارةً بمثل ذلك فعطبت  
 ضمن لاختلاف ما بين ذلك غنذ هذا وما أشبهه على هذا الأصل ﴿قلت﴾ أرايت  
 أن تكاريت من رجل إلى مكة بمثل ما يتكارى الناس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا  
 (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت إبلاً إلى مكة بطعام  
 مضمون ولم أذكر الموضع الذي أنقذه فيه الطعام ولم أضرب لذلك أجلاً وليس للناس  
 في الكراء عندهم سنة يحملون عليها (قال) الكراء فاسد إذا كان بحال ما وصفت لك  
 وكذلك لو أكره بئلام مضمون أو بثوب مضمون وليس لهم سنة يحملون عليها  
 فالكراء فاسد إلا أن يراضيا فيما بينهما من ذى قبل على أمر حلال فيفخذ فيما بينهما  
 ﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت قوم مشاة إبلاً إلى مكة ليحملوا عليها أزوادهم وشرطوا  
 أن من مرض منهم حمله على الإبل (قال) هذا الكراء فاسد ﴿قلت﴾ أتخفظه عن  
 مالك (قال) لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت إن تكاريت دابة من رجل على أن  
 تبغى موضع كذا وكذا إلى يوم كذا وكذا والا فلا كراء له (قال) لا خير في هذا  
 عند مالك لأنه شرط شرطاً لا يدري ما يكون له فيه من الكراء لأن هذا غرر

لا يدري أقيم له الكراء أم يذهب رأساً فلا يكون له من الكراء شيء

### في الزام الكراء

﴿ قلت ﴾ أرأيت دابة تكاروها ليزفوا عليها عروساً لهم بعشرة دراهم فلم يزفوها  
لبيتهم تلك أیضمنون الكراء أم لا ( قال ) عليهم الكراء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكارت  
دابة أشيع عليها رجلاً الى موضع معلوم فلما قبضت الدابة أولم أقبضها بدا لفلان في  
الخروج أیضمن الكراء أم لا ( قال ) قال مالك من اكترى دابة الى موضع من  
المواضع ثم بدا له أن لا يخرج الى ذلك الموضع فان الكراء له لازم ويكرى الدابة الى  
ذلك الموضع ان أحب في مثل ما اكترها فيه فكذلك مسئلتك التي سألتني عنها  
يكون الكراء عليه ويضع في الدابة مثل ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى اكترت  
من رجل دابة يوماً الى الليل بدوهم فقال رب الدابة هذه الدابة فأقبضها واركبها  
فلم أقبضها ولم أركبها حتى مضى ذلك اليوم ( قال ) اذا أمكنه منها فلم يركبها فقد لزمه  
الكراء وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اكترى الى مكة ليصبح فسقط  
فأندقت عنقه أو انكسر صلبه أو كان اكترى الى بيت المقدس أو الى مسجد الرسول  
صلى الله عليه وسلم فأصابه ما ذكرته لك أيكون هذا عذراً ويفسخ الكراء فيما  
بينهما في قول مالك ( قال ) لا يفسخ الكراء فيما بينهما في قول مالك ( قال ) ولا يفسخ  
الكراء فيما بينهما وان مات أيضاً لم يفسخ الكراء بينهما ويقال له أو لورثته اكروا  
هذا الكراء الذي وجب لكم واغرموا الكراء الذي عليكم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان  
اكترت دابة الى مكة فلما كنت في بعض المناهل عرض لي غريم لي فحسبني  
( قال ) الكراء لك لازم ويقال لك اكروا الدابة من مثلك الى مكة ﴿ قلت ﴾ فان كان  
على الدابة حولة اكترتها لا حمل عليها الى مكة فعرض لي غريم في بعض المناهل  
فأراد أخذ المتاع ( قال ) قال مالك للمكرى أولى بالمتاع الذي معه على حملته حتى  
يقبض حقه وللغرماء أن يكروه في مثل ما حمل الى الموضع الذي اكترى اليه ﴿ وان  
ذهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب في الرجل يستكرى من الرجل داره عشرين



ثم يموت الذي أكرتي ويبقى المستكرى (قال) ان توفي سيد المسكن فأراد أهله اخراج من استأجره منه أو يبعه فلا أرى أن يخرجهم الا برضا منهم ولكن ان شاؤا باعوا مسكنهم ومن استأجره فيه على حقه وشترطه في اجارته (قال ابن شهاب) وان توفي المستأجر سكن ذلك المسكن أو لم يسكنه فانا نرى أن تكون أجرة ذلك المسكن فيما يترك من المال يؤديه الورثة بحصصهم (قال ابن وهب) وأخبرني مسلمة ابن علي أن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً عشر سنين أو أجرة ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة الى الورثة والسكنى

### في فسخ الكراء

قلت (قال) رأيت ان استأجرت ثوراً يطحن لى كل يوم أردبين بدرهم فوجده لا يطحن الا أردباً واحداً (قال) لك أن ترده قلت (قال) رأيت ان كنت قد طعنت عليه أردباً أول يوم ما يكون له على من الكراء (قال) نصف درهم لأنه انما استأجره على طحين أردبين بدرهم قلت (قال) رأيت ان استأجرت دابة بعينها أو بعيراً بعينه فإذا هو عضو أو جرح أو لا يبصر بالليل أو دبر تحتي دبرة فاحشة يؤذني ربحها أيكون هذا مما يفسخ به الكراء فيما بيننا أم لا (قال) أما ما ذكرت من الموضوح والجرح والذي لا يبصر بالليل ان كان ذلك مضراً بالراكب يؤذيه فله أن يقاسمه الكراء ان أحب قلت (قال) وهذا قول مالك (قال) هو مما يفسخ به الكراء عندنا لأنها عيوب لا يستقيم أن يلزمها الناس في كرائهم الا ان تراضوا بذلك قلت (قال) رأيت ان استأجرت عبداً للخدمة فرض أو دابة أركبها الى موضع كذا وكذا فاعتلت الدابة أيكون هذا عذراً وأنافضه الكراء (قال) نعم الا ان البعد ان صح في بقية من وقت الاجارة حمل لك ماصح فيه من ذلك وكان عليك كراء ما عمل لك ويسقط عنك كراء ما مرض فيه قلت (قال) وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك والدابة عندى ليست بهذه المذلة لأن الدابة اذا اعتلت وقد تكاواها الى افريقية لم يتخلف عليها فهي وان صحت قبل أن يبلغ صاحبها الذي تكاواها الى افريقية لم يلزمه

الكره لأن الذي اكترى لا يقدر على القيام عليها وهي وإن ضمت بعده لم تلحقه وهي أيضاً لو لحقت له أنه يكون قد اكترى غيرها فإن لزمه هذا أيضاً فقد دخل عليه في ذلك ضرر وذلك مخالف للخدمة ﴿قلت﴾ أرايت أن قال المتكاري أنا أقيم على الدابة حتى تقيق من علتها ثم أركبها وقال ربها لا أقيم عليها وأنا أريد بيعها إذا صارت لا تحمل ولا أقدر على المقام عليها والنفقة (قال) ينظر إلى ذلك فإن الأمراض مختلفة إن كان مرضاً يرجى برؤه بعد يوم أو يومين والامر القريب لا يكون فيه ضرر على المكري فهذا يحبس رب الدابة على دابته حتى ينظر إلى ما يصير إليه أمرها وإن كان مرضاً لا يرجى برؤه إلا بعد زمان ويتناول أمرها ويكون في ذلك ضرر على صاحبها في أقامته عليها بل لدل السرف فيها يحسف بالمكري وقطعه عن عياله فلا يصلح الضر بينهما وإنما ينظر في هذا إلى ما لا ضرر فيه عليهما ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى أياً رجل تكارى من رجل بغير أيمته فهلك البير فليس للمستكرى على المكارى أن يقيم له مكانه غيره وليس عليه في الكراء ضمان ﴿ابن وهب﴾ عن شمر بن نثير عن حسين بن عبيد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه قال من تكارى وشرط اليلاغ ثم قصرت الدابة استكرى عليه بما قام وإن لم يشترط اليلاغ فمن حيث قصرت الدابة حسب لصاحبها بقدره

﴿قلت﴾ في المكارى يريد أن يردف خلف المكري أو يحمل متاعاً

﴿قلت﴾ أرايت أن تكارث دابة إلى موضع من المواضع فأراد ربها أن يحمل تحتها متاعاً أو يحمل معي رديفاً أيكون ذلك له أم لا (قال) ليس ذلك له لأن الرجل يركب الدابة يتكراها قصير الدابة كلها له لأنه قد تكاهاها كلها بيمينها فقد اشترى ركوبها وكذلك السفينة يتكراها الرجل فليس لصاحبها أن يحمل فيها شيئاً لأن ذلك قد صار للمكري ﴿قلت﴾ أرايت أن تكارث دابة بيمينها إلى موضع كذا وكذا فحمل صاحبها في متاعها له بكرة أو بغير كراهة أي يكون له كراهة ما حمل في متاعها

(قال) ان كان انما اكرأك الدابة فحمل عليها متاعا في متاعك فلك كراء للمتاع الذي حمل في متاعك وان كان انما اكرأك ليحمل عليها أرطالا مسماة فحمل لك تلك الارطال المسماة ثم زاد عليها لم يكن لك كراء تلك الزيادة (وقال غيره) ان كان اكرأك ليحمله بيده أو ليحمله ويحمل متاعا معه ثم حمله هو أو حمله وحمل متاعه ثم أدخل المكري متاعا مع متاعه بكرأه أو بغير كراء فهو لرب الدابة لان رب الدابة قد وفاه شرطه وقد كان للمتكري اذا تكاري الدابة ليركبها بيده أن يمنع رب الدابة من الزيادة عليها

### في المكري يكرى غيره

قلت) أرايت ان اكرت دابة فحملت عليها غيرة أضمن أم لا (قال) لا ضمان عليه اذا حمل عليها من هو مثله في الخفة والامانة الا أن يحمل عليها من هو أثقل منه أو غير مأمون فأراه ضمانا وهذا قول مالك (وقال ابن القاسم) اذا عطبت الدابة فادعى غير المأمون تلفها ولا يعلم ذلك الا بقوله فالذي اكرأها ضامن للمكري الاول وليس على المكري الثاني ضمان الا أن يأتي من سببه أو يتبين كذبه (وقال) في الرجل يكرى من الرجل على احمولة الى بلد فيريد أن يصرفها الى بلد غير البلد الذي اكرأها اليه وهو مثل البلد الذي اكرى اليه في المؤنة والشدة والصعوبة (قال) لا يكون ذلك للمكري الا أن يشاء ذلك المكري (وقال غيره) وان شاء ذلك المكري فليس بجائر وهذا فسخ الدين في الدين الا أن يقبله من الكراء الاول اقالة صحيحة ثم يكرى ان شاء الى الموضع الذي أراد قلت) أرايت ان اكرت راحلة لا ركبها أنا نفسي فأيت بمن هو مثلي فأردت أن أحمله مكاني أي يكون لي ذلك أم لا (قال) قال لي مالك لا يعصيني ذلك اذا اكرت دابة ليركبها أن يركب غيره وقد يكرى الرجل لحاله ولحسن ركوبه فأنت تجد آخر لمله أخف منه وهو أخرق في الركوب منه (قال ابن القاسم) ولكن ان فعل فحمل غيره فعطبت الدابة نظر في ذلك فان كان مثله في الثقل والحال والركوب لم يضمن قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي قلت) أرايت ان مات هذا الذي اكرت الدابة أيكون الكراء لازما ويأتون بمثله فيحملونه ويكون ذلك لورثته

( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أراك قد أجزت أتى يحمل غيره في الموت ( قال ) كذلك قال لي مالك ولا بأس بذلك في الدور والجملة تكري تلك الابل من غيره ﴿ سخنون ﴾ وقد قال مالك وفي الحياة أيضاً له أن يكرها من غيره وهو قوله الذي يعرف وأما الذي قال لا يمجنى لم يكن يقف عليه وقوله المعروف ان له أن يكرها من مثله في حاله وخفته وأمانته وقد كتبنا في الكتاب الاول قبل هذا ما يجوز من الرمح في الاكرية أكرية الدواب والدور والارضين وغير ذلك ومن اجازة ومن قاله

﴿ في المكثري يردف خلفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت دابة لأركبها فحمت معي عليها رديفاً فمطبت الدابة ( قال ) قال مالك في الرجل يكثر في البعير ليحمل عليه كذا وكذا رطلاً فزاد عليه أكثر من ذلك ( قال مالك ) ينظر الى تلك الزيادة فان كانت تلك الزيادة مما يعطب بها اذا زادها خير رب البعير فان أحب فله كراهه الاول وكراهه مازاد عليها وان أحب فله قيمة البعير يوم تمدي عليه ولا كراهه له وان كانت الدابة لا تعطب في مثل ما يحمل عليها فله الكراهه الاول وكراهه ما تمدي فيه ولا ضمان عليه فالتى سألت عنه من الرديف بهذه المنزلة ان كان رديفاً تعطب الدابة في مثله اذا أردف فهو بهذه المنزلة وان كان لا تعطب بمثله فهو على ما فسرت لك ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن كراهه الحاج يتكافى على خمسائة رطل فيكون في زاملته أكثر مما يعطب في مثله ( قال مالك ) ليس الحاج كغيرهم لم يزل الحاج يكون لهم الزيادات من السفر والاطعمة لا ينظر في ذلك ولا يعرف المتكافى ما حمل فلا يكون عليهم في ذلك ضمان ﴿ قال ﴾ وقال مالك وذلك اذا كان للمكثري هو الذي حمله ورآه وردتها عليه فثبت قوله على هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكافيت دابة من موضع من مصر الى موضع آخر الى رجل القاه أسلم عليه فأردفت خلفي من يمسك على الدابة اذا دخلت أسلم عليه فمطبت الدابة أولم تعطب أيكون على كراهه هذا الرديف في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يكثر الدابة من موضع الى موضع فيعدل عن طريقه الميل ونحوه ( قال ) قال مالك

أراه ضامناً بحال ما وصفت لك فكذلك هذا الذي أردف وإن كان ذلك مالى موضع  
قرب فأراه مثل ما وصفت لك فى الضمان يكون رب الدابة مخيراً فى الكراء أو  
الضمان بحال ما وصفت لك من الميل الذى عدل فيه عن طريقه إذا كان الردف يعطب  
فى مثله إذا علم أن الدابة إنما عطبت من الردف

— باب فى الرجل يتكارى الدابة فيتمدى فيحبسها —

﴿ قال ﴾ وقال مالك فى الرجل يتكارى الدابة من الرجل فيحبسها عنه أنه إن شاء  
ضمنه قيمتها يوم تمدي عليها وإن شاء أخذ دابته وكراء ما تمدي إليه إلا أن يكون  
إنما تمدي شيئاً يسيراً لم يحبسها فليس له ألا كراء دابته إذا لم تتغير وأتى بها على حالها  
﴿ قلت ﴾ فقيمتها يوم تمدي عليها أو قيمتها يوم ركبها ( قال ) بل قيمتها يوم تمدي  
كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً اكترى دابة يوماً فحبسها شهراً ماذا  
عليه ( قال ) عليه كراء يوم ورب الدابة مخير فى التسعة وعشرين يوماً إن شاء أخذ  
كراءها فيما حبسها فيه على قدر ما استعملها أو حبسه أياها بنير عمل وإن شاء أخذ قيمتها من  
بمد اليوم الذى كان عليه بالكراء ( وقال غيره ) إن كان معه بالمضر فعلى عليه بالكراء  
الاول على حساب ما أكراه لأن رب الدابة حين انقضت وجيبته فلم يردّها إليه وهو  
معه وهو يقدر على أخذها كأنه راض بالكراء الاول وإن كان ذلك فى غير مصره  
فأتى بالدابة على حالها فربها غير إن شاء أخذ الدابة وكراءها لليوم أو الأكثر من كراء  
مثلاً فيما حبسها إن كان كراء مثلاً فيما حبسها أكثر من حساب كراء اليوم كان ذلك  
لرب الدابة وإن كان كراء ما حبسها على حساب كراء اليوم الذى أكراها أقل كان  
لرب الدابة على حساب الكراء الاول عمل عليها أم لم يعمل عليها وإن شاء ضمنه  
قيمتها يوم حبسها ولا شيء له من كراءها إلا كراء اليوم الذى أكراها ﴿ قلت ﴾ لابن  
القاسم وإن لم تتغير الدابة ( قال ) وإن كانت لم تتغير فهو مخير وهذا كله قول مالك ﴿ قال  
ابن القاسم ﴾ إلا أن يكون حبسها اليوم ونحوه ثم يردّها بحالها لم تتغير فى بدنها فيكون  
عليه كراؤها ولا يضمن وذلك أن مالكاً قال فى الرجل يتكارى الدابة فيتمدى عليها

الاميال انه يردّها ولا يضمنها ويكون عليه كراء تلك الاميال اذا ردها على حالها .

### التمدى في الكراء -

﴿ قلت ﴾ ارايت ان تكاريت بعيراً لأجل عليه محملاً فحملت عليه زاملة ( قال )  
 ينظر في ذلك فان كانت الزاملة أثقل من الحمل وأكثر كراء فهو ضامن ان عطب  
 البعير ويكون عليه كراء ما زاد ورب البعير مخير في ذلك فان كانت الزاملة دون  
 الحمل فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في رجل تكارى  
 بعيراً على أن يحمل عليه حمل كذا فحمل عليه حمل صوف فعطب ( قال ) ينظر فان كان الذى  
 حمل عليه هو أخف وأثقب وربما كان الشيطان وربهما واحد وأحدهما أثقب لجفائه أو  
 لشدة ضمه على جني البعير مثل الزصاص والنحاس فان كان الذى حمل عليه ليست فيه  
 مضرة ولا ثقب على الذى اشترط فلا ضمان عليه وان كان هو أثقب وأضر فهو ضامن  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ الا أنه يخير في الضمان فان أحب كان له كراء فضل ذلك الحمل على  
 ثعبه بما يسوى وان أحب فله قيمة بعيره يوم حمله ولا كراء ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان تكاريت  
 بعيراً لأركبه أنا فنسى فحملت عليه غيرى ( قال ) ان كان هو مثلك أو دونك فلا ضمان  
 عليك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم اذا كان هو يكرهه في مثل ما اكرهه  
 ﴿ قلت ﴾ ارايت ان استأجرت راحاً على أن لا أطعن فيها الا الحنطة فحملت أطعن فيها  
 الشعير والعدس والفول والقمطية والذرة والدخن فانكسرت الراح ( قال ) ان كان  
 طعين الشعير والفول والعدس وما ذكرت ليس بأضرار من الحنطة فلا أرى عليه ضماناً  
 وان كان ذلك أضر فهو ضامن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو رأيي مثل ما قال  
 مالك في الذى يكرى البعير على أن يحمل عليه خمسمائة رطل من بز فحمل عليه خمسمائة  
 رطل من دهن انه ان لم يكن الدهن أضر بالبعير من البز فلا ضمان على المتكاري ان  
 عطب البعير ﴿ قلت ﴾ ارايت ان استأجرت دابة لأحمل عليها حنطة فحملت عليها  
 شعيراً أو ثياباً أو دهنًا ( قال ) اذا حمل عليها ما يكون مثل وزن الذى اكرهها عليه  
 فذلك جائز ولا يضمن لان مالكاً قال له أن يكرهها ممن يحمل عليها مثل ذلك وله

أن يحمل عليها خلاف القسمة سمي أن تكارها يحمل عليها كتاباً فلا بأس  
بذلك أن يحمل عليها من البر وزن ذلك أو من القطن وزن ذلك إلا أن يكون  
من ذلك شيء أضر على الدابة من الذي تكارها له وإن كان وزن ذلك لأنه قد يكون  
شيء أخف على الابل والدواب وأضنط لظهورها وإن كان الوزن واحداً مثل  
الرماس والحديد ألا ترى أن الزوامل أثقل من المحامل في الوزن والزوامل أرفق  
بالابل وإذا لم يكن في ذلك اختلاف ولا مضرة فلا بأس أن يحمل عليها خلاف  
ما سمي ﴿قلت﴾ أرايت أن اكترت دابة لأحمل عليها عشرة أفضة من حنطة  
خملت عليها أحد عشر قفيزاً فطبت الدابة أأضمن أم لا في قول مالك (قال)  
لا ضمان عليك في قول مالك إذا كان القفيز انما فيه الشيء اليسير الذي لا يفتح  
الدابة يعلم أن مثله لا تمطب فيه الدابة ﴿قلت﴾ أفيكون لرب الدابة أخذ كراه  
هذا القفيز الزائد (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ فكيف يكون أجره أتجمل  
أجره مثل قفيز من الأفضة أو أجر مثله بالنأ ما بلغ (قال) ينبغي في قول مالك أن  
يكون له أجر مثل القفيز الزائد ولا يكون مثل أجر قفيز من العشرة لأن مالك قال  
إذا تكارى الى موضع فتمدى عليه الى أمد منه كان عليه قيمة كراه ما تمدي وليس  
على قدر ما تكارى عليه أولاً فالقفيز الزائد والتمدي سواء ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا  
قول مالك وغيره في مثل هذا في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت أن تكارت دابة الى  
برقة ذاهبا وراجعا فلما بلغت برقة تمديت عليها الى أفريقية ثم رددتها الى مصر ما يكون  
لرب الدابة في قول مالك (قال) رب الدابة مخير بين أن يكون له كراه من مصر  
الى برقة ذاهبا وراجعا ومثل كراه دابته من برقة الى أفريقية ذاهبا وراجعا الى برقة  
فيكون له من مصر الى برقة ذاهبا وراجعا الكراه الذي سمي بينهما ويكون له من برقة  
الى أفريقية ذاهبا وراجعا قيمة كرايتها وإن أحب رب الدابة أن يأخذ نصف كراه دابته  
الى برقة ذاهبا ويضمنه قيمتها يبرقة يوم تمدي عليها الى أفريقية ولا يكون له من الكراه  
في ذهابه بدابته الى أفريقية ذاهبا وراجعا الى مصر قليل ولا كثير فذلك له ﴿قلت﴾

ولا يكون له الكراء فيما بين برقة الى مصر في رجعتة (قال) نعم اذا رضى أن يضمه  
قيمة دابته يوم تمدي لم يكن له من الكراء فيما بين برقة الى مصر في رجعتة قليل  
ولا كثير (قلت) أرايت ان رد الدابة يوم تمدي عليها على حالها ورددها وهي أسمن  
وأحسن حالا (قال) قال مالك رب الدابة بالخيار ان شاء ضمته وان شاء أخذ دابته وأخذ  
الكراء الذي ذكرت لك (قال مالك) لان الاسواق قد تغيرت فسوق هذه الدابة  
قد تغير وقد حبسها المتكاري عن أسواقها وعن منافع فيها (قلت) أرايت ان تكاريت  
دابة لاحمل عليها خمسمائة رطل من دهن فحملت عليها خمسمائة رطل من رصاص فمطبت  
الدابة أأضمن أم لا (قال) ينظر في ذلك فان كان الرصاص هو أئتمب عليها وأضر بها فهو  
ضامن والا فلا ضمان عليه وهذا قول مالك (قال) وقال مالك له أن يكرها في مثل  
ما أكرها فيه ويحمل عليها غير ما أكرهاها عليه اذا كان الذي يحمله عليها ليس فيه  
مضرة على الذي تكارهاها عليه فاذا كان الرصاص في الوزن مثل وزن الدهن وليس هو  
أكثر من مضرة الدهن فلا شيء عليه (قلت) أرايت ان استأجرت ثورا أطحن  
عليه كل يوم أردبا فطحن عليه أردبين فمطب الثور (قال) رب الثور بالخيار ان شاء أخذ  
كراء أردب وضمن الطحان قيمة ثوره حين ربطه في طحين الارذب الثاني وان شاء  
أخذ كراء الاردين جميعا ولا شيء له على الطحان من قيمة الثور (وقال) عبد الرحمن  
وابن وهب قال مالك اذا تكارى دابته الى مكان مسمى ذاهبا وراجعا ثم تمدي حين  
بلغ البلد الذي تكارى اليه فاما لرب الدابة نصف الكراء الاول فتمدى للمتدى  
بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء ولو أن الدابة هلكت حين بلغ البلد الذي  
تكارى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمكرى الا نصف الكراء فان تمدي  
المتكاري المكان الذي تكارى اليه قرب الدابة بالخيار ان أجب أن يضم دابته  
المتكاري يوم تمدي بها ضمته اياها قيمتها يوم تمدي بها وله الكراء الى المكان الذي  
تمدى منه وان أجب صاحب الدابة أن يأخذ كراء ما تمدي اليه المستكرى ويأخذ  
دابته فذلك له وكذلك الامر عندنا في أهل التمدي والخلاف لما أخذوا عليه الدابة



﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه سأل عن رجل استكرى  
 دابة فجاز بها الشرط أبيضن (قال) نعم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجل من أهل  
 العلم عن علي بن أبي طالب ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح  
 مثله ثم فسروا بنحو من تفسير مالك في الكراء الاول وكراء التمدي وضمان الدابة  
 ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جرمج عن عطاء قال له رجل زدت على  
 المكان الذي استكرت إليه قليلا ميلا أو أقل فأتت (قال) تنرم ﴿قلت﴾ لعطاء  
 زدت على الحبل الذي اشترطت قليلا فأتت (قال) تنرم ﴿قلت﴾ فأكرته من غيري  
 ينزأمر سيد الظهر فحمل عليه مثل شرطى ولم يتعد (قال) لا ينرم وقال ذلك عمرو  
 ابن دينار ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن سعيد بن  
 المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
 هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان  
 ابن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل ققه وفضل وربما اختلفوا في الشيء  
 فأخذ يقول أكرتهم وأفضلهم رأيا أنهم كانوا يقولون من استكرى دابة الى بلد ثم  
 جاوز ذلك البلد الى بلد سواء فإن الدابة ان سلمت في ذلك كله أدى كراءها وكراء  
 ماتمدي بها وان تلفت في تمديه بها ضمنها وأدى كراءها الذي استكراها به

### في الدعوى في الكراء

﴿قلت﴾ أرايت ان تكررت دابة الى أفريقية فاختلفنا قبل الركوب أنا وصاحب الدابة  
 فقال إنما أكرتلك الدابة الى برقة بمائة قلت أنا إنما أكرت منك الى أفريقية  
 بمائة (قال) قال مالك يتحالفان ويتفاسخان قد الكراء أو لم يتعد إذا كان قبل الركوب  
 أو ركوب دور لا يكون فيه ضرر في رجوعهما (وقال غيره) إذا انتقد وكان يشبه  
 ما قال فالقول قوله مثل ما لو بلنا برقة فاختلفا فيها لان التقيد المقبوض فوت وصار  
 القابض مقرأ بما عليه والمكترى مدع للاكثر ألا ترى لو قال بعتك بهذه المائة التي  
 قبضت منك مائة أردب الى سنة وقال المشتري بل اشتريت منك ما شئ أردب الى

سنة وكان ما قال البائع يشبه ان القول قوله لانه مقر والمشتري مدع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان بليت برقة فقال رب الدابة أكريتك الى برقة بمائة درهم وقلت انما أكريتني الى افرقية بمائة درهم (قال) قال مالك ان كان قد نقد المتكاري الكراء كان القول قول المكري اذا كان يشبه قوله أن يكون كراء الناس الى برقة بمائة درهم مع يمينه ﴿قلت﴾ فان كان لا يشبه أن يكون الكراء الى برقة بمائة درهم ويشبه أن يكون الى افرقية بمائة درهم (قال) يخالفان ويتفاسخان ويدعي رب الدابة قدر كراءه الى برقة ولا يكون للمتكاري أن يلزمه الكراء الى افرقية بعد يمين رب الدابة ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المتكاري لم يقد وكان يشبه الكراء ما قال المكري والمتكاري لان ذلك مما يتباين الناس فيه (قال) يخالفان ويقسم الكراء على قدر الطريق من مصر الى افرقية فيكون لرب الدابة ما يصيب الطريق الى برقة ولا يلزم رب الدابة الكراء الى افرقية بعد أيمانها وأيمانها نكل عن اليمين كان القول قول من حلف ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلفنا قبل الركوب بمصر فأقنا البينة جيمنا أنا ورب الدابة أو لنا بلقنا برقة اختلفنا فأقنا البينة أنا ورب الدابة (قال) البينة لا عدلها الا أن شكافا البينة في العدالة فان شكافا البينة في العدالة قبل الركوب تخالفا وتفاسخا لأن مالكا قال اذا اختلفا في الكراء قبل الركوب ولا بينة بينهما تخالفا وانفسخ الكراء بينهما (وقال غيره) ان أقاما بينة فالبينة بينة مدعى الفضل وليس هذا من التهاور وكذلك قال عبد الرحمن في رجل باع من رجل سلعة فاختلعا قبل القبض فقال البائع بعثك بمائة وقال المشتري اشتريت منك بخمسين انهما يخالفان ويتفاسخان الا أن تقوم لهما بينة فان قامت بينة قضى بينة البائع لأنه مدع للفضل ولا تهازادت على بينة المشتري فسلطة الكراء تشبه قوله هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان تكاديت دابة من مصر الى مكة بمائة درهم فنقدته المائة أو لم أقده ثم ركبته حتى اذا أتيت المدينة قال رب الدابة انما أكريتك الى المدينة بمائة درهم وقلت له أنا انما تكاديتها الى مكة بمائة درهم (قال) ان كان للمتكاري قد نقده للمائة درهم فالقول قول

رب الدابة في المائة الدرهم الى المدينة اذا كان يشبه ما قال لأنه أئتمنه عليها حين دفعها  
 اليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وعلى المتكاري اليمين بالله في المائة الأخرى التي ادعاها رب  
 الدابة ولم أسمع من مالك في هذه المائة الزائدة التي ادعاها رب الدابة في الكراء شيئا  
 ولكن ذلك عندي مثل البيوع ﴿ قال مالك ﴾ وعلى رب الدابة اليمين بالله أنه لم يكرها  
 منه الى مكة بمائة درهم ﴿ قلت ﴾ فان أقاما جميعا البيعة على ما ادعيا من ذلك فتكافت  
 البيعتان فهما كن لا بيعة لهما وان لم يتكأ البيعتان فالقول قول أعدلهما بيعة ﴿ قال ﴾ نعم مثل  
 قول مالك في البيوع ﴿ قلت ﴾ فان كان لم يتقدم الكراء حتى بلغا المدينة فاختلفا كما  
 وصفت لك ﴿ قال ﴾ القول قول رب الدابة عند مالك أنه لم يكرها مالا الى المدينة والقول  
 قول المتكاري في غرم الكراء فتقسم المائة الدرهم على ما بين مصر الى مكة فأصاب  
 ما بين مصر الى المدينة كان رب الدابة وما أصاب ما بين المدينة ومكة حط ذلك  
 عن المتكاري مع إيمانها جميعا وان قامت لهما البيعة جميعا فبحال ما وصفت لك ﴿ وقال ﴾  
 غيره ﴿ وهو مثل قوله وذلك اذا كان ما قال جميعا يشبه أو ما قال المتكاري وان كان  
 ما قال المكري أشبه ولا يشبه ما قال المكري فالقول قول المكري مع يمينه على  
 دعوى المكري ﴿ وقال غيره ﴾ اذا أقاما جميعا بيعة أخذت بيعة كل واحد منهما  
 اذا كانت عدلة لأن كل واحد منهما مدع لفضلة أقام عليها بيعة فأقضى للمكري بالمأثني  
 درهم وأقضى للمكري بالركوب الى مكة وليس هذا من التهاور وسواء انتقد أو لم  
 ينتقد اذا قامت البيعة وهذا أصل قولنا نغذ هذا الباب ونحوه على مثل هذا ﴿ قلت ﴾  
 رأيت ان حمل لي المكاري حمولة حتى بلغه الموضع الذي شرطت عليه فاختلفا فقال  
 رب المتاع قد أدبت اليك الكراء وقال الجمل لم أخذ منك شيئا ﴿ قال ﴾ قال مالك  
 القول قول الجمل ما دام المتاع في يديه وان بلغ به الموضع فأسلمه الى صاحبه ثم قام  
 بعد ذلك يوم أو يومين أو أمر قريب ﴿ قال مالك ﴾ رأيت القول قوله أيضا وعلى  
 صاحب المتاع البيعة أنه قد وفاه والا حلف الجمل أنه لم يقبض كراءه وغرم له رب  
 المتاع الكراء ﴿ قال ﴾ لي مالك وكذلك الحاج حاج مصر اذا بلغوا أهلهم فقام الجمل

بعد قدومهم بلادهم بالامر الضرب الذي لا يستنكر فقال لم أنتد كان القول  
قول الجمل وعليه اليمين (قال مالك) وما تطاول من ذلك كله ولم يتم الجمل بمحدثان  
قدومه ولم يطلبه حتى تطاول ذلك فأرى القول قول صاحب المتاع والحاج وعليهم  
اليمين بالله أنهم قد دفعوا الآن يكون للجمل بينة **﴿قال﴾** قلت لمالك فالحياط والصباغ  
والصائع يدفعون ذلك الى من استعملهم ثم يأتون يطلبون حقوقهم **﴿فقال﴾** هم كذلك  
اذا ماتوا بمحدثان ما دفعوا المتاع الى أهله وان قبضه أهله وتطاول ذلك فأرى القول  
قول أرباب المتاع وعليهم اليمين **﴿قلت﴾** ما قول مالك في رجل اكرى من رجل ابلا  
من مصر الى مكة فلما بلغا أيلة اختلفا في الكراء **﴿قال﴾** قال مالك القول قول المتكاري  
اذا أتى بما يشبه **﴿قلت﴾** وسواء ان كان كراء هذا الرجل الى مكة في راحلة بعينها أو  
مضمونا على الجمل لأن المضمون ليس في كراء راحلة بعينها فيكون قابضا للراحلة التي  
اكرى مثل ما قبض متكاري الدار التي اكرى والمضمون لم يضمن راحلة بعينها  
وجب له ركوبها بعينها **﴿قال﴾** لم أسمع من مالك في هذا شيئا بعينه وأراها عندي  
سواء كان في راحلة بعينها أو مضمونا في غير راحلة بعينها لأن الجمل اذا حملة على  
بعير من ابه **﴿قال مالك﴾** فليس للجمل أن ينزع ذلك البعير من تحته الا أن يشاء  
المتكاري ذلك **﴿قال مالك﴾** ولو أفلس الجمل كان كل واحد من هؤلاء أولى بما في  
يديه من الثروة ومن أصحابه حتى يستوفي حقه وان كان الكراء مضمونا لأنه لما قدم  
له بعير أفر كبه فكان كراءه وقع في هذا البعير بعينه فليس للجمل أن ينزعه الا برضا  
المتكاري فهذا يدل على أن الكراء المضمون والذي في الدابة بعينها اذا اختلف  
المتكاري ورب الابل في الكراء كان القول فيهما سواء بحال ما وصفت لك **﴿وقال﴾**  
غيره ليس الراحلة بعينها مثل المضمون **﴿قلت﴾** لابن القاسم أرايت ان دفعت الى  
رجل كتابا من مصر يبلغه الى افرقية بكذا وكذا درهما فلقيني بعد ذلك فقال  
ادفع الى الكراء قد بلغت لك الكتاب قلت له كذبت لم تبلغه أيكون له الكراء  
أم لا **﴿قال مالك﴾** قد أثمته على أداء الكتاب فاذا قال قد أدبته في مثل ما يعلم أنه

قد يذهب الى ذلك الموضع ويرجع قله كراؤه ﴿قلت﴾ وكذلك الحولة والطعام والبر  
وغير ذلك (قال) نعم وقال غيره على المكري البينة أنه قد وفاه حولته وبلته الى منتهاه

### ﴿ في نقد الكراء ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ا كترت ابلا الى مكة أو الى موضع من المواضع فطلب مني  
المكري الكراء قبل أن يحل لي شيئاً أو طلب الكراء بعد ما سار يوماً أو يومين  
فقلت لا أدفع اليك حتى أبلغ الموضع الذي آكرت اليه (قال) قال مالك اذا كان  
للناس كراء معروف وسنة في كرائهم وتقديتاً قدونه بينهم حملوا على عمل الناس وان كان  
كراء الناس عندهم انما تقدم فيه بعد ما يستوفي المنكاري كراءه حملوا على ذلك  
وان كان الناس عندهم انما يحملون جميعه اذا ا كتروا يحمل المنكاري كراءه ﴿قلت﴾  
فان لم يكن عندهم أمر معروف من عمل الناس كيف يصنعون (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئاً الا أنه قال لي في كراء الدور ان لم يكن بينهما شرط ولا سنة لم يمطه  
الا بقدر ما سكن فان كان هذا ليس عندهم كراء للناس معروف رأيت بمنزلة الدور

### ﴿ القضاء في نقد الكراء ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ا كترت من رجل الى افرقية فلما ا كترت منه عجلت له  
الكراء من غير شرط ثم أردت أن أراجع فيما عجلت له من الكراء (قال) ليس لك  
أن تراجع فيما عجلت له من الكراء ﴿قلت﴾ ما قول مالك في رجل ا كتري من  
رجل ذابة من مصر الى الرملة فلما بلغنا الرملة تصادقا أنه لم يقد الكراء فقال المكري  
لي نقد الرملة وقال المكري انما لك على نقد مصر (قال) قال مالك انما عليه نقد  
مصر حيث وقع الكراء بينهما

﴿ في الرجل يكتري بدنانير فينقد دراهم ﴾

﴿ أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرتت من رجل الى مكة ذاهبا وجائيا بألف درهم فنقدته بالالف درهم مائة دينار مكافئ حين اكرتت أو خمسين دينارا مكافئ أو بعد ذلك بيوم أو يومين أو بعد ما ركبت يوم أو يومين (قال) قال مالك في الرجل يتكاري الى مكة بدنانير وأراد أن يقضى في تلك الدنانير وروا (قال) ان كان سنة الكراء النقْد فلا بأس بذلك والا فلا خير فيه لأنه يدخله الدراهم بالدنانير الى أجل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرتت راحلة بمائة درهم الى مكة على أن أدفع اليه الدراهم بمكة فمجلت له بدلها دنائير الساعة أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنها ذهب بورق الى أجل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرتت راحلة بعينها الى مكة بدنانير نقدا فنقدته بها دراهم (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان عطبت الراحلة في بعض الطريق بم أرجع عليه (قال) قال مالك بالدراهم ﴿ قلت ﴾ فان كنت انما أعطيته بتلك الراحلة وتلك الدنانير عرضا من العروض بم أرجع عليه اذا ماتت الراحلة في الطريق (قال) بالدنانير ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في البيوع ورأيت أنا الكراء مثل البيوع ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرتت راحلة بعينها بدنانير فأردت أن أعطيه في الدنانير دراهم (قال) هذا مثل ما وصفت لك من قول مالك في الكراء المضمون وهذا وذلك سواء ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان له على رجل دنائير الى أجل فعجل له منها دراهم نقدا (قال) لا يصلح ذلك عند مالك (قال) ولا يجمل من ذهب الى أصل فضة نقدا عند مالك ولا من فضة الى أجل ذهابا نقدا عند مالك لأنه يصير ذهابا فضة ليس يدأيد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرتت بغيراً بطعام بعينه أو بطعام الى أجل أ يصلح أن أيمه قبل أن أستوفيه (قال) اذا كان الطعام الذي بعينه كيلا فلا يصلح أن تبينه حتى تقبضه وان كان الذي بعينه مصبرا فلا بأس أن تبينه قبل أن تقبضه وأما الذي الى أجل فلا تبينه حتى تقبضه ﴿ قلت ﴾ وهذا

قول مالك (قال) نعم

— في القضاء في الكراه —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت ابلا الى مكة قفلت للجمال اخرج بي اليوم وقال الجمال لا اخرج بك اليوم لان في الزمان بقية (قال) اذا كان في الزمان بقية فللجمال أن يتأخر الى خروج الناس فاذا كان خروج الناس أجبر الجمال على الخروج ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت زاملة الى مكة أحمل عليها خمسمائة رطل فانقصت الزاملة في بعض الطريق فأراد الشكاري أن يتبها وأبي المكري ذلك أو قال ففدت الزاملة فأراد الشكاري أن يتبها وأبي المكري ذلك أو قال المكري لا آكل منها ولا أحرکها حتى أبلغ مكة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحملوا على ما يعرفون من أمر الناس وحال الناس في ذلك فليبه يحملون ولا ينظر الى قول واحد منهما (وقال غيره) ان لم يكن للناس سنة يحملون عليها فله حملان خمسمائة رطل الى منتهى كراهه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت دابة أو بيراً من موضع من المواضع الى القسطاط فلما بلغني المكري أولها قال لي انزل قفلت له لا أنزل الا في منزلي ومنزلي أقصى القسطاط (قال) له أن يبلغه الى منزله ولا ينزله في أول القسطاط الا أن يريد ذلك وهذا وجه ما يعرف من الذي يشكاري عليه الناس

— في تضمين الا كراه —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان استأجرت جمالا يحمل لي على ابله أو بفلا يحمل لي على بفاله أو حماراً يحمل لي على حميره فاستأجرته على أن يحمل لي ذهني هذا الى موضع كذا وكذا ففترت الدابة فسقطت فانكسرت القوارير فذهب الدهن أو كان طعاماً فذهب أو انطمت الحبال فسقط المتاع ففسد (قال) قال مالك لا يكون على رب الدابة للشكري ولا على رب البعير المكري قليل ولا كثيراً الا أن يكون فره من عشارها أو غرمه من الحبال التي ربط بها متاعه فهذا يضمن اذا كان هكذا ﴿قلت﴾ ولم لا يضمنه

اذا عثرت دابته وان لم تكن عشورة (قال) لانه لم يفره من شيء ولان كل ما يبيح  
 من قبل الدواب فهو حلال لا شيء فيه لان الهجاء جبار الا ان يكون قد ذعرها  
 رجل أو فعل بها رجل شيئاً فأسقطت ما عليها بفضل ذلك الرجل بها فيكون ضمناً على  
 الذي فعل ذلك بها (قلت) رأيت ان أ كذبه رب المتاع والطعام فقال لم يضع  
 متاعى ولم تثر الدابة ولكنك غيبتك أيكون القول قوله في قول مالك أم لا وقد قال  
 المكارى قد قطع على الطريق فذهب البز وعترت الدابة فانكسرت القوارير وسرق منى  
 الطعام (قال) قال مالك القول قول الجمل في البز والعروض اذا قال سرق منى أو قطع  
 على الطريق أو ادعى تلف المتاع والعروض صدق وأما في الطعام والادام فالقول قول  
 رب الطعام والادام (قال ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه  
 قال في رجل استأجر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له إناء ووعاء فسر منه الإناء وانفلت  
 منه الوعاء فذهب ما فيه (قال) لا أرى عليه غرماً الا أن يكون تعدد ذلك (ابن  
 وهب) عن عقبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد الجمل عليه ضمان ما ضيع (ابن  
 وهب) قال وأخبرني يونس عن ابن شهاب عن ربيعة أنه قال قد كان في رأى  
 المسلمين أن يضمنوا الاكرياء ما حملوا من الطعام وكانوا يرون أن يضمنوا الطعام بمنزلة  
 الصناعات فلم يسمهم الا أن يضمنوا الطعام من حملة فالطعام فيما يلتقا يضمنه من حملة  
 ولا يضمن شيئاً غيره (وقال ربيعة) ذلك رأيي (وقال ربيعة) ليس المال والبز وأشياء  
 ذلك بمنزلة الطعام ولا يحل أن يضمن المال ولا يجوز ذلك فيه ولا يفنى لأحد أن  
 يأخذ لضمانه شيئاً (ابن وهب) عن يونس عن أبي الزناد أنه قال لا يصلح الكراء  
 بالضمان (ابن وهب) قال وأخبرني غزوة عن أبيه عن ابن شهاب وعبد الرحمن بن  
 القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر مثل ذلك (قلت) لابن القاسم ولم كان هذا  
 هكذا في الطعام ولم يكن في البز والعروض وما فرق ما بينهما وقد غاب الجمل على  
 جيمه (قال) لان الطعام أمر ضمنه أهل العلم ولم يجسدوا من ذلك بدأ وأما البز  
 والعروض فهو أمر ائتمه عليه (قلت) أتجمله أميته وقد أعطاه رب البز والعروض



على ذلك أجراً (قال) نعم هو أمينه (قال) بوجوب كل شيء دفعته الى أحد من الناس  
 وأعطيته على ذلك أجراً فهو عند مالك مؤتمن الا الصنائع الذين يعملون في الأسواق  
 بأيديهم فانهم لم يؤمنوا على سادفع اليهم وفي الطعام والادام اذا تكراه على أن يحمله  
 على نفسه أو على سفينته أو على دابته فهو ضامن للطعام والادام الا أن يأتي بينة يشهدون  
 على تلف الطعام والادام أنه تلف من غير فعل هذا الذي حمله فلا يكون عليه ضمان وان  
 تكراه على أن يحمل له البز والعروض على إبله أو على سفينته أو على دابته فقال أحمال  
 على نفسه أو على دوابه أو على سفينته ان ذلك المتاع والعروض قد ضاع مني أنه يتصدق  
 وهو في المتاع والعروض مؤتمن الا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وأما الطعام  
 والادام فهو ضامن لذلك الا أن يأتي بينة على هلاكه ﴿سحون﴾ عن ابن نافع  
 عن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون لا يكون كراه بضمان الا أنه من  
 اشترط على كرى أنه لا ينزل بتماعه بطن واد ولا يسرى ببل ولا ينزل أرض بني  
 فلان وأشياء ذلك من الشروط قالوا فن تمدى ما اشترط عليه فتفت شيء مما حمل  
 في ذلك التمدي فهو ضامن له وكأوا يقولون ان الفسال والخياط والصواغ  
 والصباغ وأصحاب الصنائع كلهم ضامنون لكل ما دفع اليهم. وهم سعيدين السيب  
 والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث  
 ابن هشام وعبيد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من  
 نظرائهم أهل فقه وفضل ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب  
 في الاستكراه بالضمان قال ابن شهاب قال سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر  
 أنه كان يقول لا يجوز ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه في رجل  
 استكرى ظهراً أو سفناً تحمل له على أن على الذي حمل له ضمان متاعه ذلك ان أصيب  
 شيء منه قال لا يصلح له ذلك ولا تباعة على من حمل ذلك من الشروط ان أصيب شيء  
 مما يحمل الا أن يكون اشترط على المكري شرطاً يخالفه فان على المكري اذا تمدي  
 الضمان مثل أن يشترط عليه أن لا ينزل به بطن واد ولا يسرى به ببل او نحو هذا

من الشروط فان تدمى فأصيب المتاع فانه يفرم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت ثورا  
 أو دابة أضمن عليها فلما ربطته في المطحنة كسر المطحنة وأفسد متاع الرحا ايضمن  
 صاحب الثور والدابة شيئا أم لا (قال) لا يضمن شيئا الا أن يكون قد علم من الثور  
 ذلك فكتمه فيكون عليه ذلك (قال) لان مالكا قال في الذي يكرى الرجل دابة  
 ليحمل عليها وهي ربوض قد علم ذلك فلم يعلمه ذلك أو عثور فلم يعلمه بذلك فحمل  
 عليها فربضت أو عثرت فانكسر ما عليها انه ضامن وكذلك الثور والدابة في الرحا  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل دهننا يحمله لي فحمله على دابة عثور فعثرت  
 فسقط الدهن فانكسر فأراد أن يضمنه قيمته أين تضمنه قيمته وقد حمل الدهن من  
 مصر الى العريش وكان كراؤما الى فلسطين فانكسر الدهن بالعريش وقيمه هناك  
 بالعريش ضمت قيمته بمصر كيف أضمنه (قال) قيمته بالعريش ﴿ قال سحنون ﴾  
 وقد قال غيره بل قيمته بالقسطنطينية ان أراد لانه لما حمله على ماغره به صار متعديا من  
 حين حمله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرمت دابتي أو نفسي لاحمل عليها دهنًا أو طعاما  
 فزحفني الناس فانكسرت الآنية التي فيها الدهن أو الطعام ففسد ذلك على من  
 الضمان (قال) على الذي زحمت (قال) لان مالكا قال في الرجلين يحملان جرتين أو غير  
 ذلك على كل واحد منهما جرة أو غير ذلك فاصطدما في الطريق (قال) ان كانت انكسرت  
 احدهما وسلمت الاخرى ضمن الذي سلم لانه لم يسلم وان انكسرتا جميعا ضمن  
 كل واحد منهما لصاحبه (قال مالك) وكذلك الفرسان يصطدمان وعليهما راكبان  
 فيموتان جميعا ويموت الفرسان (قال) ضمان الفرسين كل واحد منهما في مال صاحبه  
 ودية الرجلين دية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه وان مات واحد وسلم الآخر كان  
 الفرس في مال السالم ودية الميت على عاقلة السالم منهما ﴿ قال ﴾ قتلنا لملك فالفيتتان  
 تحمل احدهما على صاحبها فتصدمها فتكسرها فيذهب ما فيها وتفرقها (قال مالك)  
 لا يشبهان عندى الفرخين وذلك ان الريح هي التي عملت ذلك فالريح تلب أهل السفينة  
 أن يصرفوها أو يمدوها فلا أرى عليه شيئا الا أن يكون يعلم أن التوقي لو شاء أن

يصرفها صرفها فان لم يصرفها وهو يقدو على ذلك ضمن ﴿قلت﴾ فان كان الفرس في  
 رأسه اعتزام تحمل فارسه فصدم أيكون على فارسه شيء أم لا (قال) نعم يكون عليه  
 ضمان ماصدمه (قال ابن القاسم) وذلك أني رأيت من قول مالك أن الفارس اذا جح  
 به فرسه انما ذلك من شيء فعله به فارسه إما ذعرها أو خافت منه فجمحت به فسبب  
 جاحها من قبل فارسها وهو ضمان لما أصابت الا أن يكون الفرس انما هو من شيء  
 مرتبه في الطريق لم يكن ذلك من سبب فارسه فلا يرى عليه ضمانا وان كان غيره فعل  
 ذلك بالدابة فجمحت فان الذي فعل ذلك بالدابة ضامن لما أصابت الدابة. والسفينة  
 لا يذعرها من عليها ولا يذعرها شيء ولكن الرمح تطلب عليها فهذه الذي فرق به مالك  
 بين السفينة والدواب ﴿قلت﴾ أرايت ان تكررت سفينة من رجل لاحمل عليها  
 طعاما أو متاعا الى موضع من المواضع ففرقت السفينة وغرق ما فيها بعد ما بلغ بالطعام  
 أو بالمتاع ثلثي الطريق أو كان تكرار منها ابلا أو دواب أو اكراه نفسه يحمل له  
 ذلك فحملته حتى اذا بلغ ثلثي الطريق جاء أمر من السماء فذهب بالمتاع أو بالطعام أيكون  
 على رب الطعام والمتاع من الكراء شيء أم لا (قال) قال مالك أما السفينة فانه لا كراء  
 لصاحبها ولا ضمان عليه في شيء من ذلك (وقال غيره) وهو ابن نافع له بحساب  
 ما بلغت السفينة ﴿قلت﴾ أليس قد قلت لي يضمن في الطعام والادام في قول  
 مالك (قال) انما يضمن في الطعام والادام في قول مالك اذا لم يجيء أمر من  
 السماء فاذا جاء أمر من السماء فذهب به لم يضمن والفرق أمر من السماء ﴿قلت﴾  
 فلم قال مالك في السفينة انه لا يكون له شيء من الكراء (قال) قاله مالك وأبي  
 أن يرجع عنه وثبت عليه (قال) كأنني أرى اذا تكرار السفينة انما تكرارها على  
 البلاغ (قال) وأما الدواب والابل فانه عند مالك اذا تلف الطعام أو المتاع بأمر  
 من أمر الله تعالى كان على رب الطعام أن يأتي بطعام مثله أو بمتاع مثله أو يؤجر له  
 ابله في مثل ذلك ولا يفسخ الكراء بينهما ويكون الكراء للأجير كاملا ﴿قلت﴾  
 أرايت ان لم يكن مع المكري صاحب المتاع ولا خليفة له (قال) يرفع ذلك

المتكاريء الى عامل الموضع فيكرى له الابن ان وجد له كراء والا فأمامه فيأتي بقدوم  
 يطلب ذلك فان وجد شيئاً والا فالكرء للمتكاري لازم على رب المتاع وان انطلق  
 بأبله فرغاً اذا لم يجد ما يحمل عليها لأن مالكا قال في الرجل يتكاري الى الحج أو  
 المرأة فتبطل أو يهلك في الطريق أنه يكرى للميت شقه ويطلب ذلك في الطريق  
 فان وجد من يكرى أكرى له والا كان على الميت الكراء كله كاملاً ﴿ قلت ﴾  
 أرايت لو كان رب الطعام مع المتكاري فأصاب الطعام تلف من السماء أو من غير السماء  
 (قال) لا يكون على المتكاري شيء عند مالك لأن رب الطعام لم يحمله مع الطعام لانه مع  
 طعامه وطعامه في يديه اذا خرج مع المتكاري فأصاب الطعام فليس على المتكاري شيء  
 وهذا قول مالك وكذلك اذا كان في السفينة مع طعامه فنقص (قال مالك) فلا شيء  
 على صاحب السفينة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكررت على طعام بعينه أو متاع بعينه فتلف  
 المتاع أو أصاب الطعام أمر من السماء ذهب به وانما كنت تكررت على ذلك الطعام  
 أو المتاع بعينه فأصيب أقطع الكراء فيما بينهما أو يكون على رب الطعام أو المتاع  
 أن يأتي بطعام مثله أو بمتاع مثله فيحصل له المتكاري الى الموضع الذي شرط له وانما  
 تكراره على ذلك الذي تلف بعينه (قال) قال مالك يقال لرب الطعام أو المتاع هلم  
 متاعاً مثل متاعك أو طعاماً مثل طعامك فان أتى به قيل للحمال احمل وذلك للحمال  
 لازم (قال) وان أتى رب الطعام أو المتاع أن يأتي بمثل طعامه أو متاعه كان الكراء  
 لازماً له ولرب المتاع أن يكرى الأبل فيحصل عليها مثل حمولته التي كانت والا فلا  
 شيء له على الجمال ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كنت  
 تكررت منه على نفسي فلما كنت ببعض الطريق مت (قال) قال مالك يكرى  
 للميت شق الحمل كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ والطعام والمتاع والناس عند مالك سواء  
 (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان غرقت السفينة من مد النواصية أو من حرقهم فيها  
 أو من عقرهم عليها أضمنون أم لا (قال) اذا لم يتعدوا فيما صنعوا وانما صنعوا ما  
 يجوز لهم من المد والعمل فيها لم يضمنوا وان صنعوا من ذلك ما يعلم لهم قد تعدوا

في مند أو علاج في السفينة حرفوا فيه ليس كما ينبغي أن يعمل في تلك السفينة  
 ففرقت فهم ضامنون لما ذهب في السفينة ﴿قلت﴾ ويضمنون من في السفينة من  
 الناس وما فيها من المتاع (قال) نعم اذا ضمنوا ما في السفينة من السلع ضمنوا من في  
 السفينة من الناس ﴿قال﴾ وقال مالك كل أجير أو راع أو صانع يعمل لك عملا في  
 منزلك أو بيطار أو طيب أو غير ذلك ممن يعمل هذه الأشياء أو جمال فكل هؤلاء  
 ضامنون لما تعدوا فيه فالسفينة عندى بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرايت اذا كثرت  
 ابلان من الشام الى مكة تحمل لى طعاما يشت ذلك الى غلامى أو الى أجيرى فلما بلغ  
 الى مكة أصاب الطعام قد زاد أو نقص (قال) أما كل زيادة أو نقصان يكون من  
 نقصان الكيل وزيادة الكيل فلا يكون على المكرب شئ من ذلك ولا شئ له من  
 الزيادة وهو قول مالك ولا كراء له في الزيادة ولا يحط عنه للنقصان من الكراء شئ  
 فان كانت الزيادة لا تكون من زيادة الكيل وقال الجلال ليس لى من هذه الزيادة شئ  
 ولكنكم غلظتم على في الكيل وزدتم على قال فانه يحجر رب الطعام في أن يأخذ الزيادة  
 ويغرم كراء تلك الزيادة وان أبى وقال لم أغلط لم يصدق الجلال عليه ولم تلزمه الزيادة  
 اذا كانت لا تشبه زيادة الكيل لأن الكراء ربما اغترق الطعام وزيادة على ثمن الطعام  
 فيكون حمل الجمل من الطعام بمشرة دراهم وكراؤه الى ذلك الموضع بثلاثين درهما  
 فلا يصدق الجلال على رب الطعام في النطط الا أن يشاء رب الطعام أن يقبل ذلك  
 ويغرم الكراء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكنه رأى  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان زاد الطعام زيادة يعلم أن تلك الزيادة ليست من زيادة الكيل  
 وقال رب الطعام أنا أخذ طعامى وزيادة الكيل أكون ذلك له (قال) ليس له الا أن  
 يأخذ كيل طعامه ولا يأخذ زيادة الكيل الا أن تكون زيادة الكيل أسرا معروفا  
 عند الناس كلهم ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) أحفظ عن مالك أنه قال كل  
 زيادة تكون في زيادة الكيل يوجد ذلك في الطعام ان ذلك لرب الطعام ﴿قلت﴾  
 أرايت الحدادين والقصارين والخباطين وأهل الصناعات والجالين والبنائين وأصحاب

السفن أهؤلاء أن ينعوا ما عملوا بأجر وما حملوا بكرة ينعون ما في أيديهم من ذلك حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم (قال) قال مالك ثم لهم أن ينعوا ما في أيديهم من ذلك حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم ﴿قلت﴾ رأيت أن حبس هذه الأشياء التي سألتك عنها هؤلاء الهال وهؤلاء الجمالون وهؤلاء البغالون وأصحاب السفن فضاع ذلك منهم بعد ما حبسوه (قال) أما ماضع عند أهل الأعمال مثل الصباغين والخطاطين ومن ذكرت منهم فلا أجر لهم وعليهم الضمان لازم لهم لأن أصل ما أخذوا عليه هذه الامتعة على الضمان إلا أن تقوم لهم بينة على الضياع فغيرون من الضمان ولا أجر لهم لأنهم لم يعلموا ما عملوا إلى أرباب المتاع وأما الامتعة التي حملوها من البز وجميع الأشياء ما خلا ما يؤكل ويشرب فلا ضمان عليهم فيه إن ضاع إلا أن ينفوا به ويحوزوه عن أصحابه فيكون بمنزلة الرهن ويكونون ضمانين لما في أيديهم وأما ما لم ينفوا عليه ويحوزوه فلا ضمان عليهم فيه ويكون لهم الاجر كاملاً إن كان الأكرىء قد بلغت غايته فضاع في الوجهين جميعاً وأما الطعام إن ضاع فلا كراء له ضمانون إلا أن يكون له بينة على التلف من غير فعلهم أو يكون أرباب الطعام مع الطعام فلا ضمان عليهم ويكون لهم الاجر كاملاً إن كانوا قد بلغت غايته وإن لم يكونوا بلغت غايته فادعى الأكرىء أنه ضاع فغير بينة لم يصدقوا وقيل لهم عليكم أن تأبوا بطعام مثله إذا لم يكن أرباب الطعام معهم وإن كانت لهم بينة قيل لأرباب الطعام هلما طعاماً مثله يحمله لكم الجمل إلى منتهى الغاية وعليكم الكراء كاملاً وهذا كله قول مالك إلا ما كان من السفن على البلاغ فإن مالكا قال إذا غرقت السفينة فليس لها كراء وجمل كراء السفن على البلاغ (قال مالك) وما استحتمل في السوق مما يحمل الرجل على عنقه والبغال التي تحمل قنثر الدابة أو يمشي الرجل فيسقط فينكسر ما عليه أو يحمله إلى بلد من البلدان فيعثر البعير أو يأتي من سبب الدابة أمر يكون ذهاب ما عليها من سببها فنبيله سبيل السفن لا كراء لهم لأنهم كانوا إنما حملوه على البلاغ فلا كراء لهم وكذلك قال مالك سبيلهم في الضمان فيما حملوا سبيل ما حمل الجمالون والبغالون من

بلد الى بلد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ وقال غيره ﴾ ليس هذا بمثل  
 السفن لا ضمان عليهم فيما كان من سبب النار من الدابة وغيرها ولم على أرباب  
 المتاع أن يحمولهم حتى يلبثوا الغاية فيعطوا الكراء وما عثرت به الدابة أو غيرها  
 بمنزلة ما يصيبه من حريق أو سيل أو عداء اللصوص فلي أرباب المتاع أن يحمولهم  
 مثل ذلك والا أعطوهم الكراء تاما وذلك اذا لم يفر الا كراء من المتارقاتهم اذا غروا  
 ضمنوا ﴿ وقال سحنون ﴾ وكان ابن نافع يقول في السفن لها حساب ما بلغت ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك في الرجل يكثرى على راوية من زيت تحمل له من بلد الى بلد فيمثر البعير  
 فتشق الراوية فيذهب ما فيها أله الكراء فيما حمل ( قال مالك ) لا كراء له فيما حمل  
 ولا ضمان عليه الا أن يكون غرم من دابته فيضمن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأرى ماسرق  
 من ذلك بيعة أو غصبه اللصوص فانه لا يشبه ما عثرت به الدابة لان سببه لم يأت  
 من قبل ما تكارى عليه وعليه أن يأتي بمثله يحمله له ويكون له أجره كاملا فان كان  
 الذى كان من سبب الدابة انما كانت مصيبة من سبب ما استعمله عليه فليس على  
 المكري غرم وليس على المتكاري أن يأتي بمثله لان المكري ليس هو الذى أتلفه  
 ووضع عنه ضمانه لانه لم يتمد تلفه ولم يفر من شئ الا أن يكون غرم من بعض ما حمل  
 فيضمن ﴿ قلت ﴾ والطعام والسمن والدهن والقوارير وهذه الاشياء ان انكسرت  
 من سبب البعير أمي بهذه المنزلة ( قال ) نعم في رأيي ﴿ قال ﴾ وما يحمل في السفن أو  
 على الابل أو على الدواب أو على أغناق الرجال من بلد الى بلد أو في المصر فأتلف  
 شئ من ذلك من قبل من عليه حمل هذه الاشياء فلا كراء له ولا ضمان عليه  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرته يحمل لى صبيبا صغيرا مملوكا الى موضع من  
 المواضع وأسلمته اليه فساق الدابة فمئزت من سوقه فسقط الصبي فأت ( قال )  
 لا شئ عليه الا أن يكون ساقها سوقا عنيفا لا يكون مثل سوق الناس لان مالكا  
 قال في البيطار يطرح الدابة فتمطب انه لا شئ عليه اذا فعل بها ما يفعل البياطرة  
 وطرحها كما تطرح البياطرة الدواب فان فعل غير ذلك ضمن

﴿ في تضمنين المتكاري ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكرت دابة من موضع الى موضع فضربتها وأعتبها من ضربى أو كحتها فكسرت لحيتها ( قال ) قال مالك في الرائض يروض الدواب فيضرب الدابة فيفقأ عينها أو يكسر رجلها أنه ضامن لذلك فكذلك المتكاري عندى اذا ضربها فأعابها فهذا متعد الا أن يكون اذا ضرب ضرب كما يضرب الناس الدواب فلا شئ عليه ﴿ قلت ﴾ آخفظه عن مالك ( قال ) لا الا ما أخبرتك في الرائض ( وقال مالك ) أيضاً في الراعى يضرب الكباش أو يرميه فيفقأ عينه أو يمينه وكل شئ صنبه الراعى ضمن اذا أخذه من غير الوجوه التى لا يجوز أن يفعله فأصاب النعم من صنه عيب فهو ضامن وان صنع ما يجوز له أن يفعله فميت النعم فلا ضمان عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت دابة فكحتها أو ضربتها فمطبت أضمن أم لا ( قال ) لا ضمان عليك اذا فعلت من هذا ما يجوز لك أن تفعله ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى ابن سعيد أنه قال ليس على الاجير الراعى ضمان شئ من رعايته انما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ يمينه على ذلك القضاء عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبى الزناد قال ليس على أحد ضمان في سائمة دفعت اليه يراها الا يمينه الا أن يكون باع أو سرق ان كان عبداً فدفعت اليه شئ من ذلك بغير أمر سيده فليس على سيده فيه غرم ولا فى شئ من رقبة العبد ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرتني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعطاء بن أبى رباح وشريح الكندى وبكير مثله ( وقال ) بعضهم الا أن يقيم بينة باهلا كما متعديا هذه الا تار لابن وهب

﴿ في الكراء من مصر الى الشام والى الرملة ﴾

﴿ ومن مكة الى مصر أو من افرقية الى مصر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرت دابة من مصر الى الشام ولم أسم كورة من كور الشام ولا مدينة من مدائن الشام أيكون الكراء فاسداً أم لا ( قال ) يكون الكراء فاسداً



﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكتريت من إفريقية إلى مصر أو من مكة إلى مصر ولم أسم  
 الفسطاط ولا غير ذلك من مدائن مصر (قال) هذا على كراه الناس لأن كراه الناس  
 من إفريقية إلى مصر إنما هو إلى الفسطاط وليس مصر مثل الشام لأن الشام أجناد  
 وكور ومصر إنما يقع كراه الناس على الفسطاط وكراه الناس من مكة إلى مصر إنما  
 هو إلى الفسطاط قد علموا ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكتري من مصر إلى فلسطين ولم  
 يسم إلى أي مدائن فلسطين أ يكون الكراء جائزاً أم لا (قال) إنما يحمل الناس من  
 ذلك على ما يكون من كراه الناس فيما يعرفون أن كان كراؤهم إذا اكتروا إلى  
 فلسطين من مصر إنما يقع كراؤهم على أنه إلى الرملة فذلك جائز وهو إلى الرملة  
 ﴿قلت﴾ وكذلك أن أكتريت من مكة إلى خراسان ولم أسم كورة من كور  
 خراسان ولا مدينة (قال) هو كما وصفت لك من كور الشام لأن خراسان كور  
 كثيرة مختلفة

### ﴿في الكراء إلى مكة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت محملاً لأحمل فيه امرأتين أو رجلين أو جارتين ولم  
 أر الرجال ولا النساء ولا الجوارى أ يجوز هذا الكراء أم لا (قال) ذلك جائز إلا أن  
 يأتي برجلين فادحين أو امرأتين فادحتين فإذا كان ذلك لم يلزمه كراؤهما لأن هذا  
 أمر خاص وما كان من العام فذلك الكراء لازم ﴿قلت﴾ أ تحفظه عن مالك (قال) لا  
 أقوم على حفظه الآن ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكتري محملاً إلى مكة ولم يره وطاً  
 الحمل (قال) الكراء على هذا جائز وله أن يحمل مثل ما وطأ الناس ﴿قلت﴾ أ تحفظه  
 عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الآن ﴿قلت﴾ وكذلك الزمالة إذا لم يحضره  
 ما يحمل فيها (قال) نعم إنما يحملان على ما يحمل الناس في الزوامل والكراء جائز  
 ﴿قلت﴾ فإن لم يسم لما يحمل على الزوامل من الإطوال (قال) وإن لم يسم فذلك  
 جائز لأن الزوامل قد عرفت عند الحاج والتجاء والناس فأنما يحملان على ما يعرف  
 الناس بينهم ﴿قلت﴾ وعليه أن يحمل له المالحق (قال) نعم وكل شيء قد عرفه الناس

بينهم في الكراء فذلك لازم للمكرى ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتراط على الجمل ان يحمل له من هدايا مكة ولم يذكر له ما يحمل أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه وأرى ان كان ذلك أمراً قد عرفت وجهه فأرى أن لا بأس به وان كان ذلك أمراً لا يعرف وجهه فلا خير في هذا الكراء (قال) وسمعت مالكا وسألناه عن الرجل يستحمه الرجل الثوب أو الثوبين فيعمله له في غيبته ولا يخبر بذلك الجمل (قال) قال مالك لا بأس بهذا لأن هذا من شأن الناس ﴿سحنون﴾ قال وهذا أمر قد مضى وجاز في الناس ولو بين هذه الاشياء وسماها وقدرها ووزن ما كان منها يوزن لكان أحسن ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت امرأة شق محمل فولدت في الطريق أيجب الجمل على حمل ولدها معها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون على الجمل حمل الصبي مع أمه لأن النساء يلدن في الاسفار وهن في الكراء فاسمعنا ان امرأة ولدت في الطريق خال الجمل بينها وبين ولدها أو حمل ولدها المولود على بغير وأمه على غيره (قال) وهذا أمر بين الجملين معروف أن المرأة اذا ولدت في الطريق فولدها معها يحمل في محملها وان لم يشترطوا ذلك في أصل الكراء وانما ينظر في هذه الاشياء الى ما قد استجازه الناس فيما بينهم فيحمل الخاص من أمر الناس على ما استجازه جميع الناس بينهم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكرت شق محمل الى مكة ذاهبا وراجعا وعقبه الاجير أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) ذلك جائز

### في المكري يهرب

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكراني ابله ثم هرب عني وتركها في يدي فأنفقت عليها أيكون لي على المكري النفقة التي أنفقت عليها (قال) قال مالك نعم يكون له عليه ما أنفق عليها (قال) مالك ويكون له أن يتكاري عليها من يرحلها ويرجع بذلك على المكري ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرتيت ولم آخذ منه حميلاً ثم هرب المكاري فأيت السلطان أيتكاري لي عليه السلطان (قال) نعم ﴿قلت﴾ وأرجع عليه بما تكرت به عليه (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرتيت دابة بعينها الى مكة أو كراء مضموناً الى

مكة أو غيرها من البلدان على أن أركب من يومي أو من الند فقرّ المكارى فلم أجده  
 إلا بعد ذلك فلما وجدته أؤمّن بالركوب وطلب كراهه (قال) قال مالك كل كراه  
 مضمون فانه يلزم صاحبه الكراه وان قرّ عنه المكارى وليس له على المكارى الا  
 حمولته وعليه الكراه لازم له الا كراه الحاج وحده فانه يفسخ عنه ويرد كراؤه ان  
 كان قبضه لان الحج اذا ذهب إياه فات ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما كراه الدابة بعينها  
 فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه يلفى عن مالك في الرجل يتكارى الدابة يركبها  
 من الند الى موضع كذا وكذا فيغيب عنه المكارى ثم يأتيه بعد يومين أو ثلاثة (قال)  
 ليس له الا ركوبه (وقال غيره) وان رفع أمره الى السلطان نظر السلطان في ذلك لما  
 لا يدخل فيه من الضرر على واحد منهما فان رأى فسخ ذلك الكراه فسخه بمنزلة  
 الدابة تمتل أيضاً في الطريق ولا يستطيع المكارى الوقوف عليها لما يدخل عليه من  
 فوت أصحابه أو لما يدخل على رب الدابة في طول مقامه عليها ولعلها لا تصح من علها  
 فيكون عذراً يفسخ الكراه به بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ فأنا أستحسن أنه اذا كان  
 تكاراها الى بلد وان اشترط عليه أن يركبها من الند فليس له الا ركوبها وان أخلفه  
 أصحابه الى البلد الذي تكاراها اليه فله أن يركبها ممن أحب في مثل ذلك وان تكاراها  
 أياماً بعينها أو شهراً بعينه انتقض الكراه فيما بينهما فيما غاب عنه المكارى (قال) لان  
 مالكا قال في العبد يستأجره الرجل يخدمه أو يعمل له شهراً فيعرض أو يأتى ذلك  
 الشهر فليس له على رب العبد أن يدفع اليه العبد يعمل له شهراً آخر والأجير  
 كذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك الراحلة بعينها اذا اكرهاها ليركبها شهراً  
 بعينه انما تكارى ركوبها ذلك الشهر أو طحينها فاذا مضت تلك الايام لم يلزمه الكراه  
 الذي بعد تلك الايام لان أصل الاجارة لم تكن ديناً مضموناً والمضمون في هذا  
 والذي في الدابة بعينها مختلف ﴿قلت﴾ أرايت ان رفعت الى السلطان أمرى حين  
 هرب المكارى أيكترى لي عليه أم لا (قال) نعم يكترى لك عليه ﴿قلت﴾ في كراه  
 مكة وغير كراه مكة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو ذهب المتكارى فرفع الجمل

ذلك الى السلطان أيكرى الابل على المتكاري كان الكراء الى مكة أو غير مكة (قال)  
 نعم (قال) وأما ما ذكرت من الرفع الى السلطان في الحرب وكراء السلطان عليهما  
 فهو قول مالك

— في المتكاري يهرب —

قلت ﴿أرأيت أن أكرى رجل ابله الى مكة فهرب المتكاري ماذا يصنع الجلال  
 (قال) قال مالك يرفع الجلال أمره الى السلطان فيكرى السلطان الابل من المتكاري  
 ﴿قلت﴾ فيقضى السلطان للجلال من كرائه هذا كراءها الذي وجب له على الحارث  
 منه (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن لم يحدد السلطان كراء (قال) قال لنا مالك لو أن رجلا  
 اكرى ابلًا فبعث بها مع الجلال على أن يحمل له متاع كذا وكذا من بلد كذا  
 وكذا الى بلد كذا وكذا وكتب الى وكيله مع الجلال أن يدفع الى الجلال ذلك المتاع  
 الذي أكرأه على حمولته فقدم الجلال ذلك البلد فلم يجد الوكيل (قال) قال مالك  
 اذا لم يجد الوكيل تلوم له السلطان قدر ما يرى مما لا يكون فيه ضرر على الجلال فان  
 جاء الوكيل فدفع اليه المتاع فحمله والا أكرى عليه السلطان الابل الى الموضع الذي  
 اشترط على الجلال أن يحمل اليه المتاع ويكون الكراء للمتكاري فان لم يجد السلطان  
 كراء الى ذلك الموضع خلى عن الجلال وجعل له الكراء كاملا ﴿قلت﴾ فان لم يقدر  
 على وكيل المتكاري ولم يرفع ذلك الى السلطان حتى يرجع (قال) ان كان في تلك  
 البلدة سلطان فلم يرفع ذلك اليه فلا يبطل كراؤه ويكون له عليه حمولته ويرجع الثانية  
 فيحمل له حمولته ﴿قلت﴾ فان كان بلد ليس فيه سلطان (قال مالك) اذا كان بلد  
 ليس فيه سلطان تلوم وطلب الكراء وانتظر وأشهد فإذا فعل هذا ولم يأت الوكيل  
 ولم يجد كراء يرجع وكان الكراء له على المتكاري كاملا ﴿وقال ابن وهب﴾ قال مالك  
 في الرجل يتكاري من الرجل الظهر ويواعده ببقاءها في مكان كذا وكذا فيأتي  
 صاحب الظهر بظهره فلا يجد المتكاري (قال) أرى أن يدخل على امام البلد الا أن  
 يجد كراء فان انصرف ولم يكر ولم يدخل على امام البلد لم أو له شيئاً اذا كان موضعاً

فيه الكراء موجودا الى البلد الذي اكري اليها فان لم يكن الكراء موجودا وجعل  
أن يدخل على الامام لم أر أن يبطل عمله ويكون له الكراء

### مما جاء في الاقالة في الكراء

قال مالك من تكارى ظهرا على حمولة الى بلد من البلدان أو الى الحج فنقده  
الكراء أولم يقده حتى يبدو للمكري أو للمتكارى فسأل أحدهما صاحبه أن يقبله  
برأس المال أو بزيادة (قال) أما ما لم يبرحا ولم يرتحلا فان كان لم يقده فلا بأس بالزيادة  
ممن كانت من المكري أو من المكري ويفسخ الامر بينهما وأما ان كان نقده  
وتفرقا فلا بأس بالزيادة من المكري ولا غير فيها من المكري اذا اتفق لانه يصير  
كأنه أسلفه مائة في عشرين ومائة وكان القول بينهما في الكراء محلا وان سار من  
الطريق ما يتهم في قربه ما يخاف أن يكونا انما جملاه لقلته تحليلها بينهما وذريعة الى الريا  
فلا غير في أن يزيده المكري فالتهمة بينهما بحالها وان سارا من الطريق ما يعلم أنهما  
لم يمتزيا ذلك لبعدهما سارا فلا بأس بأن تكون الزيادة من قبل المكري وان كان قد  
اتفق لانه لا تهمة فيه وان زاده أكثر مما أعطاه بكثير ولا يؤخره فان دخله تأخير كان من  
الدين بالدين (قال) وان زاده المتكارى فلا بأس بذلك قبل الركوب وبعد الركوب  
وان كان انما سار الشئ القليل فزاده المكري فالتهمة بينهما بحالها (قال) وهذا الذي  
وصفت لك من الاقالة في أمر الكراء هو مخالف للييوع (قال) وهذا كله قول مالك  
قال واذا أقاله وقد كان نقده مائة دينار كراهه كله فأقاله على أن يزيده المتكارى  
عشرة دنانير على أن يرد المكري الى المتكارى المائة التي أخذها (قال) فلا يصلح أن  
يعطيه المتكارى عشرة الدنانير التي يزيده الا أن يعطيه اياها من المائة دينار التي  
يأخذها سقاصه لانه يدخله دنانير وعروض بدنانير ألا ترى أنه اشترى من المتكارى  
ركوبة وعشرة دنانير بمائة دينار فلا يجوز هذا فاذا ورد اليه من المائة عشرة دنانير فهذا  
لا يدخله البيع انما هذا وجعل أقاله من الكراء الذي كان له على أن وضع المتكارى  
عن المكري عشرة دنانير فلا بأس بهذا (قال ابن القاسم) وهذا الذي ذكرته

من أمر البكراء والتكاري كله عن مالك الا تفسير اذا زاد المتكاري المكري عشرة  
 دنائير من غير الذهب التي يأخذها فان هذا رأيي (وقال غيره) لا يزيد المكري  
 المتكاري اذا غاب على النقد قبل الركوب ولا بعد الركوب القليل منه ولا الكثير  
 فانه لا خير فيه لانه سلف جر منفعة

❦ في قبض المتكاري ❦

❦ قلت ❦ رأيت ان أكريتها لاجل عليها الى مكة فرض لي غريم لي في بعض المناهل  
 فأراد أخذ المتاع (قال) قال مالك المكري أولى بالمتاع الذي معه على دابته حتى يقبض  
 حقه وللغرماء أن يكروه في مثل ما حمل الى الموضع الذي اكراه اليه ❦ قلت ❦ رأيت  
 ان قال الغرماء اضرب في هذا المتاع بقدر كرائك الى هذا الموضع الذي حملته اليه وقال  
 المكري لا ولكن اضرب بجميع البكراء الى مكة (قال) ليس ذلك للغرماء والمكري  
 أولى بجميع ما حمل حتى يستوفي جميع كرائه الى مكة وان لم يكن حمله الامتلاء واحداً  
 وان قبض المتاع ولم يحمله فهو سواء وهو أولى بها من الغرماء وكذلك الخياطون  
 والحدادون والصاغة وأهل الاعمال بأيديهم اذا قبضوا المتاع فليس رب ذلك المتاع  
 ولم يبطوا فيه شيئاً فهم أولى بما في أيديهم حتى يقبضوا منه جميع حقوقهم ويكون  
 العمل عليهم

❦ ثم كتاب كراء الرواحل والدواب والحمد لله رب العالمين ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

\*\*\*\*\*

❦ ويليهِ كتاب كراء الدور والارضين ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب كراء الدور والارضين ﴾

﴿ ما جاء في الرجل يكثرى الدار وفيها النخل فيشترط النخل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان اكرت داراً وفيها شجرات نخل أو غير ذلك لم تطب ثمرتها أولاً ثم فيها فاشترطت ثمر الشجر (قال) قال مالك اذا كانت شجرات يسيرة فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ اقبل حد مالك فيها اذا كانت قيمة ثمر الشجر الثلث من قيمة الكراء فأدنى أنه جائز (قال) سمعت من يذكر ذلك عن مالك (قال) وأما أنا فقد وقف مالكاً عليه فأبى أن يبلغ الى الثلث وقد قال لي غيري أيضاً انه أبى أن يبلغ به الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرت داراً وفيها نخل كثيرة وليس النخل تبعاً للدار فاكترت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الثمرة (قال) ان كان ما في رؤس النخل قد حل بيه فذلك جائز وان كان ما في رؤس النخل لم يحل بيه فلا يجوز ذلك والكراء باطل ﴿ قلت ﴾ وان كان ما في رؤس النخل قد حل بيه فاكترت الدار واشترطت ما في رؤس النخل (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اكرت داراً وفيها نخلة أو نخلتان أو نخلات فاستثنت ثمر هذه النخل أم يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك اذا كان للنخل تبعاً للدار وهو يسير جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى اذا كان قيمة ثمر النخل الثلث وكراء الدار الثلثين جملة تبعاً أم لا (قال) بلغني أنه كان يرى ذلك ولقد وقفته على

ذلك فأبى أن يمدلى فيه الثلث (وأخبرني) من أتق به أنه أبى أن يمدله فيه الثلث  
﴿قلت﴾ وكيف يعرف أن هذه الثمرة التي تكون في رؤس هذه النخل الثلث  
والكرء الثلثين وليس في النخل يوم ا كترى ثمرة (قال) يقال ما قدر ثمن ثمرة هذه  
النخل مما قد عرف منها في كل عام بعد عملها ومؤنتها ان كان فيها عمل وما كراء هذه  
الدار بنير اشتراط ثمرة هذه النخل فان كان كراء الدار هو الاكبر وثمن ثمرة النخل  
بعد مؤنتها أقل من الثلث جاز ذلك. وتفسير ذلك أنه مثل المساقاة اذا كان معها اليباض  
اذا كان اليباض الثلث جازت المساقاة فيه أنه ينظر الى ثمن ثمرة النخل فيما قد عرف  
من بيعه فيما قد مضى من أعوامه ثم ينظر الى ما ينفق فيه فيطرح من ثمن الثمرة ثم  
ينظر الى ما بقي من ثمن الثمرة بعد ما أخرجت قيمة المؤنة ثم ينظر الى كراء الارض  
كم يسوي اليوم لو أكرت فإذا كانت قيمة كراء الارض الثلث من ثمن الثمرة بعد التي  
أخرجت من نفقة السقي في النخل والمؤنة جاز ذلك ولا ينظر الى ثمن الثمرة اذا  
بيعت من غير أن يحسب فيه قيمة مؤنتها لأن النخل قد تباع ثمرتها بثلاثمائة وتكون  
مؤنتها في عملها وسقيها مائة ويكون كراء الارض خمسين ومائة فلو لم تحسب مؤنة  
النخل ومؤنة سقيها جازت فيها المساقاة وانما ينظر الداخل الى ما سبق بعد النفقة وهذا  
الذي سمعت ﴿قلت﴾ رأيت ان ا كترت داراً وفيها نخل يسيرة فاشتراطت نصف  
ثمرة هذه النخل والنصف لرب الدار (قال) قال مالك لا خير في هذا ﴿قال سحنون﴾  
وقال ابن القاسم وانما يجوز من هذا أن تكون الثمرة تبعاً للدار أو تلتى فاما اذا اشترط  
المتكاري نصف الثمرة فهذا كأنه اشترى نصف الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وا كترى  
الدار بكذا وكذا (قال) وكذلك قال لي مالك (قال مالك) هو بيع الثمرة قبل أن  
يبدو صلاحها (قال) وكذلك السيف الحلي يبيع الرجل بالفضة وفيه من الفضة  
الثلث فأدنى فباعه السيف واشترط البائع نصف فضة السيف (قال) لا يجوز ذلك  
لأنه انما ألغى الفضة وكان تبعاً للنصل فإذا لم يبلغ جميعه فقد صار بيع الفضة بالفضة  
وكذلك انما وكل شيء فيه الحلي مما يجوز للناس اتخاذه فهو بهذه المنزلة والنخل اذا



أخذها مساقاة وفيها بياض انه لا بأس أن يجمل ما خرج من البياض بينهما إذا كان  
 العمل كله من عند الداخل في الحائط والتخلات تكون في الدار إذا اكترها الرجل  
 واشترط نصف تلك التخلات فصار صاحب الدار قد وضع عن المتكاري من كراء  
 الدار لمكان ما اشترط من نصف الثمرة فكانه بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه  
 وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بينهما (قال) لأن المتكاري أيضا كان حين  
 اشترط أن له نصف الثمرة فقد زادت الدار في الكراء لمكان ما اشترط من نصف  
 الثمرة التي اشترط وإذا اشترطها كلها فهي ملئنة ﴿قلت﴾ والتخل والبياض هي  
 السنة وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر (قال) نعم الا الذي ذكرت  
 لك من نصف فضة السيف ونصف فضة الخاتم فان ذلك عندي لا يجوز ﴿قلت﴾  
 رأيت ان اكثرت البياض وفيه سواد هو الثلث فأدنى فاشترطت نصف السواد  
 (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عثمان  
 ابن محمد بن سويد الثقفي عن عمر بن عبد العزيز انه كتب اليه في خلافته وعثمان على  
 أهل الطائف في بيع الثمر وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر  
 ما يخرج منها أو ثلثه أو برمه أو الجزء مما يخرج منها على ما يراضونه ولا تباع بشئ سوى  
 ما يخرج منها وأن يباع البياض الذي لا شئ فيه من الأصول بالذهب والورق ﴿قال﴾  
 سجنون ﴿قال ابن وهب وقال لي من أثق به كان رجال من أهل العلم يقولون في  
 الارض يكون فيها الأصل والبياض أيهما كان ردفاً لشيء وأكرت بكراء أكثرهما  
 ان كان البياض أفضلهما أكرت بالذهب والفضة وان كان الأصل أفضلهما أكرت  
 بالجزء مما يخرج من ثمرها وقد قامت بهذا في السواد سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في خيبر قالوا أيهما كان ردفاً لشيء وحمل كراؤه على كراء صاحبه ﴿قال ابن  
 وهب﴾ قال مالك وذلك أن من أمر الناس أنهم يسافون الأصل وفيه البياض  
 تباً ويكررون الارض البيضاء وفيها الشئ من الأصل فأخبر مالك أنه قد مضى من  
 عمل الناس وأنه الذي مضى من أمرهم والعمل أقوى من الاخبار

﴿ في الرجل يكره الدار والحمام ويشترط كنس ﴾

﴿ التراب والمراحيض والقنوات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرهت داراً فاشتريت على رب الدار كناسة المرحاض وكناسة التراب أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا أرى بهذا بأساً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرهت منك داراً أو حماماً واشترطت عليك كنس مراحيض دارك أو غسالة حمامك ( قال ) أرى ذلك جائزاً وغسالة الحمام عندي وكنس المراحيض سواء فأرى ذلك جائزاً اذا اشترطته على رب الدار لأن ذلك وجه قد عرف ﴿ قلت ﴾ تحفظ ذلك عن مالك ( قال ) لا

﴿ في الرجل يكره داره سنة على أنها ان احتاجت ﴾

﴿ الى مرممة رمها المتكاري من الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أكرى داره بعشرين ديناراً سنة على أنها ان احتاجت الدار الى مرممة رمها المتكاري من العشرين دينار ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فان أكره على ان احتاجت الدار الى مرممة رمها من العشرين دينار وان احتاجت الى أكثر من ذلك زاد من عنده ( قال ) قال مالك لا يعينني هذا الكراء ولا خير فيه ﴿ قلت ﴾ وان أكرى على أن ما احتاجت الدار اليه من مرممة أنفق عليها المتكاري من الكراء الذي اكرى الدار به فلا بأس بذلك في قول مالك قل أو أكثر ( قال ) نعم لا بأس بذلك اذا كان ذلك من الكراء بعينه ولم يشترطه من غير الكراء

﴿ في الرجل يكره الدار والحمام ويشترط مرممة ﴾

﴿ ما فيها ويشترط دخول الحمام والطلاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت داراً أو حماماً على ان على مرمته أيجوز هذا في قول

مالك (قال) قال مالك لا يجوز الا أن يشترط للمرمة من كراه الدار ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت داراً على من مرمة الدار وكس الكنيف واصلاح ما بها من الجدران والبيوت (قال) على رب الدار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يكتري الدار ويشترط عليه انه ان انكسرت خشية أو احتاجت الدار الى مرمة يسيرة كان ذلك على المتكاري (قال مالك) لا خير في ذلك الا أن يشترطه من كرائها فهذا يدل على أن المرمة كلها في قول مالك على رب الدار ﴿قلت﴾ أرايت قدر الحمام اذا اختلف فيه رب الحمام ومتكاري الحمام (قال) هو لب الحمام وذلك أنه عندي بمنزلة البنيان ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا أحفظه ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حماما كل شهر بكذا وكذا ديناراً على ان على رب الحمام ما احتاج اليه أهله من الطلاء بالنورة ومن دخول الحمام (قال) لا خير في هذه الاجارة الا أن يشترط من الطلاء والدخول أمراً مبروراً ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت داراً على أن على تطيين البيوت (قال) هذا جائز اذا سميتم تطيينها في كل سنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة فهذا جائز فان كان انما قال له اذا احتاجت طيئها فهذا مجهول ولا يجوز ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

### في اكثر اكرام الحمامات والحوانيت

﴿قلت﴾ أكان مالك يكره اجارة الحمام أم لا (قال) قال مالك لا بأس بأكراه الحمامات ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حمامين أو حاتوتين فأنهمن أحدهما أيكون لي أن أزد الآخر أم يلزمي بحصته من ثمن الكراه (قال) ان كان الذي أنهدم هو وجه ما اكترت ومن أجله اكترت هذا الباقي فالكراه مردود وان كان ما أنهدم ليس من أجله اكترت هذا الباقي فهو يلزمه بحصته من ثمن الكراه

### في الرجل يكتري نصف دار أو دليها مشاعاً

﴿قلت﴾ أيجوز لي أن أستأجر من رجل نصف دار غير مقسوم أو أستأجر منه

نصف عبده أو نصف دابته (قال) بتم ﴿قلت﴾ وكيف تكون الدابة أو العبد اذا وقعت الاجارة على نصفها (قال) يكون للمستأجر يوما وليلة له النصف الآخر يوما وكذلك الدابة ﴿قلت﴾ والدار (قال) يكون للمستأجر نصف سكنها وللآخر الذي له النصف نصف سكنها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك الا أني سألت مالكا عن الرجل يشتري الدار فيريد أحدها أن يكرى نصيبه لصاحبه فيه الشفعة فقال لا وقد أجاز مالك في هذه المسئلة كراء نصف الدار غير مقسوم وأرى في الدابة والعبد أن الكراء جائز في النصف من قبل أن يبيع في نصف العبد ونصف الدابة عند مالك جائز فاذا جاز البيع في نصف الدابة ونصف العبد عند مالك جاز الكراء في نصف العبد ونصف الدابة لأن ما جاز فيه البيع جاز فيه الكراء (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل يشتجر من يحد له النمرة بنصفها (فقال) لا بأس بذلك (وقال مالك) ما يجوز لك أن تبيع من ثمرتك فلا بأس أن تستأجر به فهذا يدل على أن مالكا قد جعل كل ما يجوز فيه البيع يجوز أن يكرى به فاذا جاز أن يكرى به جاز أن يكرى ﴿قال سحنون﴾ من غير الطعام وكل ما يوزن ويكال فإن ما يوزن ويكال أو يمدح لا يعرف بعينه يجوز أن يكرى به ولا يجوز أن يكرى (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل تشارك نصف دار مشاعا غير مقسوم (فقال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ هل يجوز أن يكرى نصف دار أو سدس دار مشاعا غير مقسوم (قال) هو جائز (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري دارا فيريد أحدها أن يكرى نصيبه منها من رجل من غير شريكه أرى لشريكه فيها شفعة (فقال) مالك لا شفعة له ولا يشبه هذا عندى البيع فهذا من قول مالك يدل على أن الكراء في نصف الدار وإن كان غير مقسوم أنه جائز وكذلك بلغني عن مالك

في الرجل يكرى داره ويستثنى ريعها

﴿بريع الكراء أو بغير كراء﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت منك مساكن لك واستثنيت ريع المساكن ريع

الكراء أو استثنيت ربيع المساكن بغير كراء أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا أرى بذلك بأساً وكذلك الرجل يبيع الدار ويستثنى ثلثها أو ثلاثة أرباعها أنه جائز لأنه إنما باع ربيعها وهذا قول مالك وقد أخبرتك بأصل قول مالك أنه إذا صح العمل بينهما لم ينظر إلى لفظهما

❦ في الرجل يكتري الدار بسكنى دار له أخرى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت منك سكنى دارك هذه السنة بسكنى دارى هذه سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) هو جائز عندي ولا بأس به

❦ ما جاء في الرجل يكتري الدار بثوب موصوف أو غير ❦

❦ موصوف ولم يضرب لذلك أجلاً أو يكتريها بعبد موصوف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت داراً سنة بعبد موصوف أو بثوب موصوف ولم أضرب لذلك أجلاً أيجوز ذلك (قال) لا خير في هذا إلا أن يضرب له أجلاً وهذا والبيع سواء ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اكتريت هذا البيت شهراً بثوب مروى ولم أصفه أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ فإن سكن (ظل) أن سكن فمليه قيمة كراء الدار

❦ في الرجل يكتري الدار بثوب بعينه فيتلف ❦

❦ قبل أن يقبضه المسكرى أو يوجد به عيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت داراً شهراً بثوب بعينه وشرطت النقد في الثوب والثوب في بيتي ووصفته فضاع الثوب بعد ما سكنت أياماً قبل أن يقبضه رب الدار (قال) أرى أن يرجع بمثل كراء الدار في الأيام التي سكنت لأن الثوب قد تلف وكذلك لو كان المسكرى قد قبض الثوب فاستحق من يده بعد ما سكن المتكاري كان لرب الدار أن يرجع على المتكاري بقيمة كراء الدار لا بقيمة الثوب ولا بثوب مثله وهذا في الاستحقاق وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت من أجر داره

سنة بثوب بعينه فلما سكن المتكادفي نصف السنة أصاب رب الدار بالتوب  
 عيا كيف يصنع (قال) أرى أن يرده وينتقض الكراء فيبقى ويرجع عليه بقيمة  
 كراء الدار الستة الأشهر التي سكنها (قلت) فان قال رب الدار أنا أقبل التوب  
 وأرجع عليه بقيمة العيب في كراء الدار (قال) ليس ذلك له وإنما له أن يأخذ  
 الثوب معيا أو يرده ويكون كما وصفت لك (قال) وأرى أن كان العيب الذي  
 أصاب بالتوب خفيفا ليس مما ينقص عن الثوب وان كان ذلك عند البزازين عيا فليس  
 له أن يرده لأن مالك قال في الرقيق من اشترى عبدا فأصاب به عيا إذا كان ذلك  
 خفيفا فليس له أن يرده وان كان ذلك عيا عند النخاسين إذا لم ينقص ذلك من  
 ثمنه قال مالك مثل الكية والار وأشباه ذلك يريد مما لا ينقص من السلمة  
 (قلت) أرايت ان استأجرت دارى بثوب ففأت الثوب ثم علمت بعيب كان في  
 الثوب أو بعث الثوب ثم علمت بالعيب (قال) قول مالك في البيوع أنه ان باع  
 فليس له أن يرجع عليه بقليل ولا كثير وان كان انما تصدق به أو وهبه قال مالك  
 يرجع عليه بقيمة العيب في الثمن الذي دفع فأنما أرى اللبس مثل الهبة في البيوع  
 فستلك في الكراء أنه يرجع على صاحبه اذا تصدق أو وهب بقيمة العيب من قدر  
 الكراء وينتقص من كراء الدار قدر قيمة العيب وأنا أرى اللبس مثل الهبة والصدقة  
 وكذلك قال مالك فيمن اشترى ثوبا أو دابة أو عبدا فتصدق به أو وهبه فانه يرجع  
 بقيمة العيب في الثمن الذي تعد اذا كان الثمن دنانير أو دراهم أو غيرها فهو فوت مثل  
 الموت والموت (قلت) أرايت ان أكرمت دارى سنة بعد بعينه واشترطت النقد  
 فأت المبد قبل أن أقضه (قال) موت المبد بعد وجوب الصفقة من المكري للدار  
 والمبتكاري يرى من مصيبته وهذا والبيع سواء

### في كراء الدور مشاهرة

(قلت) أرايت ان استأجرت بيتا شهرا بعشرة دراهم على أني ان سكنت يوما من  
 الشهر فكراء الشهر لى لازم (قال) أن كنت شرطت ان الكراء لك لازم فلك أن

تكرى البيت بقية الشهر اذا خرجت أو تسكنه فهذا جائز لان هذا لازم له كما وان  
لم تشتراطه وان اشترطوا عليك أنك ان سكنت يوماً ثم خرجت فليس لك أن تكرى  
البيت والكراء لك لازم فلا خير في هذه الاجارة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)  
نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت أنككرى منك هذه الدار كل شهر بدرهم أيكون لك  
أن تأخذ مني كلما سكنت يوماً بحساب ما يصيب هذا اليوم من الكراء في قول مالك  
(قال) نعم الا أن يكونا اشتراطاً في الكراء شيئاً فيحصلان على شرطهما ﴿قلت﴾ فاقول  
مالك في الرجل يؤاجر داره رأس الهلال كل شهر بدنانا فكان الشهر تسعاً وعشرين يوماً  
(فقال) قول مالك أن الاجارة تم له اذا هل الهلال ان كان الشهر تسعة وعشرين أو  
ثلاثين فالاجارة تم له باستهلال الهلال ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرتري رجل حائواً  
كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم أو في كل شهر بدرهم أو في كل سنة بدرهم (قال) قال  
مالك يخرج المتكاري متى ما شاء ويخرجه رب الدار متى ما شاء (قال مالك) الا أن  
يشكاري شهراً بعينه يقول أنككرى منك هذا الشهر بعينه أو يشكاري سنة بعينها  
يقول أنككرى منك هذه السنة فذلك يلزمهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنككرى منك  
حائواً كل شهر بدرهم فسكن يوماً لم لا يلزمه كراء هذا الشهر (قال) قول مالك  
في كل شهر وكل شهر انما يقع على غير شيء بعينه من الشهور والايام والسنين ولا  
أمد له ينتهي اليه الكراء فهذا يدل على انه لم يقع الكراء على أيام بأعيانها ولا على  
شهور ولا على سنين بأعيانها فاذا لم يقع الكراء على شيء بعينه من الايام أو الشهور  
أو السنين كان للمتكاري أن يخرج متى ما أحب ويلزمه من الكراء بقدر ما سكن  
وكذلك يكون لرب الدار أن يخرج متى ما أحب واذا وقع الكراء على شهر بعينه  
فليس لواحد منهما أن يفسخ الكراء الا أن يراضيا جميعاً فسخه لان هذا قد  
وقع على شهر معلوم فاذا وقع الكراء على شهر معلوم أو سنة معلومة فقد اشترى  
منه سكنى هذا الشهر أو هذه السنة بعينها فهذا فرق ما بينهما عند مالك ﴿قال ابن  
وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يستكرى من

الرجل داره عشر سنين ثم يموت الذي اكرى ويبقى المستكري (قال) ان توفي سيد المسكن فأراد أهله اخراج من استأجره منه أو يبعه فلا أرى أن يخرجوه الا برضا منهم ولكن ان شاؤا باعوا مسكنهم ومن استأجره فيه على حقه وشرطه في اجارته (قال ابن شهاب) وان توفي المستأجر سكن ذلك المسكن أولم يسكنه فانا نرى أن يكون أجر ذلك المسكن فيما ترك من المال يؤديه الورثة بمخصصهم

في اكثراء للدار سنة أو سنين

قلت رأيت ان استأجرت داراً سنة أو سنين ولم أسم متى أسكنها وسميت الاجر آتجوز هذه الاجارة (قال) ذلك جائز وله أن يسكن الدار ويسكن من شاء ما لم يجز من ذلك ضرر ين على رب الدار قلت رأيت ان أجرت داراً سنة بعد ماضى عشرة أيام من هذا الشهر كيف تكون الاجارة وكيف تحسب الشهور بأبالاهة أم على عدد الشهور (قال) تحسب هذه الايام بقية هذا الشهر الذي قد ذهب بفضه ثم تحسب أحد عشر شهراً بعده بأبالاهة ثم تكمل مع الايام التي كانت بقيت من الشهر الاول الذي استأجر الدار فيه ثلاثين يوماً فيكون شهراً واحداً من اجارة هذه الدار على الايام وأحد عشر شهراً على الشهور (قال) وهذا مثل ما قال مالك على عدد النساء في الموت والطلاق وفي الايمان اذا حلف أن لا يكلمه ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وهو في بعض الشهر حين حلف (قال مالك) في هذا مثل ما وصفت لك في مسئلتك في الكراء قلت رأيت ان أكرمت داراً الى ثلاث سنين فتمتها من المكثري سنة ثم خاصمني بعد السنة فقضى له بالكراء بكم يقضى له (قال) سنين ويسقط سنة قلت لم (قال) لان الثلاث سنين قد مضت منها سنة وقيت منها سنتان ويكون رب الدار أجر سنتين قلت تحفظه عن مالك (قال) أحفظ عن مالك في الرجل يستأجر الاجير فيمرض أو يابق انه لا يكون عليه ما يطل الاجير في حال مرضه أو في حال اباقته فكذلك الذي سألته عنه من كراء الدار اذا منعها ربها قلت فان أكرمت داراً ثلاث سنين ثم آيت أن أسكنها سنة وقد أمكنتي منها ربها فأيت



أن آخذها (قال) ان لم يكن رب الدار سها كذا في الدار أو كان غيره ما كذا فيها ممن  
أسكنه رب الدار وخلي رب الدار بينه وبين الدار فليه كراه السنين كلها (قلت) (هـ)  
وهذا قول مالك (قال) أحفظه من قول مالك في الابل والدواب اذا أكره ابله أو  
دوابه فأتاه بالابل أو بالدواب ليركب فأبى ان الكراه على المكثري كاملا وكذلك  
مسألتك في الدور أيضا

— في الرجل يكرى داره ثم يسكن طائفة منها —

(قلت) (هـ) أرايت لو أن رجلا أكرى منزلا من رجل ورب الدار في الدار فسكن  
التكاري منزلا منها ورب الدار في الدار لم يخرج حتى انقضت السنة فطلب رب  
الدار كراه الدار كلها فقال التكري أعطيك حصة هذا الموضع الذي أنا فيه وأحسب  
عليك حصة ما أنت فيه (قال) ذلك له (قلت) (هـ) وكذلك لو أن رجلا سكن طائفة  
من داري بغير أمري وأنا في الطائفة الاخرى قد علمت به فلم أخرجه ولم أكره  
فلما مضى شهر أو سنة طلبت منه الكراه (قال) ذلك لك (قلت) (هـ) وان كان قد علم  
به (قال) (هـ) وان كان قد علم به

— في الرجل يكرى الدار ثم يكرىها من غيره —

(قلت) (هـ) أرايت ان استأجرت دارا أو يكون لي أن أوأجرها في قول مالك بأكثر  
مما استأجرتها به وبطيب لي ذلك وأسكنها غيري (قال) نعم (قلت) (هـ) أرايت فصارا  
أكرى حائوتا لفصارة فأكره من حداد أو طحان أيجوز له ذلك (قال) اذا كان  
ذلك ليس بضرر على البنيان أو تكون المصرة في البنيان مثل مصرة القصار في دقه  
وعمله فكراهه جائز وان كان ضررا أكثر من ضرر القصار فلا يجوز ذلك (هـ) ابن  
وهب (هـ) عن مالك ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه سئل عن الرجل  
يستأجر الدار ثم يؤجرها بأفضل مما استأجرها به (فقال) ابن شهاب لا بأس به  
(هـ) ابن وهب (هـ) عن رجال من أهل العلم عن أبي الزناد ونافع وعطاء بن أبي رباح

مثل ذلك (وقال بعضهم) مثل ذلك في الداية والنفينة (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد قال أذكر كنا جماعة من أهل المدينة لا يرون بفضل أجارة العبد والسفن والمساكن بأساً (قال ابن وهب) قال الليث وسئل يحيى بن سعيد عن رجل تَكَارَى أرضاً ثم أكرها برئح (قال يحيى) هي من ذلك لا بن وهب هذه الآثار

ما جاء في التمدى في كراء الدور

(قلت) أرأيت أن أكرت دارى واشترطت عليهم أن لا يوقدوا فى دارى ناراً فأوقدوا فيها ناراً تلجزم وطبخهم فاحترقت الدار (قال) أراهم ضامنين أن احترقت الدار ولم أسمع من مالك (قلت) أرأيت أن أكرت داراً لى من رجل فأكرها الذى أكرهاها من غير فهدمها المكترى الثانى أىكون لرب الدار على المكترى الاول ضمان ما هدم هذا الثانى فى قول مالك (قال) قد جاوز مالك لهذا المكترى الاول أن يكرى من غيره ولم يره اذا أكرى من غيره متعدداً فاذا جاز له أن يكرى من غيره ولا يكون متعدداً فلا أرى لرب الدار عليه شيئاً وأرى الضمان على الهادم المتكارى الآخر لانه هو التمدى (قلت) أرأيت أن أكرت داراً فربطت دابتي فى الدار فربحت فكسرت حائط الدار أو رحت فقتلت ابن صاحب الدار وهو مولى فى الدار ساكن أىكون على شئ أم لا (قال) لا شئ عليك فى قول مالك (قال) ولقد قال لى مالك فى الرجل يأتى الخاتوت ليشترى السلعة فيزل عن دابته ويوقفها فى الطريق ليشترى حاجته من الخاتوت فتصيب انساناً انه لا ضمان عليه لانه انما فعل ما يجوز له فلما فعل ما يجوز له كان ما أصابت السماء جباراً وكذلك الذى ربط دابته فى الدار حيث يجوز له (قال مالك) وكذلك عند باب الامير وباب المسجد (قلت) أرأيت أن أكرت رجل داراً فاتخذ فى الدار تنوراً فاحترق من ذلك التنور الدار ويوت الجيران أىكون على المتكارى ضمان شئ من ذلك أم لا فى قول مالك (قال) اذا فعل من ذلك ما يجوز له أن يفعله فلا شئ عليه

في الرجل يكرى الدار فيريد أن يدخل فيها ما أحب

قلت ﴿أرأيت أن استأجرت داراً أكون لي أن أضع فيها ما شئت من الامتعات وأدخل فيها ما شئت من الدواب والحيوان وهل يجوز لي أن أنصب فيها الارحية والحدادين والقصارين﴾ (قال) نعم ما لم يكن ضرراً بالدار أو تكون داراً لا ينضب ذلك في مثلها لحسنها ولا ارتفاع بناتها وشأنها عند الناس تكون مبلطة بمحصة فليس لك أن تدخل في ذلك الا ما يعلم الناس أن تلك الدار اذا اكرت يدخل فيها الذي دخله هذا المتكاري فأمر الدور على ما يعرف الناس فإكان منه ضرراً على الدار منع المتكاري منه وما لم يكن فيه ضرر كان ذلك جائزاً للمتكاري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان أكرت بيتي من رجل وشرطت عليه أن لا يسكن معه أحدًا فزوج واشترى رقيقاً أكون له أن يسكنهم معه اذا أبي عليه رب البيت ذلك (قال) ينظر في ذلك فان كان لا ضرر على رب البيت في سكني هؤلاء معه فلا يكون له أن يمنعه وان كان يكون في ذلك ضرر على رب البيت فليس له أن يدخلهم عليه وقد يكون الرجل يكرى الرجل الترفة وحده ويشترط عليه أن لا يسكنها معه أحدًا لضعف خشبه التي تحت الترفة فان أدخل عليه غيره خشي رب الترفة أن تهدم الترفة فهذا وما أشبهه ينظر في ذلك

في الرجل يكرى داره من اليهود والنصراني

قلت ﴿أرأيت ان أكرت دارى من رجل من اليهود أو من النصراني أو من المجوس أيجوز ذلك في قول مالك﴾ (قال) نعم ما لم يكن يكرى على أن يبيع فيها الخمر والخنازير ﴿قلت﴾ فان لم يقع الكراه على أن يبيع الخمر والخنازير فجعل النصراني يبيع فيها الخمر والخنازير (قال) الكراه جائز ولكنه يمنعه رب الدار من ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك في القرى والمدائن سواء في كراه الدور من النصراني (قال) نعم هو قول مالك ﴿قال﴾ قال لنا مالك أكره للرجل أن يكرى حانوته ممن يبيع فيها الخمر أو ذابته ممن يحمل عليها

الحجر أو يمن يعرف أنه يحمل عليها الحجر فالدور في القري مثل هذا يكره للمسلم أن يكرها ممن يبيع فيها الحور والخنازير أو ممن يعلم أنه يبيع فيها الحور والخنازير ﴿قلت﴾ فإن أكرها ممن يعلم أنه يبيع فيها الحور والخنازير أيجوز الكراء ويكون له أن يمنه من يبيع ذلك في داره أو حمل ذلك على دابته (قال) لا يجوز الكراء في هذا بيته لأن الصفقة وقعت فاسدة ﴿قلت﴾ فإن كان أكرها من نصراني وهو لا يعلم أنه يبيع فيها الحور والخنازير أكرها داره أو دابته فأراد النصراني أن يبيع الحور والخنازير على دابته أو في داره أله أن يمنه من ذلك (قال) نعم ولا يفسخ الكراء بينهما ﴿قلت﴾ رأيت أن أكرت داري من رجل من النصارى فأنخذ فيها كنيسة يصلي فيها هو وأصحابه (قال) لك أن تمنه عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك إن أراد أن يضرب في داري بالنواقيس (قال) ليس له ذلك

﴿ في امرأة اكرت داراً فسكتها ثم تزوجت فيها ﴾  
 ﴿ على من يكون الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن تزوجت امرأة وهي في دار بكراء فبنت بها في تلك الدار فانقضت السنة فطلب الكراء أرباب الدار أيكون للمرأة أو لأرباب الدار على شيء أم لا (قال) لا إلا أن تكون المرأة بنت زوجها فعالت أني بكراء فإن شئت فأت وان شئت فاخرج (قال) وهذا عندي بمنزلة أن لو تزوجها وهي في دارها ثم طلبت الكراء من الزوج ولا كراء عليه لها (وقال غيره) عليه كراء مثلها إلا أن تكون ما اكرت به المرأة أقل

﴿ في اكرت الدار الغائبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز لي أن أشتري داراً بافريقية وأما بمصر (قال) قال مالك لا بأس أن تشتري داراً بافريقية وأنت بمصر فكذلك الكراء عندي ولا بأس بالنقد في ذلك في قول مالك لأن الدار مأمونة ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً من أهل المدينة اكرت

داراً بمصر فلما قدم مصر نظر اليها فقال هتمة حشية وهذه بيعة من المسجد فلا  
أرضها (قال) الكراء لا يصلح الا أن يكون قد رأى الدار وعرف موضعها أو  
على صفة الدار وموضعها والا فالكراء باطل

﴿ في اكرتراء الدار تسكن الى أجل والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز أن أكرتري داراً على أن أتدئ سكنها الى شهر أو شهرين  
(قال) لا بأس بذلك وإن نقدت ﴿ قلت ﴾ والدور والارضون المأونة مخالفة  
للحيوان والرفيق في الكراء في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يكرتري الدار ولا يسمى النقد والنقد مختلف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت داراً بدراهم أو بدنانير ولم أسم أي دنانير هي  
ولا أي دراهم هي ونقد الناس في البلد مختلف (قال) ينظر الى النقد في الكراء  
عندهم فيحملون على ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كان النقد في تلك البلدة في الكراء مختلفاً  
(قال) أراه كراء فاسداً وأرى أن يعطى كراء مثلها فيما سكن ويفسخ الكراء  
بينهما فيما بقي

﴿ في الرجل يكرتري الدار عشر سنين ويشترط النقد ﴾

﴿ قلت ﴾ فان اكرتريت داراً عشر سنين وشرطوا على أن أعجل لهم كراء العشر  
سنين كلها يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم وفي الفلام أيضاً يجوز ذلك  
وذلك اني سألت مالكا عن الدار تكتري العشر سنين والجارية والحرة أو الامة أو  
العبد يكترون عشر سنين على أن يقدم الكراء في هذا كله (قال) قال مالك لا بأس  
بذلك (وقال غيره) في البيعة لا يؤاجرون الاجارة الطويلة لأن ذلك فيهم خطر  
وهو قول أكثر الرواة

جـ في الرجل يكتري الدار سنة حتى يجب عليه الكراء جـ

قلت ﴿أرأيت من اكترى داراً سنة متى تجب الاجرة على المتكاري (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لي اذا لم يكن بينهما شرط دفع اليه بحساب ما سكن مما سكن ﴿قلت ﴿فان كان الدور عندهم على النقد (قال) لم أسمع من مالك في كراء الدور في هذا شيئاً الا أنه قال لي في الابل تحمل على كراء الناس عندهم ان كان على النقد فلي النقد فأرى في الدور أيضا ان كان أهل تلك البلدة كراؤهم الدور عندهم على النقد خير هذا المسكاري على النقد

حـ في الزام المتكاري الكراء حـ

قلت ﴿أرأيت الكراء في الدور والكراء المضمون في الدواب والابل هل ينتقض بموت أحدهما في قول مالك (قال) لا ﴿قال ابن جوهب ﴿وقال يونس وقال ابن شهاب مثله ﴿قلت ﴿أرأيت ان أكرت داري من رجل فظهرت منه دعارة وفسق وشرب الخمر أكون لي أن أخرجه من داري وأتقض الاجارة (قال) الاجارة بحالها لا تنتقض ولكن السلطان يمنعه من ذلك ويكف أذاه عن الجيران وعن رب الدار فان رأى السلطان أن يخرجهم عنهم أخرجه عنهم وأكرى له فأما كراء رب الدار فهو عليه لا ينتقض على حال ﴿قلت ﴿وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت ﴿والقضاؤون اذا اتخذوا في دورهم مالا يبنون من شرهم الخمر واتخذهم فيها اغنار برمتهم السلطان ولم تنتقض الاجارة (قال) نعم ﴿قلت ﴿أرأيت لو أن قصارا أو حدادا أكثر ما جاوزا فيما بينهما ولم يقع كراؤهما على أن لهذا مقدم الخانوت من مؤخره وصاحبه كذلك لم يقع له موضع من الخانوت في عقدة الكراء واشتجرا فيما بينهما فقال هذا أنا أكون في مقدم الخانوت وقال هذا بل أنا (قال) الكراء لهما لازم ويقتسمان الخانوت فيما بينهما فان كان لا يحتمل القسمة فأرى أن يكرى عليهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وهذا من الضرر وقد لزمهما الخانوت

﴿قلت﴾ وكذلك الرجلان يكتريان البيت يسكنان فيه فيما بينهما (قال) نعم

﴿ في فسخ الكراء ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكررت بيتا من رجل فبطل على البيت في الشتاء أ يكون لي أن أخرج أم يجبر رب الدار على أن يطئن البيت (قال) ان طئنه رب الدار قال كراء لك لازم وان أبي أن يطئنه كان لك أن تخرج اذا كان عطله ضررا بيتا ولا يجبر رب البيت على أن يطئنه الا أن يشاء (وقال غيره) التطئين وكس المراضع مما يلزم رب الدار ﴿قلت﴾ لا ين القاسم ويكون للمتكراري أن يطئنه من كرائه ويسكن في قول مالك (قال) لا ليس له ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان استأجرت دارا فسقط منها حائط أو بيت أو سقطت الدار كلها فقال رب الدار أنا أجي ماسقط منها أولا أفيها والذي سقط منها من الحائط قد كشف عن الدار أ يكون على رب الدار أن يبنها في قول مالك أم لا (قال) ليس على رب الدار أن يبنها الا أن يشاء فان انكشف من الدار ما يكون ضررا على المتكراري قبل المتكراري ان شئت فاسكن وان شئت فأخرج ولم يجبر رب الدار على أن يبنى الا أن يشاء ذلك فان بناها رب الدار في بقية من وقت الكراء وقد خرج المتكراري منها لم يكن عليه الرجوع لاستتمام ما بقي وان كان ما نهدم منها ما لا يضر بسكني المتكراري فيها ولم يبن ذلك رب الدار ثم المتكراري أن يسكن ولم يكن له أن ينقض الاجارة ولا يخرج منها ولا يوضع عنه من الاجارة لذلك شيء الا أن يكونا كانه في ذلك سكني ومرفق فيوضع عنه من الكراء بقدر ذلك ﴿قلت﴾ فان كان قد اكترى الدار عشر سنين قلنا سكن شهرا واحدا أنه يمتد البيت أ يكون له أن يبنها من كراء هذه التسع سنين والاحد عشر شهرا التي بقيت وان اغترق بناء الدار الكراء كله (قال) لا يكون له أن يبنها ويقال له ان شئت فاسكن وان شئت فأخرج الا أن يشاء رب الدار أن يأذن له بذلك ولقد سئل مالك عن الرجل يكتري الارض ثلاث سنين وقد زرع فيها فتور عينها ويأبى رب الدار أن ينق عليها (قال) للمتكراري أن يعمل في العين بكرة سنته تلك وليس له أن يعمل فيها بأكثر من كراء سنة واحدة فما

حصل في العين بكرة سنة واحدة فذلك كرب الارض الذي اكرها لازم وان زاد  
 على كراء سنة فهو متطوع في ذلك وليس كذلك الدور (قال) قال لي مالك وكذلك  
 المعاملة في الشجر اذا ساقه سنين مسماء فاستغار ماؤها لم يكن للنساق ان ينفق فيها  
 الا قدر ما يصيب صاحب الارض من الثمرة سنة تلك (قال) وقال مالك في الرجل  
 يكثر في الارض فيغور ماؤها او يهدم بئرها فيأبى رب الارض ان ينفق عليها ان  
 للمتكاري ان ينفق عليها من كراء سنة هذه على ما أحب رب الارض او كره  
 (قلت) رأيت لو انهدم من الدار التي اكرت بيتا اكان للمتكاري ان يبنيه  
 من كراء السنة كما وصفت لي (قال) لا (قلت) فان انهدم منها شرافات الدار (قال)  
 شرافات الدار ليس بما يضر يسكني المتكاري فلا أرى ان ينفق المتكاري على ذلك  
 شيئا فان قل كان متطوعا ولا شيء له (قلت) رأيت ان سقطت الدار أو حائط  
 منها فانكشفت الدار فقال رب الدار لا أنفيها وقال المتكاري وأنا أيضا لا أنفيها أيكون  
 له أن ينافسه الاجارة في قول مالك (قال) نعم (قال ابن القاسم) وانما فرق ما بين  
 كراء الارض والنخل يغور ماؤها وبئر الدار تهدم أن الارض فيها زرع الدار وفي  
 نفقتها احياء لزوجه ومنفعة لصاحب الارض وكذلك الثمرة في المساقاة لانه قد أنفق  
 فيها ماله فلذلك كانت له الثمرة وأمر بالنفقة وأن الدار ليس للمتكاري فيها نفقة وليس  
 يرد اليها كن به منفعة على صاحب الدار الا ضررا عليه في نفقته وجس داره عن  
 أسواقها فهذا فرق ما بين الدور والارضين التي فيها الزرع (قال ابن القاسم) ولو  
 انهدمت العين أو البئر قبل أن يزرع ثم أراد أن ينفق فيها كراء سنته لم يكن ذلك له  
 وكان بمنزلة الدار وانما الذي أمر مالك فيه بالنفقة اذا زرع وسقى المساق في هذا وجه  
 ما سمعت من مالك وبلغني عنه كما فصلت لك (قال سحنون) جميع الرواة على  
 هذا الاصل لا أعلم بينهم فيه اختلافا (قلت) رأيت ان سقطت الدار والذي  
 اكرها غائب فكيف يصنع الذي اكرها (قال) يشهد على ذلك ولا شيء عليه  
 (قلت) رأيت ان اكرت دارا هل يتقاضى الكراء فيما بيننا شيء من عذر (قال)



لا الا ان تسدّم الدار أو ينهدم منها ما يضر بالسكن فيكون للمستأجر ان أعجب أن يتركها قال بناها صاحبها في بقية من وقت الاجارة لم يلزم للتكاري كراه ما بقي من وقت الاجارة وكذلك سمعت ﴿قلت﴾ رأيت داراً استأجرتها خفت أن تسقط على أيكون لي أن أنافضه الكراء (قال) اذا كان البنيان مخوفاً فلك أن تنافضه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك

﴿قلت﴾ في الرجل يكتري الخانوت من الرجل ولم يسم له ما يعمل فيها

﴿قلت﴾ رأيت ان اكرتت خانوتاً ولم أسم ما أعمل فيها أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أفيعمل فيها وهو حداد أو قصار أو طحان (قال) اذا كان ذلك ضرراً على البنيان أو فساداً للخانوت فليس له أن يعمله وان لم يكن ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الخانوت وان كان قد اشترط للتكاري على رب الخانوت أنه يعمل في الخانوت قصاراً أو حداداً أو طحاناً وان كان ذلك ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الخانوت وليس لرب الخانوت حجة من قبل أنه أكرها منه وقد سمي له للتكاري ما يعمل فيه وقد رضى بذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان أكرى خانوتاً من رجل فاذا هو حداد أو قصار فنظرنا فاذا هو لا يضر بالبنيان الا أنه يقدر الخانوت فقال رب الخانوت لا أرضى أن يقدر على خانوتي (قال) يمنه اذا كان عمل التكاري مما يقدر عليه جدارات خانوته فان هذا يقع فيه على رب الخانوت ضرر في الخانوت (وقال غيره) اذا كانت الاعمال في الخانوت بعضها أضر من بعض وأكثر كراه فلا يجوز الكراء الا على شيء معروف يعمل فيه وان كان لا يختلف فلا بأس به

﴿قلت﴾ الدعوى في الكراء

﴿قلت﴾ رأيت ان استأجرت داراً سنة فاختلفت أنا ورب الدار فقلت أنا استأجرتها بمائة أردب من حنطة وقال رب الدار بل أجرتك بمائة دينار فاختلفنا

قبل أن أسكن الدار أنا ورب الدار (قال) القول هو قول رب الدار ويحالفان وهذا مثل  
 البيوع ﴿قلت﴾ فإن كان قد سكن المتكاري يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين ثم  
 اختلفنا كما ذكرت لك (قال) أما اليوم واليومان فهو عندى قريب وهو عندى بمنزلة  
 ما لم يتفرقا وبمنزلة من لم يقبض ما اشترى أو من قبض ما اشترى وتفرقا فاختلفا  
 بعد يوم أو يومين والسلمة قائمة بينهما لم تفت فالقول قول رب الدار مع أيمانها  
 ﴿قلت﴾ فإن كان قد سكن شهرا أو شهرين أو أكثر السنة (قال) يحالفان  
 ويدفع إليه الساكن على حساب ما سكن من قيمة سكنى مثل الدار ويتفاسخان فيما  
 بقى ﴿قلت﴾ فإن قال المتكاري تكاريتها بكذا وكذا لشيء لا يشبه أن يكون كراء  
 الدار سنة وقال رب الدار أكرت بكذا وكذا لشيء لا يشبه أن يكون كراء الدار  
 سنة أفسخ الكراء بينهما ثم يرد إلى كراء مثل تلك الدار وهذا يقر بما قد سكن  
 شهرا أو شهرين (قال) يرد إلى كراء مثلهما فيما سكن ويفسخ الكراء بينهما فيما بقى  
 من السنة وهذا كله مثل البيوع ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أسكنته دارى فلما  
 مضى شهر قلت له أعطنى الكراء فقال إنما أسكنتى بغير كراء (قال) يفرم الكراء  
 ولا يصدق أنه بغير كراء ويكون القول في الكراء قول رب الدار إذا أتى بما يشبه أن  
 يكون كراء الدار مع يمينه أنه أسكنه بكراء (وقال غيره) يكون على الساكن قيمة  
 ما سكن إلا أن يكون أكثر مما ادعى المكري بعد أيمانها ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 أرايت إن أكرت من رجل دارا له فلم أسكن حتى اختلفنا في الكراء فقلت أنا  
 أكرتها منك بمائة أردب بمائة هذه السنة وقال رب الدار بل أكرتكم بمائة  
 دينار (قال) يحالفان ويتفاسخان الكراء وكذلك البيع إذا اختلفا فهذا مثل ذلك  
 ﴿قلت﴾ أرايت إن كان قد سكن يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين ثم اختلفا  
 بحال ما وصفت لك (قال) أرى أن يحالفا ويفسخ الكراء فيما بينهما ويكون عليه من  
 الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى وهو بمنزلة ما لو قال أكرت منك سنة  
 دينار وقال الآخر بل أجرتك بمائة درهم وقال جميعا ما لا يشبه تحالفا وتفاسخا

وكان عليه من الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى فاختلف المدد في الكراء اذا ادعى كل واحد منهما مالا يشبه في الكراء كاختلافهما في السلتين

﴿ دعوى المتكاري في الدار مرمة ﴾

﴿ قلت ﴾ اُريت ان أجرت دارى فلما انقضت الاجلة ادعى المتكاري ان فرش الدار له أو خشبة في السقف فقال أنا أدخلتها أو جداراً استره ادعى أنه بناء وأنكر رب الدار ذلك (قال) القول قول رب الدار في كل شيء هو في بيان الدار أو فرش الدار أو ما هو من البناء (قال) فكل شيء كان في الدار ليس في البنيان من حجر ملق أو سارية أو خشبة أو باب ملق فاختلف في ذلك رب الدار والمتكاري (قال) أرى القول قول المتكاري ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) هو رأيي ﴿ قلت ﴾ اُريت ان أكثريت داراً سنة فقال لي رب الدار انفق في مرمة الدار من كراء الدار فلما انقضى الاجل قال للمتكاري قد انفقت من كراء الدار في مرمة الدار كذا وكذا وقال رب الدار لم تفعل القول قول من (قال) القول قول المتكاري اذا كان في الدار بيان جديد أو أثر يعرف ويصدق قوله الا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وللنفقات وجوه لا تبطل فاذاعلم أنه كاذب فيما يقول غرم لرب الدار الكراء ﴿ قلت ﴾ ولم جملت القول في النفقة قول المتكاري (قال) لانه اعتمه على ذلك ﴿ قلت ﴾ اُريت ان قال رب الدار قد أسرتك أن تنفق وتبنى من كراء الدار فلم تنفق ولم تبني وقال المتكاري قد بنيت هذا البيت (قال) ينظر في ذلك البيت فان كان يعلم أنه جديد وأنه مما يشبه أن يكون من بيان المتكاري كان القول قول المتكاري وان استدل على كذبه كان القول قول رب الدار (وقد قال غيره) على الساكن البيت لأن الكراء دين عليه فلا يخرج من الدين الا البيئة وعلى رب الدار اليمين

﴿ في نقض المتكاري ما عمر اذا انقضى أجل السكنى ﴾

﴿ قلت ﴾ اُريت ان انقضى أجل الكراء وقد أحدث المتكاري في الدار بياناً أو

غير ذلك مما كان ينتفع به كان أحدث ذلك بأمر رب الدار أو بغير أمره فلما انقضت  
الاجارة قال المسكاري أعطني قيمة بنياني هذا (قال) قال مالك ينظر فيما أحدث  
المتكاري فان كان له قيمة ان قلته قيل رب الدار أعطه قيمته منقوضاً وما كان في ذلك  
من البنيان من جص أو طين اذا هو قلته لم يكن للمتكاري فيه منفعة فلا يقوم ذلك  
الا ان يكون له فيه منفعة فيقوم فان رضى رب الدار ان يأخذ به قيمته منقوضاً كان  
ذلك له ولم يكن للمتكاري ان ينقضه اذا أعطاه رب الدار قيمته منقوضاً لان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان أبي رب الدار ان يبطيه قيمته منقوضاً كان للمتكاري  
ان يطلع بنيانه (قلت) وهو سواء عند مالك ان كان أخذ له رب الدار ان يحدث ذلك  
وان كان لم يأخذ له (قال) نعم ذلك سواء لان رب الدار يقول لم آذن لك حين أذنت  
لك وأنا أريد أن أغرم لك شيئاً إنما أذنت لك لترتق فيكون القول كما فسرته لك  
ورددته علي مالك غير عام فقال كما أخبرتك (قلت) أرايت لو أتى الكريت داري  
من رجل فبني في الدار وعمر من غير أن أمره (قال) قال مالك ليس علي رب الدار  
شيء ويقال له اطلع بنيانك ان كان لك فيه منفعة الا ان يشاء رب الدار ان يبطيك  
قيمة مالك فيه منفعة من بنيانك هذا مقلوما والخيار في ذلك الى رب الدار

حج في الرجل يكرى داره فيتعدى

(قلت) أرايت ان وكلت رجلاً يكرى لي منزلاً فأكره بغير الذهب والفضة  
أو حابي في ذلك (قال) هذا عندي بمنزلة البيع وقد أخبرتك في البيع أنه اذا باع بغير  
ما يتابع به الناس أو حابي في ذلك فلا يجوز (قال) ومعنى قول مالك بغير ما يتابع  
به الناس أنه على غير الذهب والفضة (قلت) أرايت ان أمرت رجلاً ان يكرى  
داري فأعاريها أو وهبها أو تصدق بها أو أسكنها أو حابي فيها ثم جئت أطلب البكره  
(قال) ان كان الذي أمرته أن يكرىها فتصدق أو وهب أو أعار أو أسكن  
أو حابي ملياً أخذ منه كراه الدار ولم يكن له أن يرجع علي ساكنها بما أخذ منه وان  
لم يكن ملياً أخذ رب الدار البكره من الساكن في الدار وليس للساكن أن يرجع

على الذي وهبها له أو تصدق بها عليه أو أسكنها لياه أو أعادها له وقد أخبرتك به في غير هذا الموضع أيضا

﴿ في متكارى الدار بفلس ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت رجلا كثرى منزلا سنة فسكن ستة أشهر ثم فلس (قال) يكون رب الدار أولى من الغرماء في قول مالك بما بقي من السكنى في نصف الكراء إلا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا إلى رب الدار ما يصيب ما بقي من الشهور وذلك نصف الكراء أو أقل أو أكثر على قدر قيمة ذلك ويكون ما بقي من هذا من السكنى للغرماء يكرونه في دينهم ﴿ قال سحنون ﴾ وإن أبوا أن يعطوا ذلك كان للمكرى بالخيار أن أحب أن ينسلم ما بقي من سكنى الدار ويحاص الغرماء بجميع دينه فل وإن أحب أن يأخذ ما بقي من السكنى بما يصيبه من الكراء ويضرب بما بقي له مع الغرماء في جميع مال المفلس كان ذلك له وكذلك ذكر ابن القاسم وغيره

﴿ في الرجل يكتري الأرض سنين ليزرعها ﴾

﴿ فينور بثرها أو تقطع عنها ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت أن اكتريت أرضاً من رجل ثلاث سنين أيحوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يتكارى الأرض ثلاث سنين فيزرعها سنة أو سنتين فينور بثرها أو تقطع عنها كيف يحاسب صاحبها أيقسم الكراء على السنين سواء إن كان تكازها ثلاث سنين ثلاثين ديناراً أو يجعل لكل سنة عشرة عشرة (قال) قال مالك لا ولكن يحسب على قدر غنائها وتشاح الناس فيها ثم قال لي وليس كراء الشتاء وكراء الصيف واحداً (قال) ورأيت حين فسره لي أن الأرض بمنزلة الدار يتكارى السنة ولها أشهر قد عرف غنائها في السنة فالتكاري يعطى الكراء للسنة كلها وإنما جعل ما يعطى من الكراء لتلك الأشهر قد عرف ذلك المكري والتكاري والناس مثل دور مكة في غنائها أيام الموسم ومثل فتادق

تكون بالمدينة وبمصر ينزلها الناس أيام الحج وآيام الاسواق بالقسطاط فهذا الذي قال لي مالك في الارضين كلها حين قلت له أيقسم الكراء على السنين كلها بالسوية فقال لي لا ولكن على تشاح الناس فيها ونفاقها عند الناس (قال) لي مالك وليس ما يحدد فيه الناس كما يستأخرونه (قال) وقال لي مالك في كراء الارض ليس كراؤها في الشتاء والصيف واحداً اذا أصبغت بقطع الماء

في الرجل يكتري الأرض ليزرعها فيفترق بعضها قبل الزراعة

قلت رأيت ان استأجرت أرضاً لأزرعها ففترق بعضها قبل الزراعة أيكون لي أن أرد ما بقي في قول مالك (قال) قال مالك في الأرض اذا تكاراها الرجل فيعطش بعضها (قال مالك) ان كان الذي عطش منها هو أكثر الأرض وانما بقي منها التافه اليسير ردها كلها وان كان الذي عطش منها التافه اليسير ليس هو جل الأرض وضع عنه من الكراء بقدر الذي عطش ولزمه ما بقي من الأرض بحسابه من الكراء فكذلك ما سألت عنه من الأرض اذا غرقت لأن العطش والفرق سواء عند مالك قلت وكيف يوضع عنه بقدر ذلك في قول مالك أينظر الى قياسه من الأرض أم ينظر الى كرمها ورغبة الناس فيها وجودتها عند الناس فيما غرق منها وما بقي فيفيض الكراء على كرمها وعلى ردها (قال) نعم انما ينظر في ذلك الى كرمها وغير الكرم فيفيض الكراء على ذلك عند مالك اذا كانت مختلفة قلت وكذلك ان استحق بعضها وبقي بعضها فهو مثل ما وصفت لي في الفرق اذا استحق القليل منها أو الكثير (قال) نعم وهو رأي

في أكثر أرض المطرسين والنقد فيها

قلت رأيت ان اكثريت أرضاً من أرض المطر عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذا لم يحدد قلت فان كانت قد أمكنت للحرث عامها هذا (قال) فلا بأس بالنقد في هذا العام الواحد الذي قد أمكنت فيه للحرث قلت

فكم ينقده (قال) كراه سنة واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت أن اكرت أرضاً من أرض المطر التي لا يصلح النقد فيها وشرط على صاحبها النقد أبطل هذا الكراه أم لا في قول مالك (قال) نعم الكراه باطل عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن تكرت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيصلح أن أقدر على ما يرجو من المطر (قال) قال مالك لا يصلح النقد فيها إلا بعد ما تروى ويمكن من الحرث ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره من الرواة لا تكرى الأرض التي تشرب بالمطر التي تروى مرة وتمطش أخرى الا قرب الحرث ووقوع المطر أباجزه الرواة ولم يروا فيه تهمة إذا لم ينقد ولا يجوز كراؤها بنقد حتى تروى ربا متواليا يجزي ويكون مبلغه كاه أو لا أكثره مع رجائه لوقوع غيره من المطر ولا يجوز كراؤها إلا سنة واحدة ألا ترى أنهم لم يحيزوا كراهها بنقد الا قرب الحرث ووقوع المطر فكيف تجوز السنة بعد السنة الا أن تكون أرضاً مأمونة كامن النيل في سقيه فلا بأس بكرائها وتسييل النقد وتفسير التخييل قرب ابان شربها وربها ﴿ابن وهب﴾ عن الليث وابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب وابن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا تكرى أرض مضر حتى يجرى عليها الماء وتروى (قال الليث) لا أرى أن تكرى الأرض التي تشرب بالمطر حتى تروى ولا كل أرض تروى مرة وتمطش مرة حتى تروى الا أن تكون أرضاً مأمونة لا يخطئها أن تشرب في كل عام

سحح في الرجل يكرى أرض المطر وقد أمكنت من الحرث

﴿ثم تقطع السماء ولا يقدر على الحرث﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أمكنتني الأرض من الحرث فتكرتها ثم قطعت السماء عنها فلم أقدر على الحرث (قال) قال مالك إن لم يأت من المطر ما يتم به زرع فلا كراه لرب الأرض وكذلك البئر إذا انهارت قبل أن يتم زرع التكرى فذلك الزرع لذهاب الماء فلا كراه له فإن كان أخذه التكره لأن البئر والعين وكثرة ماؤها رده

وان كان لم يأخذه فذلك عنه موضوع (قال مالك) ولو جاءها ماء فأقام عليها فلم يستطع أن يزرعها كان بمنزلة القحط الكراء عنه موضوع ولكن ان زرع لجاءه برد فأذهب زرعها كان الكراء عليه ضامنا (قال مالك) وهذا بمنزلة الجراد والجليد يصيبه وانما منع صاحب الارض الكراء اذ لم يأت من الماء ما يتم به زرع هذا المتكاري ماء السماء كان أو غيره من الميون والآبار (قال) فقيل لمالك فان جاءه ما كفي بمضه وهلك بمضه (قال مالك) ان كان الذي حصده شيئا له قدر ومنفعة أعطى من الكراء بحساب ذلك وان لم يكن له قدر ولم تكن له فيه منفعة لم يكن لرب الارض من الكراء شيء (قال سحنون) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الارض يؤاجرها صاحبها أو يكرها (قال) حلال الا أن يقطع ماؤها أو بمضه أو تكون بملا فيقحط عنه المطر فلا أرى عليه اذا قطع الماء الذي عليه اكترى شيئا

❦ في أرض المطر تستند وفيها الزرع ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان زرعها فأصابها مطر شديد فاستفدت الارض وفيها الزرع فأقام الماء فيها العشرة الايام أو العشرين أو الشهر ونحوه فقتل الماء الزرع أيلزم المتكاري الكراء كله ويحمله مالك بمنزلة البرد والجراد والجليد أم يجعل هذا بمنزلة القحط (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن ذلك ان كان بعد مضي أيام الحرث فهو عندي بمنزلة البرد والجليد وان كانت الارض انما استفدت في أيام الحرث فقتلت زرعها الذي كان زرع فيها فالماء ان انكشف عنها قدر على أن يزرعها ثانية فلم ينكشف الماء عنها حتى مضت أيام الحرث قال فأرى هذا مثل الرجل يتكاري الارض فترق في أيام الحرث فلا كراء عليه وكذلك قال لي مالك ان الارض اذا اكترها الرجل لجاءه من الماء مامنه الزرع انه لا كراء عليه فهذا الذي سألت عنه وان كان قد زرعها ثم جاءه الماء فترق زرعها في أيام الحرث وهو لو أن الماء انكشف عن الارض كان يقدر على الحرث لأن إيان الحرث لم يذهب فنه الماء من أن يعيد زرعها فلا كراء عليه وان كان أصابها في زمان الحرث فهلك زرعها ثم انكشف الماء في



إبان يدرك فيه الحرث فالبكره له لازم لأنه قد يدرك أن يزرع وليس هذا بمنزلة ما أصابها بعد ذهاب أيام الحرث وذلك بمنزلة الجراد والجليد والبرد

سـ في أكثر أرض النيل وأرض المطر قبل  
 ﴿ أن تطيب للحرث والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الأرض أيجوز أن أتكارها قبل أنه تطيب للحرث في قول مالك (قال) قال مالك نعم ذلك جائز فإن كانت الأرض مثل أرض مصر مأمونة في أنها تروى فالنقد في ذلك جائز ﴿ قال ﴾ قليل مالك فأرض المطر أيجوز النقد فيها (قال) قال مالك ليس أرض المطر عندي يئنا كيان النيل ﴿ قليل ﴾ لمالك أنا قد أختبرناها فلا تكاد أن تختلف وهي أرض لم تختلف منذ زمان (قال) قال مالك النيل عندي أبين شأنا ﴿ قال ﴾ فإن كانت هذه الأرض أرض المطر بحال ما وصفتهم فأرجو أن لا يكون به بأس والنيل أين (قال مالك) وإن كانت الأرض تختلف فلا يصلح النقد فيها حتى تروى وتمكن للحرث كانت من أرض النيل أو من غيرها فهي في هذا الباب سواء إلا أن يتكارها ولا يقصد ﴿ قال ﴾ ولقد سألت رجلا مالكا وأنا عنده قاعد عن الرجل يتكارى الأرض ولها بر قد قل ماؤها وهو يخاف أن لا تكفي زروعه (قال مالك) لا أحب لأحد أن يتكارى أرضاً لها ماء ليس في مثله ما يكفي زروعه (قال ابن القاسم) وإنما كرهه من وجه الفرء كانه يقول هو ما ترى فإن سلمت كانت لك وإن لم يسلم زرعك فلا شيء لك على كأنهما تخاطرا ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون هاهنا الخطار وأنا أقول لصاحب الأرض ان لم يسلم زرع هذا الرجل رددت إليه الكراء في قول مالك (قال) لأن الزرع اذا ذهب من قبل الماء رد الكراء على المتكاري (قال) فذلك يدل على أنهما تخاطرا لو علم رب الأرض أن في برء ما يكفي الزرع ما أكرها بضمف ذلك الكراء فهذا يدل على المخاطرة فيما بينهما وإن الذي أكثرى الأرض وفيها الماء المأمون لم يتخاطرا على شيء فإن انقطع ماؤها بعد ذلك أو قل فأنما هي مصيبة نزلت من السماء وما بين لك ذلك أن صاحب الكراء الصحيح على المياه

الكثير ان انقطع ماؤها بعد ما زرع يتهوّر بهر أو باهدام عين كان له أن يصلحها  
بكره تلك السنة التي تكارها على ما أحب صاحب الارض أو كره وأن هذا الآخر  
ليس له أن يقول أنا أعلمها حتى يزداد الماء فأروى به زرعي اذا أبي ذلك ربه ( وقال  
غيره ) وهو من أصل قول مالك لعبد الرحمن وغيره ولم يتهم هذين اللذين تقدموا على  
الماء الكثير المأمون في تمجيل النقد بتجيل ما اتهمنا عليه في تمجيل النقد في الماء الذي  
ليس بمأمون لما انتفع به من تمجيل نقده في تخفيف الكراء عنه وقد ينال بتجيل  
نقده ما يطلب ان تم له الماء وان لم يتم له الماء رد عليه نقده فصار مرة سلفاً ان لم يتم  
مرة بيماً ان تم فضلوا مخاطرين بما حط رب الارض من كراء أرضه بما انتفع به من  
تمجيل النقد ولما ازداد الناقد من تمجيل نقده فيما حط عنه من الكراء ان تم له الماء  
غبن صاحبه وأدخل عليه تمجيل نقده منفعة وان لم يتم له غبن ورجع اليه ما له سلفاً ولم  
يدخل عليه ما له منفعة ولعل ذلك تجر المعاملة فيما بينهما للرفق الذي يأمله فيه آخذه  
وتضع به ناقده وهذا الباب كله في كراهية النقد في بيع اختيار وبيع العهدة وبيع  
للمواضعة وبيع السلعة الحاضرة تؤخذ الى أجل بنقد وفي شراء العبد الغائب البعيد النية  
وفي اجارة العبد بعينه والراحلة بعينها تؤخذ الى أجل بعيد والارض غير المأمونة قبل  
أن تروى أو بعد ما تروى اذا كان ربا غير مبلغ بنقد هذا الاصل على هذا ونحوه أنه  
يكون مرة بيماً ومرة سلفاً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف جر  
منفعة ونهى عن الخطر فكل هذا قد اجتمع في هذا الاصل وما كان من الماء المأمون  
من اكتراء الارض المأمونة أو شرائها أو الدور وان تأخر قبض ما اشتري أو اكرت  
أو كان ما اشتري أو اكرت في قرب أو بعد وانتقد فيه لانه مأمون لم يعمل صاحبه  
وان وقع في شيء من ذلك حدث على شيء من الحدث والمخاطرة حتى يزداد به ما ازداد  
في سلفه وبأخذه به الناقد المشتري في شرائه وصنعه ولا حيز من قدر ولكن شفقة  
الناس في ذلك ليس بسوءة بنقد هذا الاصل على هذا ان شاء الله تعالى



في الرجل يكثر أرض الخراج أو أرض الصلح فتمطش أو تفرق

قلت رأيت أرض الخراج مثل أرض مصر إذا زرعها رجل فترقت أو عطشت  
أيكون للسلطان أن يأخذ منه الخراج أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن  
الرجل يتكادى الأرض فتمطش فلا يتم زرعها أو تفرق فيمنعه الله من العمل (قال)  
فلا كراه لصاحبها وكذلك أرض مصر عندي إنما هو كراه من السلطان فإن جاء  
غرق أو عطش لم أر على من زرع كراه (قال سحنون) إذا لم يتم الزرع من العطش  
قلت فأرض الصلح التي صالحوا عليها إذا زرعوها فتمطش زرعهم أرى عليهم  
خراج أرضهم (قال) نعم (وقال غيره) إذا كان الصلح وظيفه عليهم وأما إذا كان  
الصلح على أن على الأرض خراجا معروفا فلا شيء عليهم

في الرجل يكثر الأرض سنين فيريد أن يفس فيها

قلت رأيت أن استأجرت أرضاً عشر سنين أيكون لي أن أغرس فيها الشجر  
(قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن إن كانت الأرض التي تكارها إنما هي  
أرض زرع فأراد أن يفسها شجراً فإن كان الشجر أضر بالأرض منع من ذلك وإن  
لم يكن الشجر أضر بالأرض لم يمنع من ذلك لأن مالكا قال في الرجل يتكادى  
البيعر ليحمل عليه الحمل من الصوف أو البز أو الكتان فيريد أن يحمل عليه غير ذلك  
من الحمل (قال مالك) إن كان حمل عليه مالمس هو أضر من الذي أكثرى البيعر  
له لم يمنع من ذلك فإن حمل عليه ما هو أضر به وإن كان في مثل وزنه لم يكن ذلك  
له وكذلك الأرض عندي

في الذي يكثر الأرض سنين فيفسها فتتفضى السنون وفيها غرسه

أو يكثرها من غيره فيفسها فتتفضى السنون وفيها غرسه فيكثرها كراه مستقبلاً  
قلت رأيت أن استأجرت أرضاً سنين مائة فترست فيها شجراً فافضت  
السنون وفيها شجراً فكثرتها كراه مستقبلاً سنين أيضاً أيحوز هذا في قول مالك

(قال) قال مالك نم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضا سنين فأكترتها من غيرى ففترس فيها شجراً فاقضت السنون وفيها غرسه فأكترتها أنا من ربهها سنين مستقبلة أيجوز هذا (قال) نم ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فكيف أصنع فيما بينى وبين هذا الآخر الذي فيها غرسه (قال) يقال لرب الفرس أرض هذا الذي اكترى الأرض أو اللع غرسك وهذا رأيي (وقال غيره) ليس بمستقيم حتى يتأمل رب الأرض ورب الفرس ما يجوز بينهما ثم تكري أرضه الا أن يكره الأرض على أن يقلع عنه الشجر ﴿قال سحنون﴾ به نقول

— في الرجل يكرى الأرض سنين فتتقضى السنون —

﴿وفيها غرسه أخضر أو زرعه أخضر فيريد ربه أن يكرها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كان موضع الفرس زرع أخضر (قال) لا يشبه الزرع الشجر لان الزرع اذا اقضت الاجارة لم يكن لرب الأرض أن يقلع الزرع وانما يكون له كراه أرضه وفي الشجر لرب الأرض أن يقلع الشجر فاذا كان فيها زرع بحال ما وصفت فاقضت الاجارة لم يكن لرب الأرض أن يكرها ما دام زرع هذا فيها لان الأرض قد لومت هذا الذى زرعه فيها بكرائها الا أن يكرها الى تمام الزرع فلا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ اذا كانت الأرض مأمونة

— في الرجل يكرى أرضه سنين فتتقضى السنون وفيها زرع —

﴿لم يبد صلاحه فيريد صاحب الأرض أن يشتريه﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اقضت السنون وفي الأرض زرع لم يبد صلاحه للذى اكترى الأرض فأراد رب الأرض أن يشتري الزرع (قال) لا يحل هذا ﴿قلت﴾ فافرق بين هذا وبين الذى اشترى الأرض وفيها زرع لم يبد صلاحه فاشترى الأرض والزرع جميعا لم يجوز هذا (قال) هذا سنته ولان الملك في هذا ملك واحد ﴿قلت﴾ فالأرض اذا بيعت بأصلها وفيها زرع لم يبد صلاحه فبيعت بزرعها (قال) فهي بمنزلة

النخل اذا بيعت وفيها ثمر لم يبد صلاحه ﴿قلت﴾ فالذي يبيع الارض وفيها الزرع لم يبد صلاحه لمن الزرع (قال) للزارع الا أن يشترطه مشترى الارض ﴿قلت﴾ وهذا يفارق النخل اذا لم تؤبر (قال) نعم لان النخل اذا لم تؤبر فثمرتها للمشتري وان لم يشترطه وهذه السنة عندنا (وقال غيره) وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك الارض المزروعة اذا لم يبت زرعها كانت مثل النخل التي لم تؤبر واذا ببت الزرع كانت مثل النخل المأبورة سيلهما واحد ومنتهما واحدة

﴿في الرجل يكرى أرضه سنين فتتقضى السنون وفيها غرس المكثري﴾  
﴿فيكثرها من المكثري بنصف غرسها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان انقضت السنون وفيها غرس هذا المكثري فقال رب الارض أنا أصلحك على أن تترك شجرك في أرضي عشر سنين أخرى على أن يكون لي نصف الشجر ولك نصف الشجر (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه أكره هذه الارض بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بدمضى عشر سنين فانه لاخير في هذا لانه لا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الأجل أم لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطاه نصف الشجر الساعة على أن يقر النصف الآخر للمتكاري (قال) لا بأس بهذا (وقال غيره) لاخير فيه لانه فسخ دين في دين

﴿في الرجل يكرى أرضه سنين على أن يفرسها المتكاري﴾  
﴿فاذا انقضت السنون فالفرس للمكري﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اكرت أرضا من رجل عشر سنين على أن يفرسها المتكاري شجرا وسميتا الشجر على أن الثمرة للغارس هذه العشر سنين فاذا انقضت كانت الشجر لرب الارض أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عند مالك لانه انما أكرها بالشجر ولا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الأجل أم لا ولا يدري بم أكرى أرضه ولا ما يسلم منها انما لا يسلم (وقال غيره) يدخله بيع الثمر

قبل أن يبدو صلاحه ويدخله أيضاً كراء الأرض بالنهر

﴿ في الرجل يكتري الأرض كل سنة بمائة دينار ولا يسقى سنين بأعيانها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن استأجرت أرضاً لأزرعها كل سنة بمائة دينار أيجوز هذا الكراء في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أف يكون لكل واحد منهما أن يخرج متى ما شاء ويترك الأرض ( قال ) نعم ما لم يزرع فإن زرع فليس لواحد منهما أن يترك وكراء تلك السنة له لازم ويترك ما بعد ذلك إن شاء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن زرع المتكاري الأرض فقال له رب الأرض أخرج عني وذلك حين زرع زرعه ( قال ) أما إذا زرع فليس له أن يخرج حتى يرفع زرعه وإن لم يكن زرع فإن أراد رب الأرض أن يخرج فله ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن أراد المتكاري أن يخرج وقد زرع الأرض وقد مضت أيام الحرث فقال أنا أطلع زرعي وأخرج وخذ من الكراء بحسب ما شغلت أرضك عنك ( قال ) ليس ذلك له وقد لزمه كراء تلك السنة لأنه حين زرع فقد رضى بأخذ الأرض سنه ﴿ قلت ﴾ فإن كان ذلك في إبان الحرث فقال الزارع أنا أطلع زرعي وأخل لك أرضك وأنت تقدر على زراعتها ( قال ) نعم لا يكون له ذلك وقد لزمه كراء السنة . ومما يبين لك ذلك أنه إذا زرع فأراد رب الأرض أن يخرج فليس لرب الأرض ذلك لأنه إذا لم يكن لأحدهما أن يخرج صاحبه فليس للآخر أن يخرج .

﴿ في الرجل يكتري الأرض وفيها زرع ربهما فيقبضها ﴾

﴿ إلى أجل والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تكررت منك أرضك هذه السنة المستقبل ولك فيها زرع أيجوز هذا الكراء أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ سحنون ﴾ إذا كانت الأرض مأمونة مثل أرض مصر فذلك جائز والنقد فيها جائز وذلك لأنها مأمونة وليست بمنزلة الحيوان التي يخاف موتها وإن كانت غير مأمونة فالكراء جائز ولا

يصلح اشتراط النقد فيها (وقال غيره) لا يجوز في غير المأمونة كراه الاقرب الحرث  
وان كان بفيز نقد لان ذلك يدخل على رب الارض فيما أوجب من الكراه أن  
لا ينفع بماله فيما يريد من بيعه وتصريفه بما لا يجوز لدى الملك في ملكه في غير  
مدخل يكون للمكترى ينفع به فهذا موضع الضرر ولا خير في الضرر وكذلك  
هذا الاصل في كل ما يكتري وان لم ينقد فيه الكراه اذا كان لا يقبض الا بعد  
طول مما يخاف عليه مثل العبد بعينه والدابة بعينها وكل ما هو مخوف ﴿قلت﴾  
وكذلك لو كنت قد اكرتيتها من رجل فزرع فيها زرعاً أو لم يزرع ثم اكرتيتها  
السنة المقبلة من رجل غيره (قال) ذلك جائز بحال ما وصفت لك الا أن تكون  
من الارضين التي انما حياتها بالآبار أو بالعيون المخوفة غير المأمونة فلا خير في النقد  
في هذا لانه لا يدري أنسلم العيون الى ذلك الاجل والآبار لانها مثل الحيوان فان  
كانت الآبار والعيون مأمونة فلا بأس بالنقد فيها (وقال مالك) لا بأس بكراه الدور  
تقبض الى سنة والنقد فيها لانها مأمونة فان بعد الاجل لم يكن بالكراه بأس ولا  
أحب النقد فيها ﴿قال سحنون﴾ وقد وصفنا ما كره من طول مثل هذا وشبهه وان  
لم ينقد الكراه (قال ابن القاسم) فالبئر والعيون بمنزلة هذا اذا لم تكن مأمونة أو كانت  
مأمونة الى ذلك الاجل لبعده ولا خير فيه في غير ذلك من العروش والحيوان أن  
يشتره الرجل الى أجل ويشترط أخذه مع النقد لان هذا بيع العروش بأعيانها  
الى أجل وهي غير مأمونة فهذا انما اشترى هذه السلعة بذلك الثمن على أن يضمن له  
البائع هذه السلعة الى ذلك الاجل فلا خير في ذلك فكراه الدار ان تهدمت الدار  
لم يضمنها مكترتها ﴿قلت﴾ والسلعة أيضاً ان هلكت لم يضمنها أيضاً مشتريها (قال)  
انما أجيز هذا في الدور لانها مأمونة ولا تشبه غيرها من العروش

﴿في الرجل يكتري الارض سنة بعينها فيزرعها ثم﴾

﴿يحصد زرعها قبل مضي السنة أو بعد مضي السنة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يشكاري الارض سنته هذه ثم يحصد زرعها قبل مضي

السنة لمن تكون الارض بقية السنة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن هذا عندي مختلف الارض اذا كانت علي السبق التي تكتري على الشهور والسنين التي يعمل فيها الشتاء والصيف فهي للمتكارى حتى تم السنة واذا كانت أرض المطر أو ما أشبهها مما هي للزرع خاصة انما يحمل ذلك عند الناس انما انتهى سنته رفع زرعها منها فلي هذا يحمل ويعمل فيه ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي تكارى الارض من أرض السقي سنة فضت السنة وفيها زرع أخضر لم يبد صلاحه فقال له رب الارض اقلع زرعك عني أو كان فيها بقل فقال له رب الارض اقلع بقلك عني (قال) قال مالك لا يقلع ولكن يترك زرعها وبقله حتى يتم ويكون لرب الارض مثل كراء أرضه ﴿قلت﴾ على حساب ما أكرأه أم كراء مثلها في المستقبل (قال) قال مالك له كراء مثلها لا على حساب ما كان أكرأها منه (وقال غيره) لم يكن للمتكارى اذا لم يبق له من شهوره ما يتم له زرعها أن يزرع فاذا زرع فقد تعدى فيما بقي من زرعها بعد تمام أجله فعليه كراء مثل الارض فيما زاد الا أن يكون ذلك أقل مما يكون عليه علي حساب ما كان أكرأها منه فيكون عليه الأكثر لانه رضى اذ عملها على حساب ما كان أكرأها وليس في يديه ذلك من ربحها فيبلغ لربها الاكثر من ذلك

﴿ في التمدى في الارض اذا أكرأها ليزرعها ﴾

﴿ شعيراً فزرعها حنطة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضاً لأزرعها شعيراً فزرعتها حنطة (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كانت الحنطة أضرت بالارض فليس له ذلك لان صاحبها يريد أن يحبسها ﴿قلت﴾ فان أردت أن أزرعها غير الشعير وانما تكررتها للشعير والذي أريد أن أزرعها مضرته ومضرة الشعير سواء هل يجوز ذلك (قال) نعم ذلك جائز اذا كان الذي يزرعها فيها مضرته بالارض مثل مضرة الشعير أو أقل فليس لرب الارض أن يمنعه من ذلك



### الدعوى في كراء الأرض

قلت ﴿أرأيت ان اكرتت من رجل أرضا فاختلفنا في مدة الكراء وفي كراء الأرض فقال رب الأرض أكرتت خمس سنين بمائة دينار وقلت أنا بل أكرتتها عشر سنين بخمسين دينارا﴾ (قال) الذي سمعت أنه ان كان ذلك بحضرة مائتكارها تحالفا وفسخ الكراء بينهما وان كان قد زرعا سنة أو سنين ولم يقد الكراء أعطى رب الأرض كراء السنين التي زرعا للتكاري على حساب ما أقر له به من كراء الأرض على عشر سنين بخمسين دينارا ويحلف اذا كان ذلك يشبه ما يتكاري به الناس فان لم يكن ذلك يشبه كراء الناس فيما يتباينون به وكان الذي قال صاحب الأرض يشبه فالقول قول رب الأرض مع يمينه وان لم يكن ذلك يشبه أيضاً حملا في تلك السنين التي عمل فيها التكاري على كراء مثله وفسخ عنه مابق من السنين وانما فسخ عنه كراء ما بقي من السنين التي أقر بها رب الأرض لان التكاري ادعاها بأقل مما أقر به رب الأرض وانما صدق رب الأرض حين قال لم أكرتك الا خمس سنين لان الرجل لو اكرت دابة الى بلد فقال صاحبها انما اكرتها الى المدينة وقال التكاري بل الى مكة كان القول قول صاحب الدابة في الناية وكذلك قال لي مالك فهذه السنون القول فيها قول رب الأرض مثل ما جعل مالك القول في غاية المسير في الكراء قول رب الدابة لان الرجل لو اكرى منزله من رجل فقال صاحب الدار انما اكرتها سنة وقال التكاري بل سنتين كان القول في السنة قول صاحب الدار مع يمينه وقد بلغني هذا القول في الدور عن مالك في اختلاف الناية والكراء وهذا اذا لم يكن قد ﴿وقال غيره﴾ واذا كان قد قال قول المكري مع يمينه اذا كان يشبه ما قال فان لم يشبه ما قال وأشبه ذلك ما قال المكري كان القول قول المكري فيما سكن على حساب ما أقر به ويرجع بقية المال على المكري بعد يمينه على ما ادعى عليه ويمين المكري فيما ادعى عليه من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد منهما حلقا جميعا وكان على المكري قيمة ما سكن وان أشبه ما قال جميعا فالقول قول رب الدار

المتشدد بعد يمينه على ما ادعى عليه ولم يكن للمكتري أن يسكن إلا ما أقر به المكري  
(وقد ذكر) ابن وهب أكثر هذا إذا انتقد عن مالك وهذا أصل فرد إليه ما خالفه  
في الأكرية أكرية الرواحل والدور والارضين والعبيد وغير ذلك ﴿قلت﴾  
أرأيت أن زرع أرضا فقال رب الأرض لم أذن لك أن تزرع أرضي ولم أكرها  
وادعيت أنا أنه أكراني (قال) القول قول رب الأرض مع يمينه إلا أن يكون رب  
الأرض قد علم به حين زرع أرضه فلم يغير عليه وهذا رأيي ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم به  
رب الأرض وقد مضت أيام الزراعة (قال) يكون له أجر مثل أرضه ولا يقطع زرعه  
لأن أيام الزراعة قد مضت فإن كان قد علم رب الأرض بأن الزارع قد زرع في أرضه  
تقوم عليه بذلك اليقينة أو يأبى اليمين إذا لم يكن عليه بينة ويدعى صاحبه عليه الكراء  
فيحلف صاحبه فإنه يكون لرب الأرض في هذا الوجه الكراء الذي أقر به المتكاري  
إلا أن يأتي المتكاري بأمر لا يشبه ولا يكون له في هذا الوجه إذا علم مثل كراء أرضه  
انما له ما أقر به المتكاري إذا أتى بأمر يشبه فيكون القول فيه كما وصفت لك ﴿وقال﴾  
غيره ﴿لمثل كراء أرضه علم به أو لم يعلم به بعد يمينه على ما ادعى المكتري إلا أن يكون  
ما أقر به المكتري أكثر فإن شاء رب الأرض أخذه ﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان  
ذلك في إبان الزراعة ولم يعلم رب الأرض بذلك ولم تقم للزارع بينة أن رب الأرض  
علم بذلك أو أكره الأرض وحلف رب الأرض أنه لم يكره ولم يعلم بما صنع هذا  
الزارع في أرضه (قال) رب الأرض بالخيار أن يأخذ منه الكراء الذي أقر له به  
وقال غيره أو كراء مثل أرضه ﴿قال ابن القاسم﴾ فإن أبي كان له أن يأمر الزارع  
أن يقطع زرعه إلا أن يتراضيا على أمر حلال فينفذ بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال  
هذا الذي قضيت عليه بقطع زرعه لا أطلع الزرع وأنا أتركه لرب الأرض أيجوز ذلك  
في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا إذا رضى به رب  
الأرض ﴿قال ابن القاسم﴾ وإذا لم يكن للزارع في قلمه منفعة لم يكن للزارع أن  
يقلمه ويترك لرب الأرض إلا أن يأتي رب الأرض أن يقبله فيأمر الزارع بقلمه

في تقديم الكراء

قلت ﴿أرأيت أن أكرت أرضاً من رجل قبضها مني أوجب لي الكراء حين قبضها أم اذا زرعها أم حين يرفع زرعه منها﴾ (قال) ان كان لأهل البلد سنة في كراء الارض حملوا على ذلك والا نظر فإن كانت الارض مما يزرع مرة واحدة وقد رويت مثل أرض مصر التي انما ربيها من النيل وليس تحتاج الى المطر فاذا قبض الارض وقد رويت لزومه نقد الكراء وان كانت مثل الاوصين التي تحتاج الى السقي ولا يتم الزرع الا بالسقي بعد ما يزرع أو من أرض المطر التي لا يتم زرعها الا بالمطر فيما يستقبل بعد ما يزرع لم يقده الكراء الا بعد تمام ذلك ﴿وقال غيره﴾ اذا كانت من أرض السقي وكان السقي مأموناً وجب له كراؤه نقداً ﴿قال ابن القاسم﴾ فان كانت أرضاً يزرع بطوناً مثل القصب والبقول وما أشبهه أعطاه كلها بسم بطن منها بقدر ذلك ﴿وقال غيره﴾ يعطيه ما ينوب البطن الاول نقداً ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما خالف كراء الارض التي تسقى من ماء الميون والآبار والمطر كراء الدور والابل لأن الدور والابل اذا تشاحوا في النقد ولم يشترطوا ولم يكن لهم سنة يحملون عليها فانما يعطيه من الكراء بقدر ما سكن في الدار أو سار من الطريق على الابل لانه لو أنهدمت الدار أو ماتت الابل كان المتكاري قد أخذ بمصل كرائه فان الارض التي تسقى ان انقطع ماؤها واحتبست عنها السماء فهلك زرع المتكاري لم يكن قابضاً لشيء مما أكرت من الارض ولم يكن عليه شيء من الكراء فن هنا ليس لرب الارض أن يأخذ من المتكاري كراء حتى يتم بطن فيأخذ منه من الكراء بحال ما وصفت لك وهذا في غير الميون المأمونة لانه لو نقده الكراء ثم حطت أرضه من الماء اتبته بما دفعه اليه ولم له لا يجد عنده شيئاً فكذلك الابل والدور انما منع من النقد رب الابل والدور ما لم يسكن المتكاري أو يركب لانه لم يقبض ذلك كله وانما يكون قابضاً لما سكن أو سار لانه لو نقده ثم مات البعير أو أنهدمت الدار صار يطلبه به ديناً

﴿ في الرجل يكتري الارض النيرة والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرته أرضي هذه وهي غرة على أنه ان نضب الماء عنها فهي له بما سمينا من الكراء وان ثبت الماء فيها فلا كراء بيننا (قال) هذا جائز ان لم يتعد الكراء فان تعد الكراء لم يصلح لان هذا غير مأمون لانها بحال ما وصفت لك غرة يخاف عليها أن لا ينكشف الماء عنها الا أن تكون أرضاً لا شك في انكشاف الماء عنها فلا بأس به ﴿ وقال غيره ﴾ اذا خيف أن لا ينكشف الماء عنها لم يجوز أيضاً بغير تعدلنا أعلمتك بما يمنع به الرجل ملكه .

﴿ في الزام مكتري الارض الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرت أرضاً أو داراً كراء فاسداً فلم أزرع الارض ولم أسكن الدار حتى مضت السنة الا أني قد قبضت ذلك من صاحبه أ يكون على الكراء لصاحبه أم لا في قول مالك (قال) يلزمك كراء مثل الدار وكراء مثل الارض عند مالك لأنك حين قبضت ذلك فقد لزمك الكراء وان لم تزرع وان لم تسكن وكذلك الدابة اذا اكرتها كراء فاسداً فاحتبسها ﴿ قلت ﴾ فان لم أقبض الارض ولا الدار ولا الدابة من صاحبها لم يكن على شيء (قال) نعم لاني عليك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجد البذر أ يكون هذا عذراً له في قول مالك (قال) لا يعذر عند مالك بهذا والكراء عند مالك في هذا وغيره لازم وانما هو عند مالك بيع من البيوع لا ينتقض بما ذكرت ولا بغيره ولا بموت أحدهما ولا بموتهما جميعاً ولا ينقض الكراء شيء من الاشياء ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أخذه السلطان لحبسه في السجن عن زراعتها أ يكون عليه الكراء في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولكن ليكرها ان لم يقدر على أن يزرعها هو

﴿ في اكرت الارض كراء فاسداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرت أرضاً آجاة فاسدة ما على (قال) عليك كراء مثلها

عند مالك ﴿قلت﴾ وإن كان كراه مثلها أكثر أو أقل مما استأجرتها به (قال) نعم  
هذا قول مالك

﴿في أكثره﴾ الأرض بالطعام والعلف

﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت أرضاً بشئ من الطعام مما لا يثبته الأرض مثل السمن  
والسسل والجبن واللبن أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك  
﴿قلت﴾ لم كرهه مالك وليس في هذا حيلة (قال) إذا خيف هذا في الكراه أن  
يكون القمع بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمع بالسسل والسمن إلى أجل فلا خير  
في ذلك (قال) وكف لك فيما بلني فسر مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن تكررت أرضاً  
بالسمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ ولا بأس  
بالأشربة كلها عند مالك التبذير وغيره من الأشربة (قال) قال مالك لا يجوز بالسسل  
ولا بالسمن ولا بالتمر ولا بالملح ولا بالصير فالأشربة عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾  
أ رأيت أن تكررت أرضاً بزيت الجبلان أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز  
ذلك عند مالك لأن هذا طعام ﴿قلت﴾ أفيجوز زيت زريعة الكتان (قال) قال لي  
مالك لا يجوز أن يتكرى الأرض بالكتان فرأيت ذلك زيت زريقته أشد ﴿قلت﴾  
أفكره أيضاً أن تكرى الأرض بالقطن (قال) أكرهه لأن القطن عندي بمنزلة  
الكتان ﴿قلت﴾ أفكره أن تكرى الأرض بالأصطبة<sup>(١)</sup> (قال) إنما سألتك مالكا عنه  
بجمل ولا نسأله عن الأصطبة فالأصطبة وغير الأصطبة سواء ﴿قلت﴾ لم كره مالك  
أن تكرى الأرض بالكتان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهه مالك لأنه يدخله الطعام  
بالطعام فالكتان لم كرهه مالك والكتان لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام إلى أجل  
(قال) قال لي مالك أكره أن تكرى الأرض بشئ مما يخرج منها وإن كان لا يؤكل

(١) (بالاصطبة) بضم الهززة ويسكون الصاد المهمة وضم الطاء المهمة وفتح الباء الموحدة مشددة  
هي مشافة الكتان وفي الحديث رأيت أبا هريرة رضي الله تعالى عنه عليه أزار ليه علق قد خيطه  
بالاصطبة حكاه الهروي في الغريب انتهى لسان

قال ابن القاسم فوجه كراهية مالك ذلك أنه يخاف عليه أن يستأجرها بشئ مما تبت الأرض فيزرع ذلك فيها فيكون فيه المحافلة يستأجرها بكتان فيزرع فيها كتانا ﴿قلت﴾ أرأيت أن اكتري الأرض بالثين أو بالقضب أو بالقرط أو ما أشبهه من الملوقة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك في الكتان أنه لا يجوز فالقرط والقضب والثين عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ وكذلك إن أكرها بالبلن وبالبلن (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أكرها بالشاء التي هي للحم أو بالسماك أو بطير الماء الذي هو للسكين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجزئني هذا ولا يجوز هذا لأن مالكاً قال لا تكري أرض بشئ من الطعام فأرى هذا من الطعام عندي ﴿قال﴾ وقال مالك ولا تكري الأرض بشئ من الطعام وإن كان مما لا يخرج منها لأن هذا عندي من الطعام الذي لا يخرج منها ﴿قلت﴾ أرأيت الفلفل أهو عندك من الطعام فلا يجوز أن تكري به الأرض (قال) قال لي مالك في الفلفل أنه لا يجوز اثنين واحد لانه طعام ولا يباع حتى يستوفى لانه طعام ولا يجوز أن تكري به الأرض ﴿قلت﴾ فإن أكرها بلن في شروع الغنم أيجوز (قال) قال لي مالك لا تكري الأرض بشئ من الطعام ولا يجوز هذا ﴿سنعنون﴾ عن ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة والمحافلة والمزبنة اشتراء التمر في رؤس النخل بالتمر والمحافلة اشتراء الزرع بالحنطة واشتراء الأرض بالحنطة (قال مالك) عن ابن شهاب وسألته عن كرتها بالذهب والورق فقال لا بأس به ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني أبو خزيمة عبد الله بن طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع بن خديج أتى قومه بني جارثة فقال قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قالوا وما ذلك قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه الأرض ﴿ابن وهب﴾ قال ابن شهاب وسئل رافع بن خديج بعد ذلك كيف كانوا يكرون الأرض فقال بشئ من الطعام

مسمى ويشترون أن لنا ما تبت بما ذيات<sup>(١)</sup> الأرض وأقبل الجداول ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن مسلمة بن علي أنه سمع الأوزاعي يقول سمعت مولى رافع بن خديج يقول  
 سمعت رافع بن خديج يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا  
 رافعا فقال قال لنا ما تصنعون بمحافلكم قلنا نؤاجرها على الربيع والأوسق من التمر  
 والشعير فهي عن ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني جرير بن حازم عن يعل بن حكيم  
 عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج بنحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كانت له أرض فليرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بالثلث ولا بالربيع ولا  
 بطعام مسمى ﴿ ابن وهب ﴾ عن هشام بن سعد أن أبا الزبير حدثه قال سمعت  
 جابر بن عبد الله يقول كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض  
 بالثلث أو الربيع وبالمذايات فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن ربيعة واسحاق بن عبد الله عن حنظلة بن قيس أنه  
 سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 كراء الأرض بمض ما يخرج منها فأسأته عن كرتها بالذهب والورق فقال لا بأس  
 بكرتها بالذهب والورق

### ﴿ في أكثر الأرض بالطيب والحطب والخشب ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الأرض أيجوز أن أتكرها بجميع الطيب ( قال ) أما بالزعفران  
 فلا يجوز لأنه مما تبت الأرض فما كان من الطيب مما يشبه الزعفران فلا يجوز ولا  
 يجوز بالمصفر ﴿ قلت ﴾ فالعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهو مما تبت الأرض  
 أن أتكرها في الأرض ( قال ) لا أرى بأسا بالعود والصندل وما أشبههما ﴿ قلت ﴾  
 وكذلك إن أكرت الأرض بالحطب وبالجدوع وبالخشب ( قال ) لا أرى بهذا بأسا

(١) ( بما ذيات الأرض ) بكسر الهمزة والميم والفتح الباء التثنية بيدها تون جمع ما ذيان قال في النهاية  
 في حديث رافع بن خديج كنا نكرى الأرض بما على المذايات والنواقي قال هي جمع ما ذيان  
 وهو التهر الكبير قال وليست بعريية وهي سوادية وتكرر في الحديث مفردا وجمعا اهـ

﴿قلت﴾ اتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب واخشب عن مالك (قال) أما  
 الخشب فهو قول مالك أنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكن  
 قد قال مالك ما قد أخبرتك أنه لا تكثرى الأرض بشيء مما تقيت الأرض وإن  
 كان لا يؤكل ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس واليثة بن سعد وعبد الله بن  
 طريف أبي خزيمة أن دبيعة بن أبي عبد الرحمن حدثهم عن حنظلة بن قيس الدرقى  
 أنه سأل رافع بن خديج عن تكراء المزارع بالذهب والورق فقال لا بأس بكرايتها  
 بالذهب والورق ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكرى  
 أرضه بالدنانير والدرهم ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وسالم  
 ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر  
 ولدهم وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة أنهم كانوا لا يرون بكراء الأرض البيضاء  
 بالدنانير والدرهم بأساً ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الاسود عن عروة بن  
 الزبير أن الزبير بن العوام كان يكرى بياض أرضه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس  
 قال بلغني أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تزل في يده حتى مات قال ابنه  
 فما كنت أرى إلا أنها لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته  
 ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض وابن أبي الزناد عن هشام بن عروة أن عروة  
 كان يكرى أرضاً له أربع سنين ثمانين ديناراً إلا أن ابن أبي الزناد قال بذهب ﴿ابن  
 وهب﴾ وأخبرني عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن محمد بن كعب القرظي أن  
 عبد الرحمن بن عوف أعطى سعد بن أبي وقاص أرضاً له زارعه أياها على النصف  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب أن تأكل الربا ونهاه عنه ﴿ابن وهب﴾  
 عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يعطى صاحبه الأرض البيضاء  
 على الربع أو النصف فقال لا تصلح. لابن وهب هذه الآثار كلها



﴿ في أكثره الأرض بالشجر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تكررت منك أرضاً بشجر لي على أن لك الشجر بأصولها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بهذا عندي إذا لم يكن في الشجر يوم تكرار الأرض ثمرة فإن كان فيها ثمرة لم يجز لأن مالكاً كره اشتراء الشجر وفيها ثمرة بالطعام وإن كان نقداً أو إلى أجل (قال) ولأن مالكاً كره استكراء الأرض بشيء من الطعام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو اشترى أصل الأرض التي تكرارها بتلك الشجر وفيها ثمرة لم يكن به بأس كذلك قال في مالك لأنه لو ابتاع أرضاً بخطة لم يكن بذلك بأس إذا تمجل الحنطة (قال) وإن أخر الحنطة إلى أجل فلا بأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل من الرجل نخلاً بثمر إلى أجل يستأخر فيه الأجل حتى يثمر فيه النخل وهو مثل شراء النشأة التي لا لبن فيها باللبن إلى أجل لأن اللبن لا يكون فيها بعد ذلك (قال) ولو أن رجلاً باع كتاناً بثوب كتان إلى أجل يمكن أن يكون من الكتان ثوب لما كان فيه خير (قال مالك) وهو من المزابنة ولو باع ثوب كتان بكتان إلى أجل لم يكن به بأس لأن الثوب كتان لا يكون منه الكتان والكتان يكون منه الثوب ولو باع كتاناً بثوب إلى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان ثوب إلى ذلك الأجل لقربه فلا بأس به ومن ذلك الشعير بالتفصيل إلى أجل فلا خير فيه لأنه يخرج التفصيل من الشعير إلا أن يكون إلى أجل لا يبلغ إليه التفصيل فلا بأس به (قال) والتفصيل بالشعير إلى أجل لا بأس به بعد الأجل أو قرب

﴿ في أكثره الأرض بالأرض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تكررت أرضاً بأرض أخرى أعطيتها أرضي وأعطاني أرضه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكاً عن الرجل يكرى داره بدار فقال لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أكراني أرضه لأزعمها العام بأرض لي يزرعها هو العام (قال)

لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضك هذه أزرعها العام لنفسي بزراعتك أرضي هذه الأخرى لنفسك قابلاً يجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقد لا يصلح الا في الارضين المأمونة ولان قبض الارض نقداً بمنزلة الذهب وكذلك الذي يبيع السلعة الثابتة بسلعة حاضرة ولا يجوز أن يتعد الحاضرة وان كانت عرضاً بمنزلة الذهب والورق وكذلك يقول غير واحد من العلماء

﴿ في إكتراء الارض بدراهم الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكاوت أرضك هذه السنة أزرعها بألف درهم أذهبها اليك الى عشر سنين على أن أقبض الارض منك قابلاً فأزرعها قابلاً يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم وقد بينا هذا ومثله من الكراء (قال) وقال مالك وكذلك العروض والحيوان وغيرهما والثمار تكون ببلد فيشتريها من صاحبها على أن يأخذها بذلك البلد والتمن الى أجل معلوم أبعد من ذلك (قال مالك) فلا بأس بذلك وليس هذا من وجه الدين بالدين

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى أجل ﴾

﴿ فإذا حل الاجل أخذ مكانها دنائير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت أرضاً بدراهم الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه مكان الدراهم دنائير يدأ بيد (قال) لا بأس بذلك عند مالك

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى أجل فإذا حل الاجل ﴾

﴿ أخذ مكانها طعاماً أو اداماً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت أرضي بدراهم أو دنائير الى أجل فلما حل الاجل أخذت مكانها طعاماً أو اداماً يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك وكل شيء كان لا يجوز لك أن تكري به أرضك فلا يجوز لك أن تصرف فيه

كراء أرضك وما كان يجوز لك أن تكري بأرضك فلا بأس أن تصرف فيه كراء أرضك

❦ في الرجل يكرى أرضه بدرهم ثم يشتري ❦

❦ مكانها دنائير إلى أجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أجرت أرضي بدرهم على أن أخذ بها دنائير إلى أجل بكل  
عشرين درهما ديناراً أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم هذا جائز عند مالك إذا  
سمي عدة الدراهم والدنائير فوقت الصفقة بها ❦ قلت ❦ فإن وقعت الصفقة بالدراهم  
ثم اشترط الدنائير بعد وقوع الصفقة (قال) الكراء جائز بالدراهم واشترطه الدنائير  
بالدراهم باطل إلا أن يأخذ بالدراهم دنائير يبدأ إذا حل الأجل ❦ قلت ❦ ولو  
كانت الدراهم التي وقع بها الكراء إلى أجل فأخذ بها دنائير مجلبة وإنما وقعت  
صفقة الكراء بالدراهم أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا ❦ قلت ❦ وهذا كله قول مالك  
(قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن وقعت الصفقة بدرهم إلى أجل على أن يجعل له بكل  
عشرين درهما ديناراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وكل صفقة  
وقعت في قول مالك وكان في لفظها ما يفسد الصفقة وفلها حلال فأنك تجيز الصفقة  
ولا تلتفت إلى لفظها (قال) نعم كذلك قال لي مالك

❦ في الرجل يكرى أرضه بدرهم وخمر صفقة واحدة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكرت أرضي بدرهم وخمر صفقة واحدة أيجوز حصه  
الدراهم أم لا (قال) إذا بطل بعض الصفقة ما هنا بطلت كلها ❦ قلت ❦ وهذا قول  
مالك (قال) هو قوله ❦ قلت ❦ وكل صفقة وقعت بحلال وحرام بطلت الصفقة  
كلها في قول مالك (قال) أما في مستثلك التي سألت عنها فإن الصفقة كلها تبطل  
عند مالك وأما لو أن رجلاً باع عبداً بمائة دينار على أن يرضه المشتري مائة دينار  
أخرى فإن هذه الصفقة تبطل جميعاً إلا أن يرضى يأنع العبد أن يدع السلف ولا  
يأخذه فإن أبطل سلفه ورضى أن يأخذ المائة في ثمن عبده ويترك القرض الذي

اشترط جاز البيع ﴿قلت﴾ فان قال الذي أكرى أرضه بخمر ودرهم أنا أترك  
الحجر وأخذ الدرهم (قال) لا يجوز هذا ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه لو أكرى  
الأرض بخمر أن ذلك لا يجوز فكذلك إذا أكرى بخمر ودرهم صارت الحجر  
مشاعة في جميع الصفقة

﴿حج﴾ في إكتراء الأرض بصوف على ظهور النعم ﴿حج﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أجرت أرضي بصوف على ظهور النعم أيجوز هذا في قول مالك  
(قال) هو جائز عند مالك إذا كان يأخذ في جزأها ﴿قلت﴾ فان كان اشترط أن  
يأخذ في جزأها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام (قال) هذا جائز لأن هذا قريب  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك شراء الصوف على ظهور النعم إلى  
خسة أيام أو إلى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى به بأسا

﴿حج﴾ في الرجل يكرى أرضه بدرهم إلى أجل فاذا ﴿حج﴾

﴿حل الأجل فسخطها في عرض بعينه إلى أجل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكرت أرضي هذه بدرهم إلى أجل فلما حل الأجل أخذت  
منه ثيابا بعينها أقبضها إلى ثلاثة أيام أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند  
مالك إلا أن يقبض الثياب قبل أن يفترقا لأن هذا من وجه الدين بالدين ﴿قلت﴾  
فلم وإنما هذا شيء بعينه وإنما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وإن لم يكن  
في ذمته فهو يحمل يحمل الدين بالدين ﴿قال سحنون﴾ وكأن البائع وضع له من ثمن  
الثياب على أن يؤخره بمأجل عليه من الدين فصار كأنه سلف جر منفعة فصار ما أخر  
عه يأخذ به سلمة بعينها إلى أجل

﴿حج﴾ في الرجل يكرى أرضه بثياب موصوفة إلى غير أجل ﴿حج﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكرت أرضي بثياب موصوفة ولم أضرب للثياب أجلا  
أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) الكراء عند مالك بيع من البيوع فلا يجوز

هذا الذي ذكرت حتى يضرب للثياب أجلاً لأن الثياب اذا اشتراها الرجل موصوفة ليست بأعيانها لم يصلح الا أن يضرب لها أجلاً عند مالك

✽ في الرجل يكتري الأرض أو الرجل يشتري السلمة ويشترط الخيار ✽

✽ قلت ✽ أرايت كل بيع أو كراء كان المشتري فيه بالخيار أو البائع أو كان الخيار لهما جميعاً ولم يضربا للخيار أجلاً تكون هذه صفقة فاسدة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيار فاما أن يأخذ واما أن يترك اذا كان قد مضى للبيع قد مر ما يختبر السلمة التي اشتراها اليه وان كان لم يختبر ضرب له السلطان أجلاً بقدر ما يرى ✽ قلت ✽ أرايت ان اكرت أرضاً أو اشتريت سلمة على أتى بالخيار والبائع أيضاً مئ بالخيار نحن جميعاً بالخيار أيحوز هذا الشراء أو الكراء في قول مالك (قال) نعم ✽ قلت ✽ فان قال أحدهما أنا أجيز وقال الآخر أنا أرد (فقال) القول قول من رد (قال) وهذا قول مالك

✽ في الرجل يكتري الأرض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم ✽

✽ وان زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهما ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان استأجرت من رجل أرضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم وان زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان الاجارة وقعت بما لا يلم ما هي واحد منهما لا للتكاري ولا رب الأرض ✽ قال سبحانه ✽ وهذا من وجه يبتين في بيعة

✽ في الرجل يكتري الأرض بالشئتين المختلفين أيها شاء المكري ✽

✽ وأخذ وأيهما شاء المتكاري أعطى ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان استأجرت دارك هذه السنة بعشرة أراذب حنطة أو بعشرين أراذب شعير على أن تأخذ أيهما شئت أو على أن أعطيك أيهما شئت أنا ان شئت

الخطئة وان شئت الشمبر (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ وان كانت الخطئة أو الشمبر حاضرة بعينها أو لم تكن بعينها فذلك سواء ولا يجوز (قال) نعم ذلك سواء لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضاً بهذا الثوب أو بهذه الشاة بخيار أحدهما أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرر ومن وجه أنه يمتان في بيمة ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الشاة يشتريها الرجل بهذه السلعة أو بهذه الأخرى يختار أيهما شاء والسلطان مما يجوز أن تسلف واحدة منهما في الأخرى (قال مالك) لا يجوز هذا اذا كان ذلك يلزم المشتري أن يأخذ بأحد الثمين أو يلزم البائع أن يبيع بأحد الثمين فأما ان كان ان شاء البائع باع وان شاء ترك وان شاء المشتري أخذ وان شاء ترك فلا بأس بذلك

﴿في الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله عز وجل﴾

﴿منها فينبهما نصفين﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت أرضاً لي من رجل يزرعها قصيلاً أو قصباً أو قمحاً أو شعيراً أو قلاً أو قطنية فما أخرج الله تعالى منها من شيء فذلك بيني وبينه نصفين أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك ان ذلك لا يجوز ﴿قلت﴾ فان قال فما أخرج الله تعالى منها من شيء فهو بيني وبينك نصفين وعلى أن الأرض بيني وبينك نصفين (قال) قال مالك ذلك غير جائز ﴿قلت﴾ فان قال له لغرسها نخلاً أو شجراً فإذا بلغت النخل كذا وكذا سبعة أو الشجر كذا وكذا فالأرض والشجر بيني وبينك نصفين (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان قال الشجر بيني وبينك نصفين ولم يقل الأرض بيني وبينك نصفين أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان شرط أن له موضعاً من الأرض فذلك جائز وإن لم يشترط أن له موضع أصلاً من الأرض وشرط له ترك النخل في أرضه حتى يبلى فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمع من مالك

﴿قَالَ﴾ فِي الرَّجُلِ يَكْرِى أَرْضَهُ مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنْ يَزْرِعَهَا بِحَنْطَةٍ مِنْ عِنْدِهِ  
﴿عَلَى أَنْ لَهُ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَرْضِهِ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ دَفَعْتُ إِلَى رَجُلٍ أَرْضًا لِي يَزْرِعَهَا لِي بِحَنْطَةٍ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى أَنْ لَهُ هَذِهِ  
الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مِنْ أَرْضِي هَذِهِ يَزْرِعَهَا أَيْجُوزُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ  
لَا خَيْرَ فِي هَذَا لِأَنَّ هَذَا كَرَى أَرْضَهُ بِمَا تَقَبَّتِ الْأَرْضُ فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ  
قَالَ لَهُ اغْرِسْ لِي أَرْضِي هَذِهِ نَحْلًا أَوْ شَجَرًا بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى مِنْ أَرْضِي أَيْجُوزُ  
هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) هَذَا جَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿قُلْتُ﴾ لَمْ أَجَازْ مَالِكَ هَذَا النَّحْلَ وَالشَّجَرَ  
بِمَا تَقَبَّتِ الْأَرْضُ (قَالَ) لَيْسَ هَذَا طَعَامًا وَإِنَّمَا كَرَاهُ مَالِكٌ أَنْ تَكْرَى الْأَرْضَ بِشَيْءٍ  
بِمَا يَنْبَغُ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ بِشَيْءٍ يَنْبَغُ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ أَوْ بِشَيْءٍ بِمَا لَا تَقْبِطُهُ مِنَ الطَّعَامِ  
وَالْأَصُولُ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْخَشَبِ وَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا بَأَنَّ يَكْرِى بِهَا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ  
دَفَعْتُ إِلَى رَجُلٍ أَرْضِي يَزْرِعَهَا بِحَبٍّ مِنْ عِنْدِي عَلَى أَنْ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَرْضِي  
لَيْسَ بِمَا يَزْرَعُ لِي (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ هَذَا جَائِزٌ

﴿قَالَ﴾ فِي أَكْثَرِ ثَلَاثِ الْأَرْضِ أَوْ رُبْعِهَا أَوْ أَكْثَرِ الْأَرْضِ بِالْأَذْرَعِ

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْجَرْتُ ثَلَاثَ أَرْضٍ أَوْ رُبْعَهَا أَوْ نِصْفَهَا أَيْجُوزُ هَذَا (قَالَ)  
نَعَمْ ﴿قُلْتُ﴾ سَمِعْتُهُ مِنْ مَالِكٍ (قَالَ) لَا وَلَكِنْ الْكَرَاءُ بَيْعٌ مِنَ الْبَيْعِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ  
يَكْرِى رُبْعَهَا أَوْ خُمْسَهَا (قَالَ) وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ مَالِكٍ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ  
أَكْرَى رُبْعَ دَارٍ أَوْ خُمْسَ دَارٍ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ﴿قُلْتُ﴾ أَيْجُوزُ لِي أَنْ اسْتَأْجِرَ  
الْأَرْضَ بِالْأَذْرَعِ (قَالَ) إِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ مُسْتَوِيَةً فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فَإِنْ قَالَ لَهُ أَكْرَيْكَ  
مِائَةَ ذِرَاعٍ مِنْ أَرْضِي مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ مُخْتَلِفَةً  
وَلَمْ يَسْمَعْ لَهُ مَوْضِعًا مَعْلُومًا فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) هَذَا رَأْيِي  
(وَقَالَ غَيْرُهُ) وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ مُسْتَوِيَةً فَلَا يَجُوزُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ الْمَوْضِعُ

شجر في الرجل يكتري الأرض البيضاء للزراع وفيها نخيل أو شجر ~~فقط~~.

﴿قلت﴾ أ رأيت ان استأجرت أرضاً بيضاء للزراع وفيها نبد من نخيل أو شجر لمن تكون ثمرة تلك الشجر أرب الأرض أم للمستأجر في قول مالك (قال) الثمرة لرب الشجر إلا أن يكون الشجر الثلث فأدنى فيشترطه المتكاري فيكون ذلك له فان كان أكثر من الثلث فاشترطه لم يجز ذلك وكان الكراء فاسداً ﴿قلت﴾ فان كانت الثمرة أكثر من الثلث فاشترطها وزرع على هذا (قال) الثمرة عند مالك لصاحبها ويقوم على المتكاري كراء الأرض بغير ثمرة ويمطى المتكاري أجر ماسقي به الثمرة ان كان له عمل أو سقى ﴿قلت﴾ أليس اثماً عليه قيمة كراء الأرض التي زرع (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أكثرت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبد صلاحه وذلك شيء قليل فاشترطته لنفسى حين أكرت الأرض أيجوز هذا في قول مالك (قال) ان كان الشيء التافه اليسير جاز ذلك ولست أبلغ به الثلث لان مالكا قال لى في الرجل يتكاري الأرض أو الدار وفيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها ثمر لم يبد صلاحه ويشترطه لنفسه أو لآخر فيها فاشترط ما يخرج من ثمرها لنفسه (قال) قال مالك ان كان الشيء اليسير لم أر به بأساً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يجوز في هذه المسئلة أن يشترط صاحب الأرض ولا صاحب الكراء نصف ما في شجره أو نصف ما يخرج كما يجوز للمساقى في النخل أن يشترط نصف ما يزرع في البياض اذا كان البياض تبعاً ولا يجوز في هذا أن يشترط نصف الثمرة أو نصف ما يخرج منها (قال مالك) لان ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

ما جاء في الرجل يكرى أرضه ويشترط على المتكاري ~~فقط~~

﴿تكرن بها وتزيلها ويشترط عليه حرثها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أكرت لك أرضي هذه السنة بمشرين ديناراً وشرطت عليك



أن لا تزرعها حتى تكربها<sup>(١)</sup> ثلاث مرّات فتزربها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة  
 لرب الأرض لأن أرضه تصلح على هذا (قال) نعم هذا جائز ﴿قلت﴾ أ رأيت أن  
 أكرّيته أرضي وشرطت عليه أن يزبلها<sup>(٢)</sup> (قال) إذا كان الذي يزبلها به شيئاً معروفاً  
 فلا بأس بذلك لأن مالكا قال لا بأس بالكراء والبيع أن يجمعا في صفقة واحدة  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت منك أرضاً بكذا وكذا على أن على رب الأرض  
 حرثها أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز

### ﴿ في اكتراء الأرض الغائبة والتقد في ذلك ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اكرتيت منك داراً ولم أرها أو اكرتيت منك أرضاً ولم أرها  
 أيجوز هذا الكراء في قول مالك أم لا (قال) إذا وصفها فذلك جائز لأن مالكا قال  
 الكراء بيع من البيوع وقال في البيوع لا يجوز بيع السلعة الغائبة إلا أن يكون المشتري  
 قد رآها أو اشتراها على صفة فكذلك الأرض والدور في الكراء إنما يجوز الكراء إذا  
 رآها أو وصفت له (قال) وهذا قول مالك في الدور والأرضين ﴿قلت﴾ أ رأيت  
 أن رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فاكتريتها على تلك الرؤية أيجوز ذلك أم لا  
 في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك إذا كان بين اكرتائه ونظره إليها الأمر  
 القريب (قال) وقال لي مالك بن أنس ولو اشترى رجل داراً في بلد غائبة عنه إذا  
 وصفت له فذلك جائز والتقد في الدور والأرضين لا بأس به لأنه مأمور عند مالك

### ﴿ في الرجل يكرى مراعى أرضه ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يكرى مراعى أرضه (قال) قال مالك لا بأس أن يبيع الرجل  
 مراعى أرضه سنة واحدة ولا يبيعها سنتين ولا ثلاثاً ولا يبيع مراعى أرضه حتى  
 تطيب مراعيها ويبلغ الخصب أن يرعى ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها ﴿أشهب﴾

- (١) (تكربها) قال كراب الأرض من باب قتل يكرى كرابها كرابها قلبها المحرث وآثارها للزراعة  
 (٢) (يزبلها) قال في المصباح زبل الرجل الأرض زبولا من باب قعد وزبلا أيضاً أصلها  
 بالزبل ونحوه حتى تجود للزراعة

نخالفه في هذا الاصل

— في الرجل يكرى أرض امرأته والوصى يكرى أرض يتيمة —

قلت ﴿ رأيت الرجل يؤجر أرض امرأته ودورها بغير أمرها أبجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴿ سمعته من مالك (قال) لا ولكنه رأيت ﴿ قلت ﴿ رأيت لو أن يتيا في حجري تكايرت أرضا له لنفسى لأزرعها أبجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري من مال اليتيم شيئا لنفسه فهذا مثل ذلك ﴿ قلت ﴿ رأيت أن نزل مثل هذا واكترى الوصى في مسئلتى (قال) قال مالك اذا اشتري الوصى من مال اليتيم شيئا (قال) فأرى أن يمد في السوق فإن زادوه باعه لنفسه والا لزم الوصى بالذى اشتري فكذلك الكراء عندي الا أن يكون قد فاتت أيام الكراء فتسئل أهل المعرفة فإن كان فيها فضل غرمه الوصى وان لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكترى به

— في الرجل يكرى الأرض فيزرعها ويحصد زرعها —

﴿ فينثر من زرعها في أرض رجل فنبت قابلا ﴾

قلت ﴿ رأيت أن زرع أرض رجل شعيراً فخصدت منها شعيراً فانتثر منه حب كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لصاحب الأرض ولا يكون للزارع شيء لاني سمعت مالكا وسئل عن رجل زرع أرضا فحمل السيل زرعها الى أرض رجل آخر فنبت في أرضه قال مالك لا شيء للزارع وأرى الزرع للذي جره السيل اليه

— في الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه على أن يحصده —

﴿ ثم يكرى الأرض بعد ذلك فيريد أن يتركه ﴾

قلت ﴿ رأيت أن اشتريت زرعاً قبل أن يبدو صلاحه فاستأذنت رب الأرض

في أن يترك الزرع في أرضه فأذن لي بذلك أو إكثرت الأرض منه أبلغ لي أن  
أمر الزرع فيها حتى يبلغ في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت  
لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي  
أن أدع الزرع حتى يبلغ (قال) ذلك جائز عندي ولم أسمع من مالك

﴿ في الرجل يكتري الأرض بالبد أو بالتوب أو بالعرض ﴾

﴿ بعينه فيزرع الأرض ثم يستحق العرض أو البد أو التوب ﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن إكثرت أرضاً ببد أو بثوب فزرعت الأرض واستحق البد  
أو الثوب ما يكون على في قول مالك (قال) عليك قيمة كراء الأرض ﴿قلت﴾  
أرايت أن إكثرتها بمجدي ببعينه أو برصاص بعينه أو بنحاس بعينه فاستحق ذلك الحديد  
أو النحاس أو الرصاص وقد عرفنا قدره ووزنه أيتكون على مثل وزنه أم يكون على  
مثل كراء الأرض (قال) إن كان استحقاقه قبل أن يزرع الأرض أو يجرئها أو يكون  
له فيها عمل انفسخ الكراء وإن كان بعدما أحدث فيها عملاً أو زرعاً كان عليه كراء مثلها

﴿ في إكثراء الأرض من الذي ﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني أيجوز لي أن أكتري منه أرضه (قال) قال مالك أكره  
كراء أرض الجزية (قال) وأما إذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك إذا  
لم يكن الذي يفرس فيها شجراً يصير منها خمرًا

﴿ في الرجل يكرى أرضه من رجل سنة ثم يكرىها ﴾

﴿ من رجل آخر سنة أخرى بعد السنة الأولى ﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت من رجل أرضي هذه السنة ثم أكرتها من رجل آخر  
سنة أخرى بعد الأولى (قال) فلاك جائز في قوله مالك وقد وصفنا مثل هذا

﴿ في الرجل يكتري أرضاً من أرض الخراج من رجل ﴾  
﴿ فيجور عليه السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الأرض إذا اكرتيتها من رجل فأثاني السلطان فأخذ مني الخراج وجار على أيكون لي أن أرجع بذلك على الذي أكراني الأرض في قول مالك (قال) إذا كان رب الأرض لم يؤد الخراج إلى السلطان ولم يأخذ منه السلطان شيئاً فأرى أن يرجع عليه بخراج الأرض ولا يرجع عليه بما جار عليه السلطان وإن كان السلطان قد أخذ منه فلا أرى أن يرجع عليه بشيء وإنما يرجع عليه بالحق من ذلك ولا يتلف إلى ما زاد السلطان على أصل الخراج من ذلك

﴿ في متكاري الأرض بفلس ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أكرت رجلاً أرضاً فزرعها ولم أنتد الكراء بفلس المتكاري من أولى بالزرع (قال) قال مالك رب الأرض أولى بالزرع من الغرماء حتى يستوفي كراءه فإن بقي شيء كان للغرماء ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك ذلك (قال) لأن الزرع في أرضه وهو أولى به (قال) وكذلك الرجل يكتري داره سنة فيفلس المتكاري أن الذي أكرى أولى بسكنى الدار وإن كان لم يسكن فهو أولى بجميع السكنى وكذلك قال مالك في الأبل يتكارها الرجل يحمل عليها بزه إلى بلد من البلدان فيفلس البزاز أو الجمال أيهما فلس إن فلس الجمال فالبزاز أولى بالأبل حتى يستوفي ركوبه إلا أن يضمن الغرماء له حملانه ويكتروا له من أملياء ثم يأخذوا الأبل فيبيعوها في دينهم وإن أفلس البزاز فالجمال أولى بالبزاز إذا كان في يديه حتى يستوفي كراءه ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ معناه إذا كان مضموناً وقد قال غيره لا يجوز أن يضمن الغرماء حملانه ﴾ ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن كان أكره إلى مكة بفلس البزاز ببعض المناهل كيف يصنع الجمال (قال) الجمال أحق بالبزاز حتى يستوفي كراءه إلى مكة ويباع البزاز ويقال للغرماء أكرؤا الأبل إلى مكة إن أحييتهم في مثل ما كان لصاحبكم وهذا قول مالك ﴿ وقال

مالك ﴿ ولو تَكَارَى من رجل أرضه ثم مات الزارع كان صاحب الأرض أَسْوَةَ  
 الترماء وإن أَقْلَس الزارع فصاحب الأرض أولى بالزرع وإن تَكَارَى إبلاً فحمل عليها  
 متاعاً أو دفع إلى صائغ متاعاً يصبغه أو يخيظه أو ينسله كان المكري أو الصباغ أولى  
 بما في أيديهم في الفلَس والموت من الترماء

### ﴿ في الإقالة في كراء الأرض بزيادة دراهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أكثريت أرضاً من رجل فندمت وطلبت إليه أن يقلني  
 فأبى فزدته دارهم أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند مالك  
 والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ ثم كتاب كراء الدور والأرضين من المدونة والحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وبه يتم الجزء الحادي عشر ويليهِ كتاب المساقاة ﴾

﴿ وهو أول الجزء الثاني عشر ﴾

فهرست الجزء الحادي عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سعدون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين)



صحيفة	صحيفة
عن بعض ويقتص من بعض	٢ كتاب الصالح
١٤ في رجل قطع يد رجل عمداً فصالحه الجروح ثم مات	٢ ما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره
١٥ في الصلح من جناية عمد على نمر لم يبد صلاحه	٣ فيصيب به العيب فيصلح البالغ من عيه في الرجل يبيع الطوبق فيجد المشتري به عيباً فصالحه المشتري على أن زاده
١٥ في الصلح من دم عمد على عرض أو عبد فيوجد بذلك عيب	٤ البالغ ذنانير أو دراهم أو عروضاً
١٦ في رجل صالح رجلاً على انكار ثم أصاب المدعى بينة أو أقر له المنكر	٤ مصالحة المرأة من مورثها من زوجها الورثة
بمذ الصالح	٦ في الصلح على الاقرار والانكار
١٦ ما يجوز من الصلح على انكار ومالا يجوز	٧ مصالحة بعض الورثة عن مال الميت
١٧ في الصلح بالاعم	٨ في مصالحة أحد الشرىكين على أخذ بعض حقه ووضع بعضه عنه
١٧ فيمن استهلك لرجل متاعاً فصالحه من ذلك على ذنانير الى أجل	١١ الدعوى في صلح على دم عمد وانكر صاحبه
١٨ فيمن أوصى لرجل بمئة دينار أو سكنى داراً أو بخدمة عبد أو بما في بطن أمته فصالح الورثة	١١ الصلح على دية الخطأ يجب على المائلة
١٨ في رجل ادعى على رجل أنه استهلك له عبداً أو متاعاً فصالحه على ذنانير أو	١٢ في صلح العمد على أقل من الدية أو أكثر
	١٢ في أحد الولدين يصلح أحدهما على دم عمد بغير أسر صاحبه
	١٤ في جماعة جرحوا رجلاً هل له أن ينفق

صحيحة

صحيحة

دراهم أو عروض الى أجل

١٩ في رجل غصب رجلاً عبداً فأبقي العبد

فصالحه على عين أو عرض

١٩ ما جاء في الصلح من موضحة خطأ

وموضحة عندا بشقص في دار هل

فيها شفعة

٢٠ في المبد يوجد به عيب فينكر البائع

ثم يصطلحان على مال

٢١ الرجل يصالح من كل عيب بماله بعد

البيع على دراهم يدفعها الى المشتري

٢١ في رجل صالح رجلاً من دين له على

رجل ولم يقل له أنا ضامن لك أيلزمه

٢٢ الرجل يكون عليه ألف درهم فيصالح

منها على مائة ثم يترقان قبل القبض

٢٢ في الرجل يكون له على الرجل الدين

من سلم فيصالحه على رأس ماله ثم

يفترقان قبل القبض

٢٢ في الرجل يكون له على الرجل ألف

درهم جياًداً فيصالح فيأخذ مكانها زيوفاً

٢٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين

فيجعله فيأخذ منه عبداً فيريد بيمه

مراجعة

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل الطعام

من قرض فيبيعه منه بمائة درهم فيقبض

خمسین و يترقان قبل أن يقبض

الحسين الاخرى

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل أردب

حنطة وعشرة دراهم فيصالحه على

أحد عشر درهماً

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل مائة

درهم ومائة دينار فيصالحه من ذلك

على مائة دينار ودرهم

٢٥ في الرجل يدعي قبل الرجل الدنانير

فيصالحه على مائة درهم فينقد حسين

درهماً ثم يترقان قبل أن يقبض

الحسين الاخرى

٢٦ في الرجل يصالح غريمه من دين له

عليه لا يدري كم هو

٢٦ في الرجل يدعي قبل رجل حقاً فيصالحه

على ثوب على أن يصبته أو على عبد

على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة

٢٧ في الرجل يكون له على الرجل ألف

درهم فيقول ان أعطاني مائة الى محل

الاجل فالتسائة له والا فالالف له

صحيفة

لازمة

٢٧ في الرجل يكون له على الرجل مائة

دينار ومائة درهم حالة فصالحه من

ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم

فجبل المائة وأخر المشرة

٢٨ ﴿ كتاب تضمين الصناعات ﴾

٢٩ القضاء في تضمين الحائث

٣٠ ما جله في تضمين الصناعات

٣١ في تضمين الصناعات ما أفسد أجزاؤه

٣٢ في تضمين الخباز اذا احترق الخبز

٣٣ الصباغ يخطئ فيصبغ الثوب غير ما

أمر به

٣٤ القصار يخطئ بثوب رجل فيدفعه الى

آخر فيقطعه المدفوع اليه ويخطئه ولا

يعلم فيريد صاحبه أن يأخذه

٣٥ الرجل يشتري الثوب فيخطئ البائع

فيعطيه غير ثوبه فيقطعه ويخطئه وهو

لا يعلم

٣٦ الخياط والصراف يتران من أنفسهما

٣٧ ترك تضمين الصناعات ما يتلف في أيديهم

اذا أقاموا عليه البينة

٣٨ القضاء في دعوى الصناعات

صحيفة

٣٥ دعوى التبايين

٣٧ في الرجل يزيد أن يفتح في جداره

كوة أو بابا

٣٨ النفقة على اليتيم والمفقوط

٣٩ القضاء في المفقوط

٤٠ في الرجل يهب للرجل لم شاته ولا آخر

جلدها فنقل عنها حتى تنتج

٤٠ في الرجل يهب لرجل لم شاته ولا آخر

جلدها فيريد صاحب لمها أن يستحيها

ويقول أدفع اليك قيمة الجلد وبأبي

الآخر الا الذبح

٤١ الرجل يختلط له دينار في مائة دينار

لرجل

٤١ في الباز يفتل والنحل تخرج من جيب

الى جيب

٤٢ في الحكم بين أهل الذمة وتظلمهم في

البيع والشراء

٤٢ في الرجل يقع له زيت في ذق زبق

لرجل

٤٢ اعتراف الدابة والمرض والمبد في يد

الرجل

٤٤ ﴿ كتاب الجمل والإجارة ﴾



صيفه

٤٤ في البيع والاجارة مما

٤٨ في السلف والاجارة

٤٨ ما جاء في الرجل يستأجر الرجل على

أن يطحن له أردبا من قح بدرهم

ووقفز دقيق مما يخرج منها ويسلخ له

الشاة بدرهم وبرطل من لحمها

٥٠ في الرجل يقول للخياط ان خطت لي

ثوبي اليوم فأجرك فيه درهم وان

خطته غدا فأجرك فيه نصف درهم

٥١ في الرجل يدفع الجلود والنزل واللبانة

والسفينة الى الرجل على النصف

٥٣ في الطعام والنم والنزل يكون بين

الرجلين فيستأجر أحدهما صاحبه على

حمله وينسج النزل على النصف

٥٤ في الرجل يستأجر الرجل شهراً على

أن يبيع له ثوباً وله درهم

٥٥ في الرجل يستأجر البناء على بنيان داره

وعلى البناء الأجر والحص

٥٥ في الرجل يستأجر حافتي نهرين على

وطريق رجل في داره ومسيل مصعب

مرحاض

٥٦ في الاجارات الكثيرة في صفقة واحدة

صيفه

لا يسمى لكل واحدة اجارة بعينها

ومسيل مسارب دار رجل

٥٦ في اجارة رحا الماء

٥٧ في اجارة الثياب والحلي

٦٠ في اجارة المكياك والليزان

٦٠ في اجارة للمصنف

٦١ في اجارة للمعلم

٦٢ في اجارة معلمى الصناعات

٦٢ في اجارة تعليم الشعر وكتابته

٦٢ في اجارة قيام رمضان والمؤذنين

٦٣ في اجارة دفائر الشعر والقناء

٦٣ في اجارة الدقاف في الاعراس

٦٣ في الاجارة في القتل والادب

٦٤ في اجارة الاطباء

٦٥ في اجارة القسام

٦٥ في اجارة المسجد

٦٥ في اجارة الكنيسة

٦٦ ما جاء في اجارة الخمر

٦٨ في اجارة الخنازير

٦٨ في الاجارة على طرح الميتة

٦٩ في اجارة تزو الفحل

٧٠ في اجارة البئر

صحيحة	صحيحة
٧١ في اجارة الوصى أو الوالد نفسه من يتيمة أو من ابنه أو الابن نفسه من أبيه	يأبى فيرجع في بقية من الاجارة
٧١ في العبد والصغير يؤاجر ان أنفسهما	٧٨ في اجارة أم الولد في الخدمة
بغير اذن الاولياء	٧٨ في العبد يؤاجر ثم يوجد سارقا
٧٣ في اجارة العبد باذن السيد على أن يخدمه شهراً بيمينه فان مرض فيه قضاء في شهر غيره	٧٨ في الاجير يستأجره الرجل برعى غنمه بأعيانها فيرعى معها غيرها
٧٣ في الرجل يستأجر الحائط ليحمل عليه خشبه	٨٠ في الاجير يستأجره الرجل برعى غنما بغير أعيانها أو بأعيانها
٧٣ ما جاء في الرجل يستأجر الاجير يحميه بالثقة	٨٠ ما جاء في الرجل يستأجر الاجير ليرعى له غنمه فيأتى الراعى بعبد يرمى مكانه
٧٤ ما جاء في الرجل يستأجر المرأة الحرة تخدمه أو الامة	٨٠ في الاجير الراعى يستقي الرجل من لبن النعم
٧٥ في الرجل يؤاجر عبده أو داره السنين الكثيرة	٨٠ في الاجير يرعى غنما بأعيانها فتتوالد أو يزداد فيها
٧٥ في الرجل يؤاجر نفسه من النصراني	٨١ ما جاء في تضمين الراعى
٧٥ في الاجير يفسخ اجارته في غيرها	٨٢ في الاجير الراعى يشترط عليه الضمان
٧٦ في الرجل يستأجر الاجير فيؤاجره من غيره أو يستعمله غير ما استأجره له	٨٢ ما جاء في الراعى يذبح النعم اذا خاف عليها الموت
٧٦ ما جاء في الاجير يستعمل الليل والنهار	٨٢ في دعوى الزاعى
٧٧ الاجير يسافر به	٨٣ في الراعى يتعدى
٧٧ في الرجل يؤاجر عبده ثم يبيعه أو	٨٣ في استئجار الطائر
	٨٩ في تضمين الاجير ما أفسد أو كسر
	٩٠ القضاء في الاجارة

صحيحة	صحيحة
٩٣ القضاء في تقديم الاجارة وتأخيرها	١٠٨ في الكراء بالثوب أو بالطعام بعينه
٩٣ في الدعوى في الاجارة	١١٠ فيمن اكرت الى مكة بطعام بعينه
٩٧ في اليتيم يؤاجر نفسه ثم يحتلم قبل ذلك	أو بعروض بعينها أو بدنانير بعينها والكراء ليس بالنقد عند الناس
٩٨ في جل السمسار	١١٢ في الكراء بثوب غير موصوف
٩٩ في الجمل في البيع	١١٢ في الكراء على أن على المتكاري الرحلة والملف
١٠٠ في جمل الآبق	١١٢ في الكراء على أن على الجمل طعام المتكاري
١٠١ في الرجل يقول لرجل اخصد زرعي هذا ولك نصفه أو جد نخلي ولك نصفه	١١٣ الرجل يكرت الدابة يركبها شهرا أو يطحن عليها
١٠٢ في الذي يقول لرجل اخض زيتوني أو اعصره ولك نصفه	١١٣ في الرجل يكرت ذواب كثيرة صفة واحدة
١٠٤ في جمل الوكيل بالخصومة	١١٤ باب الكراء الفاسد
١٠٥ في كتاب كراء الرواحل والدواب	١١٦ في إزام الكراء
١٠٥ في الشراء وكراء الرحلة بعينها معا	١١٧ في فسخ الكراء
١٠٦ في بيع الدابة واستئثار ركوبها	١١٨ في المسكاري يريد أن يردف خلف المكري أو يحمل متاعا
١٠٦ النقد في الكراء	١١٩ في المكري يكرت غيره
١٠٧ الخيار في الكراء بعينه	١٢٠ في المكري يردف خلفه
١٠٧ في الرجل يكرت الدابة ثم يبيعها صاحبها	١٢١ باب في الرجل يتكاري الدابة فيتعدى مائت أخلف مكانها
١٠٨ الشرط في كراء الرحلة بعينها أن مائت أخلف مكانها	في حبسها

صحيحة

١٢٢ التمدي في الكراء

١٢٥ في الدعوى في الكراء

١٢٩ في نقد الكراء

١٢٩ القضاء في نقد الكراء

١٣٠ في الرجل يكتري بدنانير فينقد

دارهم أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه

١٣١ القضاء في الكراء

١٣١ في تضمين الاكره

١٤٠ في تضمين المتكاري

١٤٠ في الكراء من مصر الى الشام والى

الرملة ومن مكة الى مصر أو من

افريقية الى مصر

١٤١ في الكراء الى مكة

١٤٢ في المكري يهرب

١٤٤ في المتكاري يهرب

١٤٥ ما جاء في الاقالة في الكراء

١٤٦ في تقبليس المتكاري

١٤٧ كتاب كراء الدور والارضين

١٤٧ ما جاء في الرجل يكتري الدار وفيها

النخل فيشترط النخل

١٥٠ في الرجل يكتري الدار والحمام

ويشترط كنس التراب والمراحيض

صحيحة

والقنوت

١٥٠ في الرجل يكتري داره سنة على أنها

ان احتاجت الى صرمة رمها المتكاري

من الكراء

١٥٠ في الرجل يكتري الدار والحمام

ويشترط صرمة ما فيها ويشترط

دخول الحمام والعلاء

١٥١ في اكرتاء الحمامات والحوانيت

١٥١ في الرجل يكتري نصف دار أو

ربها مشاعا

١٥٢ في الرجل يكتري داره ويستثنى ربها

بزيع الكراء أو بغير كراء

١٥٣ في الرجل يكتري الدار بسكني دار

له أخرى

١٥٣ ما جاء في الرجل يكتري الدار بثوب

موصوف أو غير موصوف ولم

يضرها لذلك أجلا أو يكتريها بعبد

موصوف

١٥٣ في الرجل يكتري الدار بثوب بعينه

فيتلف قبل أن يقبضه المكري أو

يوجد به عيب

١٥٤ في كراء الدور مشاهرة

صحيفة

صحيفة

- ١٥٦ في اكتراء الدار سنة أو سنين  
١٥٧ في الرجل يكرى داره ثم يسكن طائفة منها  
١٥٨ ما جاء في التمدى في كراء الدور  
١٥٩ في الرجل يكرى الدار فيريد أن يدخل فيها ما أحب  
١٥٩ في الرجل يكرى داره من اليهودي والنصراني  
١٦٠ في امرأة اكترت داراً فسكنها ثم تزوجت فيها على من يكون الكراء  
١٦٠ في اكتراء الدار الغائبة  
١٦١ في اكتراء الدار تسكن الى أجل والنقد في ذلك  
١٦١ في الرجل يكرى الدار ولا يسنى النقد والنقد مختلف  
١٦١ في الرجل يكرى الدار عشر سنين ويشترط النقد  
١٦٢ في الرجل يكرى الدار سنة متى يجب عليه الكراء  
١٦٢ في الزام المتكاري الكراء
- ١٦٣ في فسخ الكراء  
١٦٥ في الرجل يكرى الحانوت من الرجل ولم يسم له ما يعمل فيها  
١٦٥ الدعوى في الكراء  
١٦٧ دعوى المتكاري في الدار مرمة  
١٦٧ في تقض المتكاري ما عمر اذا انقضى أجل السكنى  
١٦٨ في الرجل يوكل الرجل يكرى داره فيتعدى  
١٦٩ في متكاري الدار يفلس  
١٦٩ في الرجل يكرى الارض سنين ليزرعها فينوب ثمرها أو ينقطع عنها  
١٧٠ في الرجل يكرى الارض ليزرعها فيغرق بعضها قبل الزراعة  
١٧٠ في اكتراء أرض المطر سنين والنقد فيها  
١٧١ في الرجل يكرى أرض المطر وقد أمكنت من الحرث ثم تقطع السماء ولا يقدر على الحرث  
١٧٢ في أرض المطر تستفدر وفيها الزرع  
١٧٣ في اكتراء أرض النيل وأرض المطر قبل أن تظلب للحرث والنقد في

صحيفة

صحيفة

ذلك

١٧٥ في الرجل يكتري أرض الخراج أو

أرض الصلح فتمطش أو تفرق

١٧٥ في الرجل يكتري الأرض سنين

فيريد أن يفرس فيها

١٧٥ في الذي يكتري الأرض سنين

ففرسها فتنقض السنون وفيها غرسه

أو يكرها من غيره ففرسها فتنقض

السنون وفيها غرسه فيكرها كراء

مستقبلا

١٧٦ في الرجل يكتري الأرض سنين

فتنقض السنون وفيها غرسه أخضر

أو زوعه أخضر فيريد ربا أن يكرها

١٧٦ في الرجل يكتري أرضه سنين فتنقض

السنون وفيها زرع لم يبد صلاحه

فيريد صاحب الأرض أن يشتريه

١٧٧ في الرجل يكرى أرضه سنين

فتنقض السنون وفيها غرس المكتري

فيكترها من المكتري بنصف غرسها

١٧٧ في الرجل يكرى أرضه سنين على أن

يفرسها المتكاري فإذا انقضت السنون

فالفرس للمكري

١٧٨ في الرجل يكتري الأرض كل سنة

بمائة دينار ولا يسمى سنين بأعيانها

١٧٨ في الرجل يكتري الأرض وفيها زرع

ربها فيقبضها إلى أجل والنقد في ذلك

١٧٩ في الرجل يكتري الأرض سنة بينها

فيزرعها ثم يحصد زرعها منها قبل

مضى السنة أو بعد مضي السنة

١٨٠ في التمدى في الأرض إذا اكترها

ليزرعها شعيراً فزرعها حنطة

١٨١ الدعوى في كراء الأرض

١٨٣ في تقديم الكراء

١٨٤ في الرجل يكتري الأرض الفرة

والنقد في ذلك

١٨٤ في الزام مكتري الأرض الكراء

١٨٤ في اكتراء الأرض كراء فاسداً

١٨٥ في اكتراء الأرض بالطعام واللف

١٨٧ في اكتراء الأرض بالطيب والحطب

والخشب

١٨٩ في اكتراء الأرض بالشجر

١٨٩ في اكتراء الأرض بالأرض

١٩٠ في اكتراء الأرض بدراهم إلى أجل

١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم إلى

صحيحة

صحيحة

أجل فإذا حل الاجل أخذ مكانها  
دنانير

١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فإذا حل الاجل أخذ مكانها دنانير  
١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فإذا حل الاجل أخذ مكانها  
طعاما أو اداما

١٩١ في الرجل يكرى أرضه بدراهم ثم  
يشترط مكانها دنانير الى أجل  
١٩١ في الرجل يكرى أرضه بدراهم وغير  
صفقة واحدة

١٩٢ في اكتراء الأرض بصوف على  
ظهور النعم

١٩٢ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فإذا حل الاجل فسحقها في  
عرض يمينه الى أجل

١٩٢ في الرجل يكرى أرضه بتياب  
موصوفة الى غير أجل

١٩٣ في الرجل يكتري الأرض أو الرجل  
يشترى السلعة ويشترط الخيار

١٩٣ في الرجل يكتري الأرض ان زرعها  
حنطة فكراؤها مائة درهم وان

زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهما  
١٩٣ في الرجل يكتري الأرض بالشبثين  
المختلفين أيهما شاء المكري أخذ  
وأيهما شاء المتكاري أعطى

١٩٤ في الرجل يكرى أرضه من رجل  
يزرعها فما أخرج الله عز وجل منها  
فيئنها نصفين

١٩٥ في الرجل يكرى أرضه من رجل  
على أن يزرعها بحنطة من عنده على  
أن له طائفة أخرى من أرضه

١٩٥ في اكتراء ثلث الأرض أو ردها أو  
اكتراء الأرض بالاذرع

١٩٦ في الرجل يكتري الأرض البيضاء  
للزروع وفيها نخل أو شجر

١٩٦ ما جاء في الرجل يكرى أرضه  
ويشترط على المكري تكريرها  
وتزيلها ويشترط عليه حرثها

١٩٧ في اكتراء الأرض الغائبة والنقد في  
ذلك

١٩٨ في الرجل يكرى مراعي أرضه

١٩٨ في الرجل يكرى أرض امرأته  
الوصي يكرى أرض يمينه

صحيفة	صحيفة
أو الثوب.	١٩٨ في الرجل يكتري الارض فيزرعها
١٩٩ في اكتراء الارض من الذي	ويحصد زرعه فينتثر من زرعه في
١٩٩ في الرجل يكرى أرضه من رجل	أرض رجل فتنت قابلا
سنة ثم يكرىها من رجل آخر سنة	١٩٨ في الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه
أخرى بعد السنة الاولى	على أن يحصده ثم يكتري الارض
٢٠٠ في الرجل يكتري أرضاً من أرض	بعد ذلك فيريد أن يتركه
الخارج من رجل فيجور عليه السلطان	١٩٩ في الرجل يكتري الارض بالعبد
٢٠٠ في متكارى الارض يفس	أو بالثوب أو بالمرض بعينه فيزرع
٢٠١ في الأقالمة في كراء الارض بزيادة دراهم	الارض ثم يستحق المرض أو العبد

﴿ تمت الفهرست ﴾









